

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



يونيو "حزيران" 2018

العدد 72

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

اللجنة الدائمة لشؤون المجلة

- الأمانة العامة للمنظمة.
- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
- ديوان المحاسبة الليببي.
- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

هيئة تحرير هذا العدد

- معالي السيد/ نجيب القطاري، الأمين العام للمنظمة، رئيساً
- السيد/ خالد الخولي (ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية)
- السيد/ طارق مصطفى الحطاب (ديوان المحاسبة الليببي)
- السيد/ مصطفى عمر الاسمر (ديوان المحاسبة الليببي)
- السيد/ خالد ممدوح خالد علام (الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية)
- السادة/ منجي الحمادي وخميس الحسني وعبد الباسط المبروكي (الأمانة العامة للمنظمة العربية).

الصفحة

محتويات العدد

- كلمة العدد
- الافتتاحية
- المقال المحرر
- المقال المحرر
- المقال المحرر
- إصدارات جديدة
- نشاطات التدريب
- أخبار المنظمة
- أخبار الأجهزة الأعضاء
- مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية
- شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

عنوان المجلة

مقر الأمانة العامة للمنظمة: شارع الطيب المهيري، عدد 87، الطابق الأول - البلفدير، 1002 تونس-

الهاتف: 71780040 (00216) - الفاكس: 71780029 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

نبذة عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تأسيس المنظمة وتنظيمها:

تأسست المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة 1976 وفقاً لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976. وقد أُنعت هذه اللوائح وحلّ محلها النظام الأساسي للمنظمة الذي تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

أهداف المنظمة:

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان الرقابة المالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة والدعم اللازمين للأجهزة الأعضاء التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير آليات العمل لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة المالية.
- العمل على نشر الوعي الرقابي في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.
- السعي لتكليف المنظمة بتسمية هيئات الرقابة المالية التي تتولى مراقبة حسابات جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الدول العربية والعمل على رفع مستوى الرقابة فيها.

أعضاء المنظمة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المنظمة.

البيئية التنظيمية للمنظمة: - الجمعية العامة. - المجلس التنفيذي (ويرأسه حالياً ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق). - الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أميناً عاماً للمنظمة).

نشاط المنظمة: عقدت المنظمة إلى حد الآن، مؤتمرها التأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمر الثاني في السنة نفسها بالرياض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983. وبعد إقرار النظام الأساسي الجديد، عقدت الجمعية العامة للمنظمة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الثانية في أبو ظبي سنة 1986، ودورتها العادية الثالثة في الخرطوم سنة 1989 ودورتها العادية الرابعة في طرابلس سنة 1992، ودورتها العادية الخامسة في بيروت سنة 1995 ودورتها العادية السادسة في القاهرة سنة 1998، ودورتها العادية السابعة بالرباط سنة 2001 ودورتها العادية الثامنة بعمان سنة 2004، ودورتها العادية التاسعة بصنعاء سنة 2007، ودورتها العادية العاشرة بالرياض سنة 2010، ودورتها العادية عشرة بالكويت سنة 2013. كما عقدت دورتها الثانية عشرة بتونس من 19 إلى 21 أكتوبر 2016.



معالي القاضي / احمد حمدان
رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية



"التنمية المستدامة" و"المهنية" مصطلحان يكادان يختصران في مضمونهما مجمل النشاط الإنساني على تنوعه وارتباطاته المختلفة في محيط الإنسان الحيوي الطبيعي وواقعه الاجتماعي ووضع الاقتصاد والسياسي والإداري السائد...، وضوابط هذا النشاط التي تضمن جودة الأداء وضمن تحقيق الأهداف والحفاظ على مقومات الحياة البشرية الكريمة على هذا الكوكب التي هي الغاية الأسمى والأساس.

نتيجة لتركيز النظرة التقليدية للتنمية على القضايا التنموية وإغفالها لجوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضراً ومستقبلاً وهي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية الاستفادة أجيال المستقبل منها أيضاً، توصلت البشرية إلى ما يعرف حالياً بمفهوم التنمية المستدامة.

ذا المفهوم الذي حظي في العقود الثلاثة الأخيرة بالمزيد من القبول والتفهم إلى درجة أنه أصبح من أهم المواضيع التي تأخذها الحكومات في الاعتبار عند وضع الخطط واتخاذ القرارات، والذي يجمع بين ثلاثة مجالات من النشاط الإنساني، ألا وهي المجتمع، والاقتصاد، والبيئة ويهدف في مضمونه لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتحسين سبل التعاطي الإقتصادي - الاجتماعي معها، شرط أن تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها.

إذ ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع بعد قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل عام 1992، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المستدامة وإدماج مبادئها في أنشطتها وقد حصلت هذه المبادئ على زخم جديد أثناء القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة المنعقدة في جوهنزبورغ في العام 2002 حيث تمخض المؤتمر عن منتجين رئيسيين "إعلان جوهنزبورغ" و "خطة التنفيذ" هذا الإعلان الذي اعتبر اجماعاً سياسياً عالي المستوى، موافق عليه من قبل رؤساء الدول. وخطة العمل وهي بمثابة بيان تفصيلي يصف الأهداف والوعود، ويحدد بعض القضايا مثل اجتثاث الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، والطاقة، والصحة، والتكنولوجيا البيئية، وممارسة السلطة.

ثم توالى التطورات لهذه الجهة إلى أن أتت بعد ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت لتكون خارطة طريق لتنفيذ إعلان الألفية استناداً إلى القيم والمبادئ التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في قمة الألفية، وحيث شكلت هذه الأهداف الإنمائية اطاراً عالمياً للعمل الجماعي فيما يخص الحد من الفقر وتحسين حياة الفقراء. وضمن ثمانية أهداف إنمائية واضحة، هناك 21 غاية محددة زمنياً لقياس التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والجوع، فضلاً عن قياس التحسينات في مجالات الصحة والتعليم والظروف المعيشية، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين.

وقد انتهت الأهداف الإنمائية للألفية بنهاية العام 2015 بعد أن أقرت الأمم المتحدة واعتمدت 193 من قادة العالم في 1 أيلول/ سبتمبر 2015 في قمة أممية اعتبرت تاريخية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعنوان تحويل عالمنا (أجندة 2030 أو جدول أعمال 2030)، ووضع لها بواسطة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً (17 هدفاً لتحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة)، تقسم إلى 169 غاية وتتعلق بمستقبل التنمية العالمية، وتشمل جميع أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتركز على أهمية التعاون بين جميع الفرقاء محلياً وإقليمياً ودولياً من أجل تحقيق الأهداف، وقد بدأ نفاذ هذه الأهداف رسمياً منذ 1 كانون الثاني / يناير 2016.

ولم يكن لبنان ببعيد أو غائب عن التحولات العالمية الحاصلة لجهة تغليب مفهوم التنمية المستدامة على أي مفهوم أو تصور آخر للتنمية. حيث سعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى العمل على مواكبة التطور الحاصل وتبني أي فكر جديد خلاق تم التوافق عليه في إطار الأمم المتحدة خاصة والاستفادة من الجهود المبذولة والخبرات المتراكمة عالمياً في هذا المجال حيث شارك لبنان في مؤتمر ريو في العام 1992 وفي المؤتمرات التي تلتها والتزم منذ ذلك الحين بمبادئ "إعلان ريو" حول تحقيق التنمية المستدامة وجميع ما أقر بعد ذلك وصولاً إلى الاجندة 2030 التي أقرت مؤخراً.

وعلى الرغم من التحدي الكبير الذي واجهه لبنان في مقارنة موضوع التنمية المستدامة من منظور شامل أي في إطار تفكير استراتيجي يأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة معاً، في تقاطعها وتداخلها في ما بينها إلا وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي إضافة إلى البعد الحكمي، إلا أنه وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات تم اتخاذ الكثير من القرارات والقيام بالعديد من المبادرات في شتى المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة وما زالت الجهود تبذل للوصول إلى تحقيق أكبر قدر من التوازن بين مختلف الجوانب التنموية لتحقيق رفاه الإنسان.

وتنفيذاً لإلتزامه الأخير هذا تم في 20 حزيران 2017 توقيع وثيقة مشروع تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة في لبنان: تحليل الثغرات وعرض عن التقدم المحرز" برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني الذي شدّد على أهمية نشر التوعية حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية تحقيقها لما في ذلك من انعكاسات ايجابية ومهمة على المواطن اللبناني ورفاهيته ومستوى معيشته خلال السنوات المقبلة، لافتاً الى أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج والخطط الوطنية وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ "الأجندة 2030".

كما أشار إلى أن "العديد من البرامج والمبادرات التي أطلقتها الحكومة في الأشهر الماضية والبرامج التي تنفذها الادارات الرسمية تصب في هذا الاتجاه، ويجب الاضاءة عليها وتأمين التكامل في ما بينها. ومن المفيد للبنان اليوم تحديد أولوياته واختيار الأهداف بما يتماشى مع خطته الإستراتيجية في كل القطاعات والمجالات".

والمشروع الذي تم توقيعه يشكل مجالات ذات أولوية لدعم ونشر أهداف التنمية المستدامة في لبنان. ويتألف المشروع من مكونين رئيسيين: الأول يتعلق بتحليل الفجوات للوضع الراهن في إطار كل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما يشمل المكون الثاني تقديم الدعم "إعادة نظر وطنية طوعية" تنص على التبليغ عن التقدم الذي يحرزه البلد تجاه خطة عام 2030، التي تغطي الاولويات والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، وسيتضمن هذا المشروع بطبيعة الحال مشاورات مع العديد من أصحاب المصالح في هذا الشأن، بما في ذلك الوزارات، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

كما تم في هذا الإطار تشكيل اللجنة الوطنية لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 - "أجندة 2030" وصولاً إلى تحقيق أهدافها، ووفاء لبنان بالتزامه تقديم أول تقرير وطني طوعي له إلى المنتدى السياسي الرفيع للأمم المتحدة الذي سيلتئم في شهر يوليو 2018.

هذا على صعيد الشق الأول من موضوع اللقاء وهو التنمية المستدامة، فماذا عن الشق الآخر أي المهنية؟



3 من المفروغ منه أن نجاح أي عمل يقاس بمدى جودته ولقياس هذه الجودة مقاييس أو معايير معتمدة في كل مجال من المجالات لا سيما في مواضيع التنمية المستدامة بكافة جوانبها وتشعباتها وأبعادها المختلفة. فكلما تطابق هذا الأداء أو اقترب من المعايير المعتمدة كانت حصة خطط التنمية المستدامة من النجاح أكبر والفائدة المرجوة منها قد تحققت بشكل أفضل.

ولضمان حسن تنفيذ الخطط المرتبطة بالتنمية المستدامة لا بد من السعي لتوفير ضمان جودة الأداء وهنا تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز فعالية الرقابة على القطاع العام وخاصة الأجهزة العليا للرقابة. حيث لا جدال حول ما لهذه الأجهزة من دور حيوي تقوم به ضمن اختصاصاتها المنصوص عليها في تشريعات كل دولة من خلال تقديم المعلومات للمستفيدين من عملها حول السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة وآليات تنفيذها ومدى حسن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في هذه الأنشطة جميعاً وإلى أي مدى تحققت الأهداف المرجوة منها سواء على الصعيد الاقتصادي، أو الاجتماعي أو البيئي أم في إطار الحوكمة والتطور الحاصل في هذا المجال. ولأنه من المتعارف عليه أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون القدوة والمثال لغيرها من مؤسسات وإدارات الدولة لا بد أن يتسم عملها نفسه بأعلى قدر من المهنية، ولتحقيق ذلك يفترض أن يتوافق مع أفضل الممارسات في مجالات عملها المختلفة وفي كافة مراحل هذا العمل كي تحقق الأثر المرجو من وجودها وهو تقديم قيمة مضافة إلى حياة كافة المستفيدين من عملها.

ولحسن الحظ لا تنقص أجهزتنا العليا للرقابة المعايير الوطنية ولا المعايير الدولية (كمعايير الانتوساي للرقابة في القطاع العام) التي جمعت أفضل الممارسات وقدمتها للأجهزة العليا كي تنير لها الطريق وتسدد خطاها للارتقاء بعملها إلى أعلى مستويات من المهنية والجودة الممكنة في ظل الظروف السائدة لدى كل منها وما زال العمل جارياً في هذا المجال على الصعيد الدولي والأقليمي والوطني لتطوير الأدوات الكفيلة بدعم الأجهزة ومساعدتها لتحقيق عملها بالمستوى المطلوب وفقاً للتطورات الحاصلة والمرتبطة بكافة جوانب العمل الرقابي وخاصة الرقابة على تنفيذ خطط التنمية المستدامة لا سيما بعد أن بات هدف "الانتوساي" العام هو مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تقديم مساهمة تتسم بالجدية والحسم في سبيل إنجاح خطة التنمية المستدامة 2030.

على الرغم من كل ما سبق لا يفترض بنا النظر إلى الأمور ببساطة، لأن إجراء الرقابة على التنمية المستدامة يشكل تحديات منهجية جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة فحتى لو نجح البعض بالقيام بعمليات رقابية ناجحة على البرامج البيئية إلا أن الربط بشكل موسع بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومبادئ الحوكمة يفرض عليها تحديات أكبر مما سبق بكثير.

لمواجهة ذلك ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة إتباع منهج تدريجي في بناء قدراتها من خلال خطط محددة وصولاً للمهنية اللازمة لتنفيذ أعمال رقابية عالية الجودة في مجال التنمية المستدامة وذلك لأهمية هذه التنمية لأجيالنا الحاضرة والمستقبلية ويمكن الإستناد إلى وثيقة التنمية المستدامة، الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي والتي حددت بناء القدرات في الخطوات التالية:

- 1- تحديد الصلاحية
- 2- وضع الإستراتيجية
- 3- بناء القدرة والخبرة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة حيث يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة تبني منهج رقابي يتلاءم وخبراته وإستراتيجياته العامة والموارد المتاحة له.
- 4- تنفيذ الأعمال الرقابية وهنا لا تختلف الخطوات الرئيسية الواجب إتباعها في أعمال الرقابة على قضايا التنمية المستدامة عن الخطوات الأربعة المعتادة لأي عملية رقابة أخرى وهي التخطيط، وضع إطار عمل وتنفيذه، إعداد تقارير، ومتابعة رقابية.
- 5- التعلم من الخبرة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة ومن الآخرين.
- 6- إحداث التأثير.

وفي هذا الإطار يحرص ديوان المحاسبة اللبناني ومواكبة للتطورات الحاصلة على الصعيد الوطني في إطار التنمية المستدامة وضمن الصلاحيات المعطاة له قانوناً في هذا المجال على الاستعداد للمراحل القادمة من خلال تعزيز قدراته والاستفادة من الخبرات المتاحة في هذا المجال وذلك بالمشاركة في كافة اللقاءات والبرامج التدريبية المتاحة على الساحتين المحلية والدولية والتي ترتبط بمواضيع الرقابة العامة والرقابة على التنمية المستدامة بشكل خاص وعبر بناء علاقات فعالة مع منظمة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، والسعي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من ندوات "الانتوساي" والأمم المتحدة وتلك التي تقام على المستوى الإقليمي والمحلي المقبلة حول هذا الموضوع.

ختاماً إذا كانت التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء يبقى اعتماد الأجهزة العليا للرقابة للمعايير الرقابية السائدة والمتوفرة على الصعيد الدولي وإتباع توجيهاتها وما تنص عليه لجهة الممارسات الفضلى لإجراء العمليات الرقابية عامة وبالأخص تلك المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة وما يرتبط بها من أمور هو السبيل الوحيد وحبل الخلاص لأي جهاز رقابي يسعى لإتسام عمله بأقصى درجات المهنية ويعمل على تحقيق أكبر فائدة ممكنة من وجوده وعمله لصالح المستفيدين وإحداث الأثر المطلوب لجهة تحسين حياة المواطنين وتصويب الأوضاع القائمة.



تزايد اهتمام الأجهزة العليا للرقابة بالرقابة البيئية

حظيت حماية البيئة على اهتمام الدول المعاصرة ومنظمات المجتمع الدولي لما لها من آثار على المجتمعات واقتصاديات الدول وبرامجها التنموية فقد أكد تقرير لجنة بورتلاند والصادر سنة 1987 تحت عنوان مستقبلنا المشترك على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة وأشار إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد أدت المشكلات البيئية إلى عرقلة جهود التنمية المستدامة في العديد من الدول مما جعل الرقابة البيئية تحظى خلال العقود الأخيرة بالاهتمام من القائمين على التخطيط ومتخذي القرار في تلك البلدان، وقد اهتمت عدد من الجهات ذات الصلة بمفهوم المراجعة البيئية فعرفتها منظمة حماية البيئة الأمريكية بأنها "فحص موضوعي منظم دوري وموثق للممارسات البيئية للمنشأة للتحقق من الوفاء بالالتزامات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة"، كما عرفت غرفة التجارة الفرنسية الدولية بأنها "أداة إدارية تساعد على التقييم الدوري الموثق والمنظم والموضوعي لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحمايتها.

وتتفق الأجهزة العليا للرقابة على أهمية الرقابة البيئية حيث أولتها المنظمة الدولية للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) اهتماما بالغا وأنشئت في هذا الإطار مجموعة عمل الرقابة البيئية خلال سنة 1992 وهي إحدى المجموعات التابعة للجنة تبادل المعرفة والمهتمة بتعزيز إعداد تقنيات الرقابة والمراجعة البيئية وتطبيقها على نطاق واسع داخل الأجهزة الرقابية. كما تبنت الأجهزة العليا للرقابة أيضا خلال مؤتمر الانكوساي الخامس عشر المنعقد بالقاهرة عام 1995 تعريفا للرقابة البيئية والذي يعكس اتفاقا في الرأي لدى الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على أن الرقابة البيئية لا تختلف بشكل جوهري عن الرقابة الشاملة بعناصرها الثلاثة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة والتي تشمل الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. كما قرر المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في اجتماع الثالث والخمسين المنعقد بتونس عام 2016 تحويل فريق البيئة إلى لجنة أطلق عليها اسم لجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية والتي أصدرت توصيات ومقترحات بشأن وسائل وآليات تعزيز ممارسات الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة.

وتمارس الأجهزة العليا للرقابة البيئية وفقا لتفويضاتها التشريعية والدستورية والقانونية، وفي كافة الأحوال فإنه لا يجب أن يقتصر دور الأجهزة الرقابية على الرقابة المالية فقط للتكاليف والالتزامات والأصول البيئية أو تكلفة إصلاح الأضرار البيئية الناتجة عن عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة البيئية بل يجب أن يمتد دور الأجهزة الرقابية لتشمل الرقابة على الأداء كما تحددها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الصادرة عن منظمة الانتوساي للتحقق من تنفيذ البرامج والأهداف البيئية المخططة باقتصادية وكفاءة وفعالية والتأكد من تحقيق الحكومة والأطراف ذات الصلة للأهداف البيئية ولقياس مدى قدرة الإدارة البيئية على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييم المخاطر والآثار السلبية للأداء البيئي واتخاذ الإجراءات والوسائل للعلاج والحد منها أو تخفيفها لأدنى مستوى بالإضافة للرقابة على الالتزام بكافة السياسات والقوانين البيئية.

وتواجه عملية الرقابة البيئية العديد من الصعوبات منها عدم توافر المعلومات الكافية والمهمة وصعوبة تحديد المسؤولية البيئية، وصعوبة مراجعة بعض القيم المالية أو الفنية المتعلقة بالقضايا البيئية والتي قد ترى الأجهزة الرقابية بشأنها الاعتماد على نصيحة فنية من الخبراء البيئيين المتخصصين في المجال المطلوب الرأي فيه للمساعدة في إعداد تقديرات فنية أو افصاحات مرتبطة بتلك القضايا بالإضافة إلى المساعدة في تحديد المواقف التي يكون مطلوباً من خلالها الاعتراف بالالتزامات والتقديرات ذات الصلة بالجوانب البيئية أو الحصول على البيانات التي على أساسها يتم إعداد وتقييم الخطة العلاجية الملائمة.

وأخيراً ولتفعيل الرقابة البيئية فإن الأمر يتطلب ضرورة نشر الثقافة البيئية من خلال كافة الوسائل المتاحة والتي منها إقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية لكافة الأطراف المرتبطة بالتطبيق والمتابعة والرقابة على السياسات والقوانين والتنظيمات البيئية وكذا ضرورة استحداث كيان بالهيكل التنظيمية للأجهزة الرقابية تتولى متابعة ورقابة الآثار البيئية وأيضاً من الأهمية وضع تصور موحد لتقارير الرقابة البيئية المتضمنة ما يتم رصده من مخالفات مع تعزيز الأساليب المقبولة والملائمة لنشرها وتبليغها للمجتمع والبرلمان والأطراف ذات الصلة بالإضافة لضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بالرقابة على البيئة.

والله وليّ التوفيق

هيئة تحرير المجلة



إرشادات حول كيفية تصنيف معايير الانتوساي مع آخر المستجدات

- التي تصدرها المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الانتوساي) -

إعداد: ديوان المحاسبة بدولة الكويت

تتضمن المعايير الرقابية التي تصدرها المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الانتوساي) القواعد المتفق عليها لقياس جودة الأداء والإطار العام للإجراءات والممارسات التي يجب اتباعها عند القيام بالرقابة، وتوفر الحد الأدنى لتوجيه المدقق ومساعدته في تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية التي يجب تطبيقها كما أنها تعد المقياس الذي يتم الاسترشاد به في تقييم جودة المخرجات الرقابية.

فمعايير الانتوساي قواعد إرشادية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وللمدققين الحكوميين في جميع دول العالم تساعد في تطوير الأداء الرقابي على الأنشطة المالية والاقتصادية والإدارية الحكومية للجهات والهيئات المشمولة برقابة الأجهزة العليا.

يتم إصدار هذه المعايير من خلال اللجان واعتمادها من قبل المؤتمر الدولي الذي تعقده منظمة الانتوساي كل ثلاث سنوات والذي يطلق عليه (الانتوساي) ويستضيفه أحد الأجهزة الأعضاء والذي يتولى رئاسة المنظمة للسنوات الثلاث القادمة، ويشارك في المؤتمر جميع أعضاء المنظمة الدائمين والأعضاء المشاركين مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومعهد المدققين الداخليين، وغيرهم.

- سلطة وغاية معايير الانتوساي:

معايير الانتوساي يتم تطبيقها على جميع مهمات رقابة القطاع العام في سياق الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام ولا تغلي هذه المعايير بأية حال القوانين الوطنية والتشريعات المحلية، ولا يجوز للجهاز الأعلى أن يصرح بأن المعايير التي وضعها أو اعتمدها تستند إلى المبادئ الأساسية للرقابة أو تتوافق معها إلا إذا كانت هذه المعايير ملتزمة إلتزاما كاملا بجميع المبادئ المعنية.

<http://www.intosai.org>

- إرشادات حول كيفية تصنيف وترتيب معايير الانتوساي:

معايير الانتوساي يتم تطبيقها على

- 1- يستخدم الاسم لمعايير الانتوساي (ISSAI) وكل معيار ووثيقة تحصل على رقم (ISSAI).
- 2- يشير العدد في اسم المعيار (ISSAI xx) إلى رقم المعيار.
- 3- يتم إعطاء كل وثيقة (معيار) رقم ISSAI مكونا من 1-4 خانات وتشير أرقام الخانات إلى مستوى المعيار في التسلسل فمثلا إذا كان المعيار من خانة واحدة فقط فهذا يدل على أنه بالمستوى الأول، وإذا كان المعيار من خانتين فهذا يدل على أنه بالمستوى الثاني وهكذا.
- 4- المعايير تعطي أرقامها بحيث تقبل القسمة على 10 هي معايير في مجال معين، في حين يتم استخدام الأرقام المتعاقبة 01-02-03 في المعايير التي تحتوي على مواضيع أكثر تحديدا داخل نفس الموضوع فمثلا (معيار 10 إعلان المكسيك- ويتعلق بالاستقلالية، والمعيار 11 يتعلق بالإرشادات والممارسات الجيدة الخاصة بالاستقلالية، وكذلك المعيار 20 يتعلق بمبادئ الشفافية والمساءلة، بينما المعيار 21 مبادئ الشفافية والمساءلة- يوضح أفضل الممارسات).

5- بالنسبة لمعايير المستوى الرابع الرقابة المالية (1000-2000) هي في الأصل معايير التدقيق الدولية الصادرة من 8 الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB، وهي مطابقة تماما في المضمون وفي الأرقام إلا أن (ISSAI) معايير الإنتوساي تضيف رقم 1، فمثلا المعيار الدولي للتدقيق (ISA 200) هو نفسه وعنوانه ومضمونه كمعيار للإنتوساي لكنه سيأخذ الرقم (ISSAI 1200) وهكذا.

كما يتم إدراج مذكرات تطبيقية قبل أي معيار يتعلق بالرقابة المالية يتم فيها مراعاة خصوصية القطاع الحكومي ومتضمنا بعض الإرشادات الملحقه بهذا المعيار وبشكل منفصل.

6- إرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة تأخذ INTOSAI GOV وأرقام من 9000-9999. ونورد فيما يلي إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) وفق الشكل التالي:

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	
المستوى الأول: مبادئ التأسيس	
إعلان ليما	ISSAI 1
المستوى الثاني: متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	
إعلان المكسيك عن الاستقلالية	ISSAI 10
الإرشادات والممارسات الجيدة المتعلقة بالاستقلالية SAI	ISSAI 11
مبادئ الشفافية والمساءلة.	ISSAI 20
مبادئ وأفضل الممارسات	ISSAI 21
قواعد السلوك المهني	ISSAI 30
رقابة الجودة	ISSAI 40
محجوز للمستقبل.	ISSAI 50
محجوز للمستقبل.	ISSAI 60
محجوز للمستقبل.	ISSAI 70
محجوز للمستقبل.	ISSAI 80
محجوز للمستقبل.	ISSAI 90
المستوى الثالث: مبادئ الرقابة الأساسية	
المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام.	ISSAI 100
المبادئ الأساسية للرقابة المالية	ISSAI 200
المبادئ الأساسية لرقابة الأداء	ISSAI 300
المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام.	ISSAI 400
محجوز للمستقبل.	ISSAI 500
محجوز للمستقبل.	ISSAI 600
محجوز للمستقبل.	ISSAI 700
محجوز للمستقبل.	ISSAI 800
محجوز للمستقبل.	ISSAI 900

المستوى 4: إرشادات رقابية	
إرشادات الرقابة المالية.	ISSAI 2999-1000
إرشادات رقابة الأداء.	ISSAI 3999-3000
إرشادات رقابة الالتزام.	ISSAI 4999-4000
ISSAI 5099-5000 - الخطوط التوجيهية للمؤسسات الدولية. ISSAI 5199-5100 - الخطوط التوجيهية لرقابة الأنشطة المتعلقة بالبيئة. ISSAI 5299-5200 - الخطوط التوجيهية لرقابة عمليات الخصخصة. ISSAI 5399-5300 - الخطوط التوجيهية لرقابة تقنية المعلومات. ISSAI 5499-5400 - الخطوط التوجيهية لرقابة الدين العام. ISSAI 5599-5500 - الخطوط التوجيهية لرقابة المساعدات المتعلقة بالكوارث. ISSAI 5699-5600 - الخطوط التوجيهية لرقابة النظير - Peer Review . ISSAI 5799-5600 - الخطوط التوجيهية لمكافحة الفساد. ISSAI 5899-5800 - الخطوط التوجيهية للرقابة المشتركة.	ISSAI 5999-5000
محجوز للمستقبل.	ISSAI 6999-6000
محجوز للمستقبل.	ISSAI 7999-7000
محجوز للمستقبل.	ISSAI 8999-8000
إرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة	
ISSAI 9100 - إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي.	INOTAI GOV 9199-9100
ISSAI 9110 - تعليمات متعلقة بتقارير حول فعالية الرقابات الداخلية: تجارب الأجهزة الرقابية خلال تقييم الرقابات الداخلية.	
ISSAI 9120 - الرقابة الداخلية: دليل يتعلق بالمساءلة بحسابات الإدارة العامة.	
ISSAI 9130 - الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام - معلومات إضافية حول إدارة المخاطر في الجهات.	
ISSAI 9140 - استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام.	
ISSAI 9150 - التنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخليين بالقطاع العام.	
ISSAI 9160 - دليل تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات العامة.	
ISSAI 9200 - أهمية وجود عملية مستقلة لوضع المعايير.	
ISSAI 9250 - نظم المساءلة المالية المتكاملة (IFAF)	
ISSAI 9300 - مبادئ المراجعة الخارجية على المؤسسات الدولية.	
ISSAI 9400 - الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية.	

وسعيًا من المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الإننتوساي) في دعم قدرات الاجهزة الاعضاء من خلال ابتكار

التوجيهات والإصدارات ومراجعتها وسحبها فقد تم خلال مؤتمر الإننتوساي الثاني والعشرين في ديسمبر من عام 2016 المنعقد في دولة الامارات العربية المتحدة اصدار وتعديل العديد من المعايير وفقا لما يلي :

أولاً: بلغت المعايير التي تم إصدارها في سنة 2016 (9) معايير جديدة وهي :

- 1- المعيار رقم (1701) بعنوان الإبلاغ عن مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق.
- 2- المعيار رقم (3200) بعنوان "توجيهات حول مسار الرقابة على الأداء".
- 3- المعيار رقم (5300) بعنوان "الدليل الإرشادي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات".
- 4- المعيار رقم (5450) بعنوان "التوجيهات الخاصة بمراجعة أنظمة معلومات الدين العام".
- 5- المعيار رقم (5700) بعنوان "دليل تدقيق مكافحة الفساد".
- 6- المعيار رقم (5800) بعنوان "دليل حول العمليات الرقابية التعاونية".
- 7- المعيار رقم (9160) بعنوان "دليل تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات".
- 8- المعيار رقم (9300) بعنوان "مبادئ المراجعة الخارجية على المؤسسات الدولية".
- 9- المعيار رقم (9400) بعنوان "الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية".

ثانياً: المعايير التي تم تعديلها بلغت (20) معيار وذلك كما يلي :

- 1- المعيار رقم (30) بعنوان "قواعد السلوك المهني".
- 2- المعيار رقم (1210) بعنوان "الاتفاق على شروط المهام الرقابية".
- 3- المعيار رقم (1260) بعنوان "التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة".
- 4- المعيار رقم (1570) بعنوان "المؤسسة العاملة".
- 5- المعيار رقم (1610) بعنوان "استخدام عمل المدققين الداخليين".
- 6- المعيار رقم (1700) بعنوان "تكوين الرأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية".
- 7- المعيار رقم (1705) بعنوان "تعديلات الرأي في تقرير المدقق المستقل".
- 8- المعيار رقم (1706) بعنوان "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المدقق المستقل".
- 9- المعيار رقم (1720) بعنوان "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى الواردة في الوثائق المتضمنة للبيانات المالية المدققة".
- 10- المعيار رقم (1800) بعنوان "اعتبارات خاصة - عمليات الرقابة على البيانات المالية المعدة طبقاً لأطر ذات هدف خاص".
- 11- المعيار رقم (1805) بعنوان "اعتبارات خاصة - عمليات التدقيق للقوائم المالية الفردية (الواحدة) وعناصر أو حسابات أو في بنود معينة في قائمة مالية".
- 12- المعيار رقم (3000) بعنوان "معايير الرقابة على الأداء".
- 13- المعيار رقم (3100) بعنوان "مبادئ توجيهية بشأن المفاهيم الرئيسية لرقابة الأداء".
- 14- المعيار رقم (4000) بعنوان "الخطوط التوجيهية لرقابة المطابقة".
- 15- المعيار رقم (5000) بعنوان "مراجعة المؤسسات الدولية - توجيهات لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".
- 16- المعيار رقم (5110) بعنوان "توجيهات بخصوص تنفيذ عمليات المراجعة على الأنشطة ذات المنظور البيئي".
- 17- المعيار رقم (5120) بعنوان "المراجعة البيئية والمراجعة النظامية".
- 18- المعيار رقم (5130) بعنوان "التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".
- 19- المعيار رقم (5140) بعنوان "كتيب الإننتوساي حول الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية".
- 20- المعيار رقم (5600) بعنوان "دليل حول مراجعة النظير الطوعية".

ثالثاً: تمّ إلغاء (04) معايير هي :

- 1- المعيار رقم (1000) بعنوان "مقدمة عامة لتوجيهات الإنتوساي للرقابة المالية".
- 2- المعيار رقم (4100) بعنوان "الخطوط التوجيهية لرقابة المطابقة المستقلة عن مراجعة البيانات المالية".
- 3- المعيار رقم (4200) بعنوان "الخطوط التوجيهية لرقابة المطابقة المنجزة مع مراجعة البيانات المالية".
- 4- المعيار رقم (5010) بعنوان "الدليل الإرشادي للأجهزة الرقابية العليا في مجال الرقابة على المؤسسات الدولية".

إعداد:

ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية
- في شهر مارس -**المقدمة:**

لمنظمة الإنتوساي والجهات المانحة هدف مشترك يتمثل في ترقية أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والرفع من قدراتها وفقاً لما تم في مؤتمر الأنكوساي الثاني والعشرين المقام في أبو ظبي المنعقد 2016. وتدعو "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs" الأجهزة إلى تقييم عملياتها وأدائها وإبلاغ العموم بنتائج التقييم وتستخدم الأجهزة عدّة أدوات لتحقيق هذه المهمة، والتي يشمل البعض منها مؤشرات الأداء. وقد أضفى اعتماد المجموعة الكاملة لـ "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs" سنة 2010 على تقييم الأداء اهتماماً متزايداً لما يترتب عنه من أنّ أقاليم الإنتوساي قد توفر لديها الآن معيار مشترك يمكن قياس الأداء في ضوءه.

1- ما المقصود بإطار قياس الأداء؟

يمكن القول إنّ إطار قياس الأداء هو إطار للتقييم الطوعي لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مقارنةً بـ "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ISSAIs) وممارسات دولية أخرى معترف بها للرقابة المالية العامة الخارجية.

2- كيفية استخدام إطار قياس أداء جهاز أعلى للرقابة المالية:

أفضت المداولات حول إعداد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية إلى بيان ثلاث مجموعات من المسائل الأساسية المتعلقة بكيفية استخدام الإطار من الناحية العملية. ويجدر التذكير مرّة أخرى بأنّ الإطار وسيلة مُشاعة توضع على ذمّة الأجهزة وينبغي استخدامها وفقاً لاحتياجات الجهاز الذاتية. وفي ما يلي مجموعات المسائل الأساسية الثلاث:

المسألة رقم 1: اتخاذ قرار إجراء التقييم:

ينبغي اتخاذ هذا القرار من قبل قيادة الجهاز. وقد يحسّن في عديد الحالات أن يتمّ ذلك بالتشاور مع هيئات الإنتوساي الإقليمية وشركاء التنمية (عند الاقتضاء)، مع مراعاة الممارسات الإقليمية واتفاقيات التعاون القائمة. من ناحية أخرى، فإنّ القرار ينبغي أن يتخذ بالتشاور مع الجهات الممولة للتقييم. ويمكن إجراء عمليات التقييم لأغراض مختلفة، منها:

- * المساهمة في جهود الجهاز الرامية إلى القيام بتقييم دوري لأدائه الذاتي وإبلاغ الجمهور بنتائجه.
- * المساهمة في نظام الجهاز الداخلي لإدارة الأداء لقياس مختلف الوظائف والأقسام.
- * المساهمة في دورة بناء قدرات الجهاز (كتعرّف مواطن القوّة والضعف، ووضع مستويات مرجعية للأداء، وقياس تطوّرات الأداء، وحشد الدعم الداخلي للتغيير، وإرساء ثقافة تحسين الأداء)
- * إعطاء المثال في القطاع العام في ما يتعلق بالإبلاغ الشفاف عن الأداء
- * اتخاذ إطار قياس الأداء أداة لتيسير المقايسة مقارنة بالنظراء داخل الإقليم أو مقارنة بهيئات ذات خصائص مماثلة، وذلك لتيسير التعلّم بين النظراء

- * إبراز قيمة عمل الجهاز ومزاياه للجهات المعنية الخارجية
- * جعل الهيئات الداعمة (من برلمان، وهيئات الإنتوساي، والأقاليم والأجهزة النظرية، وشركاء التنمية) تتبيّن أنّ أداء الجهاز قد تحسّن بمرور الزمن وأنّ الموارد التي جرى توفيرها لتطوير قدرات الجهاز قد أفضت إلى نتائج الأداء المرغوبة.

تتوقّف كيفية إجراء التقييم والجهة التي تتولّى إجراء التقييم بشكل واضح على الغرض من التقييم. وينبغي تصميم إطار تقييم الأداء على نحو يجعله ينطبق على كافة أشكال المقاربات. ومن بين النماذج الممكنة، يمكن أن نذكر:

التقييم الذاتي: ويقع إجراؤه من قبل فريق من داخل الجهاز متدرّب على استخدام الإطار، وذلك وفقا لمسارات الجهاز الذاتية في مجال ضمان الجودة، أو وفقا لمراجعة ضمان الجودة من قبل طرف خارجي له معرفة بالجهاز.

التقييم من قبل النظراء: ويقع إجراؤه من قبل فريق ينتمي إلى جهاز آخر أو هيئة من أقاليم الإنتوساي، تكون له أو لها دُرّة على استخدام الإطار.

التقييم الخارجي: ويقع إجراؤه من قبل فريق متدرّب ينتمي إلى منظمة مناسبة في البلد المعني (على غرار هيئة محاسبة مهنية أو شركة تدقيق) أو من خارج البلد المعني (على غرار أحد شركاء التنمية، بما في ذلك خبراء مكتب استشارة يقع التعاقد معهم للغرض).

أما في ما يتعلق بالجهة المتكفّلة بكلفة التقييم، فالأمر يتوقّف على السياق العام في البلد والغرض من التقييم. وبصرف النظر عن الأنموذج المعتمد، فإنّ تعاون أعضاء الجهاز المعنيين ومساهماتهم النشيطة مقومان ضروريان من مقومات أيّ تقييم ناجح.

المسألة رقم 2: طبيعة مسار ضمان جودة التقييم:

يُعدّ ضمان جودة عمليات التقييم وموضوعيتها شرطا لا غنى عنه في نجاح هذه المبادرة على المدى البعيد. ذلك أنّ قيادة الجهاز والجهات المتدخلة في تنمية قدراته وشركاء الجهاز الخارجيين، إن وجدوا أنّ عمليات التقييم ذات جودة متدنيّة، فإنّهم لن يعتدّوا كثيرا بنتائجها. وفي أسوأ الأحوال، فإنّ الشركاء الخارجيين سيسعون إلى القيام بتقييماتهم الذاتية، بما ينجرّ عنه عبء إضافي على الأجهزة، أو أنّ التقييم ذا الجودة المتدنية وغير الموضوعي سيقوّض مصداقية الجهاز لدى شركائه الخارجيين. ولئن يحدث أن يقع استخدام أهمية الجودة والموضوعية حجة ضدّ التقييمات الذاتية، فإنّ استملاكا قويا للتقييم من قبل الجهاز وانخراطا قويا في إجرائه من شأنهما أن يسهما بشكل أكبر في بناء قدرات الجهاز، حيث ينشأ عنهما اعتراف داخلي بالحاجة إلى التغيير وتقوم عليهما ثقافة تحسين الأداء. وتوجد عديد النماذج التي يمكن استخدامها بما يكفل إجراء التقييم باعتماد ضمان الجودة المناسب. والمقاربة الموصى بها، إذن، ليست الدعوة إلى اعتماد نموذج بعينه بقدر ما هي إحداث توقع بأن يفصح كلّ تقييم لإطار قياس أداء الأجهزة بشكل صريح عن النواحي التالية:

* من قام بإعداد التقييم.

* من تولّى ضمان جودة التقييم.

* ما هي المسؤوليات التي أنيطت بالجهة الضامنة للجودة.

* كيف جرت معالجة المسائل المثارة في ضمان الجودة.

وبناء عليه، فإنّ مختلف مستخدمي تقارير إطار قياس أداء الأجهزة هم الموكول لهم النظر في ما إذا كان التقرير يستجيب إلى احتياجاتهم وانشغالاتهم بشأن الجودة. وهو ما يستتبع أن الأمر منوط بالجهات التي تتولّى التكليف بتقارير التقييم (أي قيادة الجهاز، بالتشاور مع هيئات الإنتوساي الإقليمية وشركاء التنمية عند الاقتضاء) أن تكفل أنّ الاحتياجات المحتملة لمستخدمي التقارير الرئيسيين قد جرى استباقها منذ البداية وأنّ مقارنة ضمان الجودة المناسبة قد جرى تطبيقها. ومن المتوقع أن تؤدّي أقاليم الإنتوساي دورا هاما في مجال ضمان الجودة، مع مراعاة صلاحياتها ومواردها.

المسألة رقم 3: هل ينبغي نشر التقييم المنجز؟

ينصّ المعيار رقم 20 من "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs" المتعلق بـ"مبدأي الشفافية والمساءلة" على أن تقوم الأجهزة بالإبلاغ العلني عن عملياتها وأدائها. ومن شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن يمثّل الأداة المعتمدة لهذا الغرض. ومع ذلك، فإنّ القرار بشأن أيّ من المعلومات المتصلة بالأداء يقع نشرها بالتحديد، وكذا توقيت عملية النشر والتوزيع، يعود إلى الجهاز المعني. وللحسّن على إنفاذ المعيار رقم 20 من "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs"، فإنّه ينبغي اعتبار أنّ المبدأ العام يقتضي أن يجري نشر كافة تقارير إطار قياس أداء الأجهزة في غضون أجل زمني متواضع عليه إثر اكتمال التقييم. ولعلّ من باب الممارسات الجيدة أن يقع تحديد الأجل المزمع لنشر التقرير ومنهجية نشره منذ مرحلة اتخاذ القرار بإجراء التقييم.

الفوائد: تتأتى أبرز الفوائد المنجّرة عن اعتماد إطار قياس أداء الأجهزة من تحسين قدرة الأجهزة الفردية على تحسين أدائها وتعزيز نزاهة الجهاز تجاه الجهات المعنية الخارجية والحفاظ على دعم خارجي لتنمية الجهاز. وفي المقام الأول، فإنّه توجد فوائد مباشرة للجهاز، وفي مقام ثان، توجد فوائد غير مباشرة تتأتى من الاستجابة لاحتياجات الجهات المعنية الأخرى منها:

أ/ تعرّف فرص تعزيز أداء الجهاز:

من شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن ييسر لقيادة الجهاز فهم أداء الجهاز وتعرّف المعوقات التي تحول دون تحسينه، وذلك بفضل تقرير رفيع المستوى حول الأداء يشمل النواحي التالية:

* يوفر ملخصاً رفيع المستوى وشاملاً عن أداء الجهاز، بما في ذلك مساهمة الجهاز في استخدام أفضل للمال العام والحوكمة الرشيدة والمساءلة ومكافحة الفساد.

* يحدّد الصلات بين السياق القطري وبيئة الجهاز وقدرات الجهاز الداخلية وأداء الجهاز الخارجي ويوضّحها.

* يتعرّف مجالات الأداء الجيد والأداء الضعيف، باعتبارها نقطة بداية لاستقصاء الأسباب العميقة وتحديد احتياجات تنمية القدرات المستقبلية

* ييسر تبينّ تحولات الأداء الناتجة عن الجهود السابقة لتنمية القدرات

* يعطي صورة عامة عن جهود الجهاز الراهنة لتنمية القدرات وحظوظها في النجاح

* يمكن الأجهزة والإنتوساي من الاستجابة إلى هدف الإنتوساي الإستراتيجي وهو أن تصبح الأجهزة والمنظمة مثالا للهيئات القائمة على التعلّم.

ب/ تحسين مقاربات الجهاز لتنمية القدرات من خلال إدارة الأداء:

من شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن يساهم في خطط إستراتيجية وخطط عمل تنموية أكثر إحكاماً من خلال تمكين الأجهزة من اعتماد أطر نتائج أو تحسينها، بما فيها مؤشرات أداء ذات دلالة وقابلة للقياس، ومستويات أداء مرجعية ومستويات أداء مستهدفة تشمل:

* أداء الجهاز في إنجاز تقاريره الرقابية.

* قدرة الجهاز على أداء عمله الرقابي وتخطيطه الإستراتيجي وإدارته وخدماته الإسنادية والاتصالية.

* بيئة عمل الجهاز: الاستقلالية والإطار القانوني.

وهذا من شأنه أن يساهم في قيام برامج أفضل لتنمية بناء قدرات الجهاز، وذلك من خلال مساعدة قيادة الجهاز على:

* وضع أهداف لتنمية القدرات تستند إلى تقييم الأداء الراهن

* حشد الدعم لمسارات التغيير من خلال إشراك الموظفين في تقييم الأداء الراهن وتعرّف التحسينات اللازمة

* متابعة أنشطة تنمية القدرات

* قياس نتائج تنمية القدرات

* تقييم فعالية برامج تنمية القدرات من أجل التعلّم وتحسين تنمية القدرات مستقبلاً.

ج/ النهوض بالشفافية والمساءلة عبر الإبلاغ العام ذي المصدقية عن أداء الجهاز (المعيار 20 من "المعايير الدولية لأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs"):

من شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن يجعل من الجهاز قدوة في النهوض بالشفافية والمساءلة وذلك من خلال قياس أدائه وتقييم عملياته والإبلاغ عنها، بما في ذلك:

* أداء الجهاز في إنجاز تقاريره الرقابية.

* قدرة الجهاز على أداء عمله الرقابي وتخطيطه الإستراتيجي وإدارته وخدماته الإسنادية.

* بيئة عمل الجهاز: الاستقلالية والإطار القانوني.

كما من شأن إطار قياس الأداء أن يساهم في تعزيز نزاهة الأجهزة ومصادقيتها تجاه كافة الجهات المعنية الخارجية، وذلك من خلال إعداد تقييم موضوعي لأداء يحظى بالمصادقية لأنّه:

- * قائم على المؤيدات.

- * يستخدم إطارا متوازعا عليه دوليا

- * يقيس الأداء مقارنة بمعايير دولية متوازع عليها (إطار "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ISSAIs"):

- * يسمح بقياس الأداء ومتابعته على نحو متنسق وبمرور الزمن

- * يشمل مسارا شفافا ومستقلا لضمان الجودة.

د/ تيسير تعلّم أفضل من النظراء: من شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن يساهم في التعلّم بين النظراء في نطاق الإنتوساي، وذلك من خلال استخدام مؤشرات معيارية يمكن أن:

- * تُوفّر قاعدة للمقارنة القويمة والحوار والتفاهم بين النظراء في ما يتعلق بالتحوّل الحاصل في أداء الجهاز وتحسّن الأداء وصلة ذلك بتنمية القدرات.

- * تُيسّر تبيّن مناحي الأداء والاحتياجات المشتركة لتنمية القدرات في أقاليم الإنتوساي والإنتوساي في المستوى الدولي.

- * تُوفّر قاعدة للبحث والتقييم في ما يتعلق بأداء الجهاز وتنمية قدراته بما يساعد على تعرّف أسباب قوّة الأداء وضعفه والعوامل المساهمة في تنمية قدرات ناجحة.

- وهذا من شأنه أن يفضي في المدى البعيد إلى وضع سياسات قائمة على المؤيدات وبرامج لتنمية القدرات ذات أهداف أكثر دقة.

هـ/ جعل الجهات المعنية الرئيسة تتبيّن التحوّلات الحاصلة في أداء الجهاز: من شأن إطار قياس أداء الأجهزة أن يمكن الجهاز من إبلاغ الجهات المعنية الرئيسة عن أدائه والتحوّلات الطارئة عليه بمرور الزمن، وذلك من خلال اعتماد إطار المؤشر ذاته على نحو متنسق، بما في ذلك:

- * التحوّلات بعيدة المدى في أداء الجهاز في ما يتعلق بإنجاز تقاريره الرقابية.

- * التحوّلات متوسطة المدى في قدرة الجهاز على أداء عمله الرقابي وتخطيطه الإستراتيجي وإدارته وخدماته الإسنادية.

- * التحوّلات متوسطة المدى في بيئة عمل الجهاز، بما في ذلك استقلاليته وإطاره القانوني

- الخطط والأهداف الموضوعية لتنمية قدرات الجهاز المستقبلية

- وهذا من شأنه أن يساهم في الحفاظ على الدعم الخارجي لتنمية قدرات الجهاز، وذلك من خلال الاستجابة إلى احتياجات الجهات المعنية التالية:

- * البرلمان الذي طالب بتنمية قدرات الجهاز ودعمها وتمويلها والذي هو في حاجة إلى أن يُثبت لجهاته المعنية أنّ أداء الجهاز قد حقق تحسّنا.

- * الجهات الداعمة للجهاز والتي هي في حاجة إلى أن تثبت لجهاتها المعنية أنّ دعمها قد حقق الفعالية المرجوة.

- الجهات المانحة التي دعمت أنشطة تنمية قدرات الجهاز ومولتها والتي هي في حاجة إلى أن تثبت لجهاتها المعنية أنّ دعمها قد حقق الفعالية المرجوة.

- * الجهات المانحة التي هي بصدد النظر في توفير دعم مالي لبلد معيّن والتي هي في حاجة إلى تقييم موضوعي لعنصر الرقابة الخارجية على نظام إدارة المال العام.

- * الجهات المانحة التي قدّمت دعما ماليا عبر أنظمة إدارة المال العام للدولة الشريكة والتي هي في حاجة إلى أن تثبت لجهاتها المعنية أنّ البلدان الشريكة بصدد تحقيق خطوات في مجال تعزيز الرقابة الخارجية على كافة الأموال العامة.

- من ناحية أخرى، فثمة نواح من الفعالية تتأتّى من إعداد أداة دولية موحّدة، مقارنة بخيار مغاير تُحجم فيه الإنتوساي عن إنتاج مثل هذه الأداة واعتمادها. وبالنظر إلى احتياجات الجهات الخارجية المختلفة، ومنها بالخصوص الأجهزة التي تقدّم الدعم وشركاء التنمية الذين غالبا ما يقومون بتمويل تنمية قدرات الأجهزة، ففي حال عدم توفّر أداة متوازع عليها دوليا، فإنّ جهات أخرى ستواصل استخدام جملة من الأدوات القائمة في حين سيجري استنباط أدوات أخرى.

المخاطر: كما يحدث عند كلّ تغيير، فإنّه توجد مخاطر قد تحتاج إلى تدبير مُحكم. ويبدو أنّ أبرز ناحيتين للانفعال **16** في أقاليم الإنتوساي هما أولاً أثر الكشف عن نقائص الأداء في الأجهزة الأكثر ضعفاً (بل وحتى في الأجهزة التي يُنظر إليها باعتبارها قوية لكن قد لا تكون تعتمد بعدُ بعض عناصر "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ISSAIs)، وثانياً احتمال أن يقع استخدام علامات تقدير مؤشرات الأداء لوضع جداول ترتيب لأداء الأجهزة مما قد يلحق الضرر بمصداقية الأجهزة التي تجد نفسها في أسفل الترتيب. ومن المخاطر ما يلي.

أ/ الكشف عن نقائص الأداء:

تجدر الإشارة إلى أنّ إطار قياس أداء الأجهزة بمثابة الوسيلة المشاعة دولياً ويعود القرار بشأن طبيعة استخدامها إلى قيادة الجهاز. فهي ليست مقترحة لفرض تقييمات خارجية على الأجهزة. علاوة على ذلك، فإنّ القرار بشأن مدى تقاسم نتائج التقييم مع الجهات المعنية الخارجية و/أو نشرها يعود بدوره إلى قيادة الجهاز. وإذن، فلئن كان من شأن هذه الأداة، أي إطار قياس أداء الأجهزة، أن تساعد على تعرّف كلّ من مواطن القوة ومكامن الضعف داخل الجهاز، فإنّ القرار سيعود إلى الجهاز ذاته بخصوص مدى تقاسم هذه المعلومات مع الغير. وقد أبرزت تجربة تقييمات "الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA"، وهو مسار مماثل لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية (SAI PMF)، أنّ انفتاح الدول النامية بالخصوص على إجراء تقييمات موضوعية للأداء يُعدّ خطوة حاسمة للحصول على دعم متزايد لمبادراتها في مجال تنمية القدرات ومعالجة مكامن الضعف. وعضواً عن جعل الشركاء الخارجيين يحجمون عن دعم الجهاز، فإنّ الكشف عن نقائص أدائه في روح من الانفتاح والالتزام بالإصلاح ستقنع هذا الجهاز على الأرجح بالالتزام بالعمل مع الجهاز. وتحتاج قيادة الأجهزة في البلدان النامية، حيث تُعلّق توقعات أكبر على أداء الجهاز، أن تتخذ القرار بشأن معالجة هذه المسائل ذات الصلة بالنقائص.

ب/ استخدام جداول ترتيب الأداء:

تكمّن إحدى فوائد إطار قياس أداء الأجهزة في استخدامه لمقارنة أداء الجهاز بأداء أجهزة إقليمية نظيرة وغيرها، وتحديدًا في مستوى المواضيع والمؤشرات الفردية. من ذلك مثلاً، أنّ من المفيد والسليم مقارنة العلامات التقديرية والمسارات المتبعة في مجال أنشطة الرقابة المالية عبر مختلف الأجهزة والأقاليم، وهو ما يتيح فرص التعلّم من النظراء. بيد أنّ إطار قياس أداء الأجهزة الذي يتضمّن علامات تقديرية لمؤشرات مختلفة لا يُقصد به أن يُستخدم لتجميع العلامات المسندة لكل مؤشر للحصول على علامة تقديرية جُمليّة للجهاز. فمن شأن مثل هذا التمشّي أن يوقع في عدد من المشاكل المنهجية. ذلك أنّ المؤشرات ليست كلّها متساوية من حيث الأهمية، والأهمية النسبية للمؤشرات المختلفة قد تتوقّف على السياق القطري. ثمّ أنّ المؤشرات ومجالات الأداء المختلفة مترابطة مع بعضها البعض. ولئن أمكن في بعض المجالات أن تعوّض علامة تقديرية عليا في مجال معيّن عن علامة تقديرية دنيا في مجال آخر، فإنّه يمكن في حالات أخرى لأثر علامة تقديرية دنيا في مجال معيّن أن يزيد من حدّة علامة تقديرية دنيا في مجال آخر. والمهمّ هو فهم الصّلات بين مجالات الأداء المختلفة واستخدام الأداة، أي إطار قياس أداء الأجهزة، باعتبارها مساهمة في تحسين الأداء.

وبناءً عليه، فالاقتراح هو ألاّ يتضمّن إطار قياس أداء الأجهزة توجيهات لتجميع العلامات الفردية للتوصّل إلى علامة تقديرية إجمالية، وألاّ تسعى منظمة الإنتوساي إلى القيام بذلك أو إلى استخدام نتائج التقييم لوضع جدول ترتيب للأجهزة. ومع ذلك، فإنّ تجميع العلامات التقديرية ووضع جدول ترتيب مقارنة شائعة معتمدة من قبل المنظمات والباحثين، وأنّ بعض الجهات سوف تسعى على الأرجح إلى القيام بذلك، مستخدمة طرائقها الذاتية لتجميع أيّ بيانات تحصل عليها. ولئن كان من المستحيل الحيلولة دون مثل هذا الاستخدام، فإنّ على الإنتوساي والجهات المانحة أن تحرص، في نطاق دعمها لهذه الأداة، على توعية مستخدمي الأداة بالمخاطر المترتبة عن هذه المقارنة.

وتوجد طريقة أخرى بالإمكان اعتمادها للتوقي من استخدام جداول الترتيب، مع تيسير البحث في العوامل المساهمة في أداء الجهاز وتحسينه. وتتمثل هذه الطريقة في جعل نتائج أيّ تقييمات منشورة متاحة للجميع بشكل حرّ، بينما يقع إدراج العلامات التقديرية المسندة للمؤشرات والواردة في التقييمات غير المنشورة في قاعدة بيانات أو جداول بيانات وفق صيغة لا تحمل أسماء الأجهزة المعنية.

المقصود بإطار قياس أداء الأجهزة هو أن يصبح أداة قابلة للتطبيق في المستوى الدولي ومستجيبة إلى احتياجات الأجهزة والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى. فالقصد هو أن يمكن ذلك من انتفاء الحاجة إلى استنباط أدوات إضافية لتقييم الأجهزة في المستويين التنظيمي والمؤسسي. كما أن النية تتجه إلى أن يُغنيَ إطار قياس أداء الأجهزة عن طفرة أدوات تقييم الأجهزة التي وضعتها الإنتوساي والجهات المانحة كما يوضّحه تقرير المسح الصادر عن الإنتوساي. ومع ذلك، فالاحتمال وارد أن يتواصل استخدام أدوات أخرى، مما يقتضي أن تعرف الأجهزة عدداً أكبر من أدوات التقييم. وعلى أية حال، فقد تجلّى إلى حدّ الآن دعم قويّ من قبل الإنتوساي والجهات المانحة لتطوير إطار قياس أداء الأجهزة (SAI PMF)، كما يوجد توافق عام على اعتماد الأداة مستقبلاً لتحلّ محلّ الأدوات القائمة.

4- مسح الأدوات والأطر الموجودة لتقييم الأجهزة وقياس أدائها:

قبل أن يتخذ فريق العمل قراراً بإعداد أداة جديدة لتقييم أداء الأجهزة، أجرت أمانة التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة مسحا للأدوات الموجودة في أقاليم الإنتوساي ولدى الجهات المانحة والمستخدمه لتقييم أداء الأجهزة. وقد راجع المسح 20 أداة مستخدمة لهذا الغرض، سواء منها القائمة بذاتها أو المدرجة في نطاق مراجعة أشمل لأنظمة إدارة المال العام. وكانت الغاية من إجراء المسح مزدوجة، أولاها فهم الأدوات الموجودة وتبيّن نقاط قوتها وضعفها والتعرّف على التجارب الحاصلة من استخدامها والحفاظ عليها، وثانيتهما النظر في مدى الاستفادة من الأدوات المختلفة، كلياً أو جزئياً، لدى إعداد إطار قياس أداء الأجهزة المستقبلي.

وقد صادق فريق عمل قيمة الأجهزة ومزاياها (WGVBS) على 12 شرطاً جرى الاستناد إليها في عملية المسح. وتسعى الشروط إلى تبيين أفضل خصائص الأدوات المختلفة وتشمل المتطلبات التي ينبغي أن تستجيب لها الأداة لكي تتطابق مع احتياجات الجهات المعنية المختلفة:

1- الشمولية: وتعني التغطية الواسعة للمجالات الرئيسية لأداء الجهاز ومساهمته في المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة والاستخدام السليم للمال العام.

2- الموضوعية: وتعني أن تكون مؤشرات قياس الأداء وتطورها موضوعية.

3- الذاتية: وتعني أن الأداة يمكن أن تشمل العوامل الذاتية أيضاً، وذلك من خلال التقرير الوصفي للأداء على سبيل المثال.

4- التوافق الدولي: ويعني أن مؤشرات الأداء وسلّم القياس تعكس معايير متعارفة دولياً، على غرار "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية" ISSAIS، وكذا الممارسات الدولية الجيدة حيثما أمكن.

5- المناسبة (لكافة البلدان): وتعني أن الأدوات قد أعدت للأجهزة و/أو أنها تستخدم من قبل كافة أصناف الأجهزة، بصرف النظر عن إرثها الإداري أو مستوى تطورها.

6- تحسين الأداء: ويعني أن الأداة تمكن من فهم أسباب الأداء الجيد أو الضعيف وأنها صُممت للمساهمة في تحسين الأداء.

7- التطور: ويعني أن الأداة تيسر قياساً متسقاً لأداء الجهاز (في مراحل مختلفة من سلسلة النتائج) بمرور الزمن.

8- الاتساق: ويعني أن التغطية لا تشكو من عدم الاتساق مع مؤشرات الجهاز ذات الصلة في الإطار رفيع المستوى لـ"الإنفاق العام والمساءلة المالية" PEFA (PI-10) العنصر رقم 4، و (PI-26) في ما يتعلق بتأكيد الممارسة الجيدة والموقع ضمن سلسلة النتائج.

9- الالتزام: ويعني أن الأداة تقيس الممارسات الرقابية الفعلية، علاوة على جودة الإطار التشريعي/ القانوني للجهاز وتوجيهاته/ أدلته الداخلية.

10- ضمان الجودة: ويعني أن الترتيبات المناسبة معروفة ومطبقة لضمان مراجعة مستقلة للأداء وإفصاح عن طبيعة المراجعة.

11- الاختصار: ويعني أن الأداة تتضمن العدد الأدنى من مؤشرات الأداء الممكنة لتغطية النواحي الرئيسية لأداء الجهاز، بما يجعل الأداة ذات فائدة عملية للأجهزة.

12- ييسر الاستخدام: ويعني أنّ الأداة يسيرة على الاستخدام من قبل الأجهزة سواء كان ذلك للتقييم الذاتي أو للتقييم من قبل النظراء.

وجرى تقييم الأدوات والأطر العشرين (20) في ضوء الشروط الاثني عشر (12) أعلاه. وتبيّن من التقييم أنّ لا أداة منها تستجيب للشروط الاثني عشر كاملة. لكنّه بدأ من المؤكّد، بناءً على التحليل، أنّ معظم الشروط سيُستجاب لها لو عمدنا إلى جمع نواحي القوّة لعدد محدود من الأدوات المناسبة في أداة واحدة. فكانت التوصية الرئيسة لتقرير المسح أنّ يشرع فريق العمل، بإشراف فريق عمل قيمة الأجهزة ومزاياها (WGVBS)، في إعداد أداة جديدة لقياس أداء الأجهزة بهدف الاستجابة لأكثر عدد ممكن من الشروط، مع البناء على الأدوات الموجودة راهناً، وذلك اجتناباً لازدواجية الجهود. ومن شأن المزايا المتأتية من إعداد أداة وحيدة لقياس أداء الأجهزة يقع تطبيقها دولياً من قبل كافة الجهات المعنية الرئيسة أنّ تكون من الأهميّة بمكان فتشمل تكلفة عمليات أقلّ بالنسبة إلى الأجهزة وقدرة أكبر على متابعة التغيّر في مستوى الأداء بمرور الزمن وقياس الأداء بالمقارنة مع النظراء.

5- المؤشرات والتقييم النوعي:

سيجرى التقييم باستخدام معايير كميّة وتحليل نوعي ويكون المُخرَج النهائي للتقييم تقريراً عن الأداء يعرض العلامات التقديرية المسندة للمؤشرات في إطار تحليل وصفي. ويُعدّ التحليل الوصفي هاماً باعتبار أنّه يسمح بالنظر إلى العلامات التقديرية المسندة للمؤشرات في إطار أشمل ويمكن من تقييم عوامل هامّة لا يمكن أن يقع ضبطها في مؤشر. يتألف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من 22 مؤشراً (ومؤشرين إضافيين للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع وظيفة قضائية)، (بين بُعد واحد وأربعة أبعاد لكل مؤشر) لقياس أداء الجهاز مقارنةً بالممارسات الدولية الفاعلة في سبعة مجالات حسب ما هو موضح بالجدول التالي:

جدول يوضح المؤشرات والمجالات والأبعاد

المؤشر	المجال	الأبعاد
		أ. إعداد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للتقارير
الجهاز 1- نتائج الرقابة المالية	(i) تغطية الرقابة المالية (ii) تقديم نتائج الرقابة المالية (iii) نشر نتائج الرقابة المالية وتوزيعها (iv) متابعة الجهاز لتنفيذ ملاحظات الرقابة المالية وتوصياتها	
الجهاز 2- نتائج رقابة الالتزام	(i) تغطية رقابة الالتزام (ii) تقديم نتائج رقابة الالتزام (iii) نشر نتائج رقابة الالتزام وتوزيعها (iv) متابعة الجهاز لتنفيذ ملاحظات رقابة الالتزام وتوصياتها	
الجهاز 3- نتائج رقابة الأداء	(i) نسبة تغطية عمليات رقابة الأداء وانتقائها وغرضها (ii) تقديم نتائج رقابة الأداء ونشرها وتوزيعها (iii) متابعة الجهاز لتنفيذ ملاحظات رقابة الأداء وتوصياتها	
الجهاز 4- نتائج إصدار الأحكام	(i) عدد الأحكام مقارنةً بعدد الوثائق الصادرة التي تتطلب حكماً (ii) تخفيض متوسط وقت إصدار الوثائق إلى موعد الحكم (iii) استعمال الصلاحيات في حال وجود مخالفات (iv) المراقبة من قبل الجهاز ومتابعة الأحكام والعقوبات	
الجهاز 5- التقرير السنوي وتقارير أخرى	(i) محتوى تقرير الجهاز السنوي وتسليمه (ii) نشر تقرير الجهاز السنوي وتوزيعه (iii) قياس أداء الجهاز ورفع التقرير بشأنه (iv) الإبلاغ عن خدمات القيمة المضافة للجهاز ووظائف إلزامية أخرى	

المؤشر	المجال	الأبعاد
ب. الاستقلالية والإطار القانوني		
الجهاز 6- استقلالية الجهاز		(i) إطار قانوني مناسب وفعال منصوص عليه في الدستور (ii) استقلالية مالية/حكم ذاتي (iii) استقلالية تنظيمية/حكم ذاتي (iv) استقلالية رئيس الجهاز ومسؤوليه
الجهاز 7- ولاية الجهاز		(i) ولاية ذات نطاق واسع بما فيه الكفاية (ii) الوصول إلى المعلومة (iii) الحق في رفع التقارير وإلزاميته (iv) وجود آليات متابعة فعالة
المؤشر	المجال	الأبعاد
ج. إستراتيجية التنمية المؤسسية		
الجهاز 8- إستراتيجية التنمية المؤسسية		(i) محتوى الخطة الإستراتيجية (ii) مسار التخطيط الاستراتيجي (iii) محتوى الخطة السنوية (iv) مسار التخطيط السنوي
المؤشر	المجال	الأبعاد
د. المعايير والمنهجيات الرقابية		
الجهاز 9- التخطيط الرقابي العام وإدارة الجودة		(i) مسار التخطيط الرقابي (ii) محتوى الخطة الرقابية (iii) نظام ضبط الجودة (iv) نظام ضمان الجودة
الجهاز 10- ضمان جودة العمليات الرقابية		(i) ضمان جودة العمليات الرقابية (ii) ضمان جودة رقابة الالتزام (iii) ضمان جودة رقابة الأداء (iv) ضمان جودة العمليات الرقابية المبنية على مصادر خارجية
الجهاز 11- أسس الرقابة المالية		(i) معايير الرقابة المالية وتوجيهاتها (ii) أخلاقيات المهنة والاستقلالية في الرقابة المالية (iii) ضبط الجودة في الرقابة المالية (iv) إدارة فريق الرقابة المالية ومهاراته
الجهاز 12- عمليات الرقابة المالية		(i) تخطيط الرقابة المالية (ii) تنفيذ الرقابة المالية (iii) تقييم الأدلة الرقابية واستخلاص الاستنتاجات ورفع التقارير بشأن الرقابة المالية.
الجهاز 13- أسس رقابة الالتزام		(i) معايير رقابة الالتزام وتوجيهاتها (ii) أخلاقيات المهنة والاستقلالية في رقابة الالتزام (iii) ضبط الجودة في رقابة الالتزام (iv) إدارة فريق رقابة الالتزام ومهاراته

الجهاز 14- عمليات رقابة الالتزام	(i) تخطيط رقابة الالتزام (ii) تنفيذ رقابة الالتزام (iii) تقييم الأدلة الرقابية واستخلاص الاستنتاجات ورفع التقارير بشأن رقابة الالتزام
الجهاز 15- أسس رقابة الأداء	(i) معايير رقابة الأداء وتوجيهاتها (ii) الأخلاقيات والاستقلالية في رقابة الأداء (iii) ضبط الجودة في رقابة الأداء (iv) إدارة فريق رقابة الأداء ومهاراته
الجهاز 16- عمليات رقابة الأداء	(i) تخطيط رقابة الأداء (ii) تنفيذ رقابة الأداء (iii) رفع تقارير بشأن رقابة الأداء
هـ. هياكل الإدارة والإسناد	
الجهاز 18- الأخلاقيات والإدارة والمراقبة الداخلية	(i) مدونة أخلاقيات المهنة والنزاهة (ii) إدارة الموظفين (iii) الإدارة المالية (iv) بيئة المراقبة الداخلية
الجهاز 19- إدارة الأصول وخدمات الإسناد	(i) التخطيط والاستعمال الفعال للأصول والبنى التحتية (ii) خدمات الإسناد الإداري
و. الموارد البشرية والقيادة	
الجهاز 20- قيادة ووظيفة الموارد البشرية	(i) قيادة الموارد البشرية (ii) إستراتيجية الموارد البشرية (iii) وظيفة الموارد البشرية وتوظيفها. (iv) الرواتب، والترقية، ورفاه الموظفين
الجهاز 21- التنمية المهنية والتدريب	(i) الخطط والإجراءات المتعلقة بالتنمية المهنية والتدريب (ii) التنمية المهنية والتدريب في أنظمة الرقابة ذات الصلة
ز. الاتصال وإدارة العلاقات مع الجهات المعنية	
الجهاز 22- إستراتيجية الاتصال والاتصال الداخلي	(i) إستراتيجية الاتصال (ii) إستراتيجية الاتصال
الجهاز 23- قيادة ووظيفة الموارد البشرية	(i) الممارسات الجيدة في مجال الاتصال مع السلطة التشريعية (ii) الممارسات الجيدة في مجال الاتصال مع السلطة القضائية ووكالات الملاحقة والتحقيق (iii) الممارسات الجيدة في مجال الاتصال مع السلطة التنفيذية.
الجهاز 24- التنمية المهنية والتدريب	(i) الممارسات الجيدة في مجال الاتصال مع وسائل الإعلام (ii) الممارسات الجيدة في مجال الاتصال مع المواطنين والمجتمع المدني

وسيجري إسناد علامات تقديرية للمؤشرات باعتماد سلّم رقمي من 0 إلى 4، وفق الممارسات المعتمدة من قبل مجموعة الأفروسي الناطقة بالإنجليزية. ويتعيّن أن تتطابق العلامات التقديرية بشكل عامّ مع مستوى نموّ الجهاز وفقا لنماذج القدرات المعتمدة من قبل الإنتوساي. ومن أبرز سمات هذا النموذج أنّ الأجهزة الأعضاء في هذه المجموعة تسعى، في مرحلة نموّها الأولى، إلى بلوغ المستوى رقم 3 بشكل عام، ويعني أنّ مقوّمات الجهاز متوفرة وأنّ الجهاز يعمل وفق متطلبات "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ISSAIs)، لكن ما يزال ثمة مجال لمزيد التحسين. وعندما تبلغ مؤسسة المستوى رقم 3، فبإمكانها بلوغ المستوى رقم 4 من خلال ترقية أدائها، وتوفير خدمات ذات قيمة مضافة، وارتقاؤها إلى مؤسسة قائمة على التعلّم وذات نظرة استشرافية. لذلك، يجرى اقتراح إدراج مستوى وحيد أرفع (هو المستوى رقم 4) الذي يتجاوز متطلبات "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية" والممارسات الدولية الجيدة المتعارفة. ولن يقع، في هذه المرحلة بالذات، إدراج المستوى رقم 5 في إطار قياس أداء الأجهزة، بيد أنّ المجال سيبقى مفتوحا لإضافة هذا المستوى مستقبلا.

نتائج استطلاع الرأي العالمي لمبادرة تنمية الإنترنت لسنة 2017: أرقام ودلالات خاصة بالمنظمة العربية

مقال محرر
قطر

إعداد: السيد/ حسين بوصندل
خبير إداري بإدارة التعاون الدولي
بديوان المحاسبة بدولة قطر

أصدرت مبادرة تنمية الإنترنت في نهاية عام 2017 تقريرها حول نتائج استطلاع الرأي العالمي الذي شمل مختلف مكونات مجتمع الإنترنت. ويعدّ هذا الاستطلاع كل ثلاث سنوات وهو الثالث من نوعه بعد إصداري سنة 2010 وسنة 2013. وتهدف مبادرة تنمية الإنترنت من خلاله أساساً إلى جمع وتحليل البيانات بغاية قياس التقدم المحرز في أداء الأجهزة العليا للرقابة وتوجيه جهود تنمية القدرات لفائدتها. وتتوزع نتائج الاستطلاع بين عديد المجالات على غرار الاستقلالية والإطار القانوني والإدارة الداخلية والأخلاقيات والتخطيط الاستراتيجي والمعايير المهنية والتواصل وتقييم الأداء. وبالنظر إلى المشاركة الواسعة للأجهزة العربية في هذا الاستطلاع والتي ناهزت نسبة 90% (17 جهازاً) فإنه من المفيد النظر في نتائجه ودلالاته بما يساعد على استيعاب التحديات التي تواجه أجهزتنا. وقد رأى الباحث أن نقف فقط على النتائج البارزة آمليين أن تتولى اللجان المختصة في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) التمعن في مخرجات الاستطلاع بشكل تفصيلي واستقراء التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية العربية ومن ثم اقتراح الحلول الكفيلة بمجابهتها.

أولاً: الاستقلالية والإطار القانوني:

تعدّ استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة هامة نظراً لتأثيرها المباشر على مصداقيته وعلى قدرته على تقديم الإضافة لفائدة الأطراف ذات العلاقة. لذلك فإننا نجد أنّ مختلف الأطر والأدوات المعتمدة في شأن قياس فاعلية إدارة المال العام تعتمد ضمن منهجياتها تقييماً لدرجة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. وقد استند الاستطلاع العالمي في تقييم استقلالية الأجهزة إلى المنهجية المعتمدة ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAIPMF) والتي تقوم على أساس التحقق من مدى استيفاء مبادئ الاستقلالية التي تضمنها إعلان مكسيكو (ISSAI 10).

وتظهر نتائج الاستطلاع بالنسبة إلى إقليم المنظمة العربية أن الحاجة تعدّ ماسة لمزيد الارتقاء بوضعية أجهزتنا بهذا الخصوص. فقد تبين أن نسبة الأجهزة التي توفر أطرها التشريعية الحد الأقصى من الحماية للاستقلالية لا يتعدى 29% في حين بلغت هذه النسبة 71% لدى المنظمة الأوروبية و68% لدى المنظمة الأفريقية الناطقة بالإنجليزية. وتبقى مسائل على غرار محافظة رئيس الجهاز على منصبه وتدخل السلطة التنفيذية في ضبط موازنة الجهاز ونشر تقاريره وحق النفاذ إلى المعلومة بحاجة للمراجعة لدى عديد الأجهزة وذلك حتى تتوافق مع متطلبات معايير الإنترنت.

ففي حين تحدد الأطر القانونية لدى 82% من الأجهزة شروط تعيين الرئيس وإعادة تعيينه وتقاعده غير أنها وفي المقابل لا تتضمن أحكاماً حول المحافظة على المنصب والحصانة القانونية إلا لدى 59% من الأجهزة.

وفي الجانب المتعلق بالاستقلالية المالية أقرت 76% من الأجهزة بحصول تدخلات بشكل متفاوت من قبل السلطة التنفيذية في ضبط موازاناتها. ولا يملك سوى 18% من الأجهزة حق التعامل المباشر مع السلطة التشريعية بشأن الموازنة الخاصة بها. وفيما يتعلق بنشر التقارير أظهرت النتائج أن 24% من الأجهزة غير مخوّلة تماماً لممارسة هذه الصلاحية وأن 35% لها صلاحيات واسعة بخصوص النشر في حين تمارس بقية الأجهزة صلاحيات متفاوتة في هذا الشأن.

وأما بالنسبة إلى النفاذ إلى المعلومة فتفيد النتائج بأن 24% من الأجهزة تتمتع بحق الوصول غير المقيد والحيني للمعطيات والوثائق التي تحتاجها من أجل القيام بمهامها وأن 18% من الأجهزة لا تتمتع مطلقاً بهذا الحق مقابل مجابهة البقية لصعوبات متفاوتة تحد من حقها في النفاذ إلى المعلومة.

تعرض الاستطلاع ضمن مجال الممارسات التنظيمية والمهنية إلى تقييم ما تقوم به الأجهزة العليا للرقابة على أصعدة متعددة شملت أساساً تقييم الأداء والتخطيط الاستراتيجي والإدارة الداخلية والأخلاقيات والتواصل وتطبيق المعايير المهنية وضمان الجودة.

ففي مجال تقييم الأداء تبرز النتائج تولى 9 أجهزة بإقليم المنظمة العربية إجراء تقييم لأدائها خلال السنوات 2015-2017 وذلك أساساً باعتماد منهجية التقييم الذاتي. ويبقى في المقابل اعتماد منهجية التقييم الخارجي ومراجعة النظراء محدوداً بشكل كبير. وقد اقتصر اعتماد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAIPMF) الذي تعمل منظمة الإنتوساي لجعله بمثابة الأداة المرجعية لتقييم الأداء على أربعة أجهزة خلال الفترة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن 116 جهازاً على المستوى الدولي تولى إجراء تقييم لأدائه باعتماد إطار قياس الأداء للإنتوساي خلال السنوات 2015-2017 وأن عدد التقارير التي تم نشرها للعموم بهذا الخصوص بلغ 16 تقريراً نجد من ضمنها التقرير الخاص بتقييم أداء ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.

وفي الجانب المتعلق بالإدارة الداخلية والأخلاقيات يتضح أنه ولئن يتوفر لدى أغلب الأجهزة قواعد للسلوك المهني إلا أن إتاحة تلك القواعد للعموم ومراقبة الالتزام بها بشكل فعال لا يشمل سوى 59% من الأجهزة. كما يتبين أن وحدات التدقيق الداخلي الموجودة لدى 72% من الأجهزة لا تتوفر بالضرورة على الموارد الكافية لتنفيذ مهامها.

أما بالنسبة إلى مجال التخطيط الاستراتيجي فإن العنصر الإيجابي المتمثل في توفر خطة إستراتيجية لدى أغلب الأجهزة (88%) مبنية على أساس تقييم الاحتياجات الكلية للجهاز لا يجب أن يحجب مواطن القصور التي أظهرها الاستطلاع على غرار الإتاحة الضعيفة لوثائق الخطة ونتائجها عن العموم ومحدودية التفاعل مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة بشأنها. وفي مجال التواصل يتضح أن اعتماد الأجهزة ما يزال مرتكزاً على الانترنت والصحافة المكتوبة ولم يرتق بعد بالشكل الكافي ليشمل التعامل الدائم مع بقية الوسائط على غرار الإذاعة والتلفزيون. كما لا يزال إشراك منظمات المجتمع المدني يحتاج إلى مزيد من العناية لا سيما في مجال متابعة توصيات الرقابة. ويبقى كذلك الشأن بالنسبة إلى مسألة مراعاة الأجهزة لحاجات وتوقعات السلطات العليا أثناء التخطيط للبرامج الرقابية.

وتظهر نتائج الاستطلاع أيضاً توزيع الأجهزة من حيث تطبيق معايير رقابية على أساس معايير الإنتوساي (ISSAI) أو متفقة معها وفق ما يلي:

- بالنسبة إلى الرقابة المالية: 3 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الثالث من معايير انتوساي و6 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الرابع من معايير انتوساي.
- بالنسبة إلى رقابة الالتزام: 5 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الثالث من معايير انتوساي و6 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الرابع من معايير انتوساي.
- بالنسبة إلى رقابة الأداء: 3 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الثالث من معايير انتوساي و6 أجهزة بصدد تطبيق معايير متفقة مع المستوى الرابع من معايير انتوساي.

ويجدر التنويه إلى ضرورة الحذر في استخلاص النتائج من هذه البيانات بشأن التطبيق الفعلي على أرض الواقع للمعايير وذلك باعتبار أن التثبت من ذلك يحتاج لتقييم معمق يتجاوز مجرد التصريح من قبل الجهاز. ووفقاً للتحاليل التي أجرتها مبادرة الإنتوساي للتنمية بالاعتماد على نتائج تقييمات إطار قياس الأداء والمحاورات مع عينة من الأجهزة من مختلف أقاليم الإنتوساي فقد تبين أن نسبة الالتزام بالمعايير في مستوى السياسات والأدلة الإرشادية المعتمدة من قبل الأجهزة (32% - 44%) يتجاوز نسبة الالتزام بالمعايير في مستوى الإنجاز الفعلي للعمل الرقابي (10% - 25%) والذي يتطلب بدوره توافر عديد العوامل من ضمنها كفاءة مهنية عالية للفرق الرقابية ومنظومات إجرائية متينة على مستوى الجهاز وموارد كافية بالإضافة إلى بيئة متجاوبة مع متطلبات المساءلة والشفافية. وللتأكد من احترام المعايير المهنية والتقييد بضوابط الممارسات الجيدة اعتمدت 59% من الأجهزة نظماً لضمان الجودة. وببقي التحدي قائماً في المقابل بشأن ملائمة نظم ضمان الجودة المطبقة مع مقتضيات معيار الإنتوساي الخاص بالجودة (ISSAI40).

تناول الاستطلاع بالتقييم ضمن مجال بناء القدرات عديد المسائل المتصلة أساسا بالموارد والأنشطة التي تقوم بها الأجهزة للرفع من كفاءة العاملين لديها وكذلك برامج المساعدة التي انتفعت بها.

فعلى صعيد الموارد يتبين أن 29 % فقط من أجهزة إقليم المنظمة العربية سجلت تطورا حقيقيا في موازاتها المخصصة للتطوير المهني وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن شأن ضعف الموارد أن يحول دون تمكين الأجهزة من تلبية الحاجيات المتزايدة والمتغيرة في مجال التطوير المهني لفائدة الأفراد العاملين لديها ويحرمهم من مواكبة المستجدات الناشئة في عالم الرقابة.

ولئن أصبحت عموم الأجهزة متوفرة حاليا على وحدات/أقسام تسهر على رصد حاجيات التدريب ووضع وتنفيذ البرامج من أجل تلبيتها إلا أن تلك البرامج بقيت مرتكزة على الدورات الداخلية والخارجية ولم ترتقي بعد بالشكل الكافي لتشمل مناهج تدريبية أخرى على غرار التناوب الوظيفي والتوجيه وتقديم الدعم من أجل الالتحاق ببرامج شهادات الاعتماد. ومن ناحية أخرى يعد التعاون بين النظراء من الآليات الفعالة في مجال بناء القدرات المؤسسية والمهنية للأجهزة وذلك لاقتربها باتفاقيات تمتد عادة لفترات طويلة نسبيا وتركيزها على الأبعاد العملية من خلال اعتماد آليات على غرار التدقيق التعاوني. وما يزال التعاون بين النظراء ضمن إقليم المنظمة العربية محدودا حيث تظهر نتائج الاستطلاع أن 63 % من الأجهزة لم تقدم أي دعم لأي جهاز خلال الفترة 2014-2016. ولم تشهد هذه الفترة سوى مشاركة جهازين في تنفيذ مهمة رقابية مشتركة مقابل مشاركة 59 % من الأجهزة على المستوى العالمي في اعتماد هذه الآلية. وسجل نصيب المنظمة العربية ضمن جملة المساعدات/المشاريع في إطار التعاون مع الجهات المانحة بدوره تراجعاً حيث بلغ 13 % خلال الفترة 2013-2015 مقابل 5 % خلال الفترة 2015-2018 (باعتبار المشاريع المبرمجة في سنة 2018).

رابعاً: مقترحات تعزيز قدرات وأداء المنظمة العربية:

تمثل نتائج الاستطلاع العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي فرصة قيمة من شأنها أن تساعد على التشخيص الدقيق لواقع قدرات المنظمة ومن ثم إبداء المقترحات الكفيلة بمزيد الارتقاء بأدائها. ومساهمة في جهود التطوير والتحسين واعتباراً للنتائج المعروضة أعلاه فإننا نقدم مجموعة المقترحات التالية آملين أن تحضى بالنظر والدراسة في إطار هياكل المنظمة:

- توسيع مجال برامج العمل الخاصة ببناء القدرات للمنظمة العربية لتشمل البعد المؤسسي في عمل الأجهزة وذلك خاصة في مجالات تدعيم الاستقلالية وتحسين أطر الحوكمة الداخلية وتثبيت أسس أخلاقيات المهنة وتركيز مبادئ الإدارة الإستراتيجية الحديثة والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة.

- وضع برنامج في مجال مراجعة النظير بين الأجهزة الأعضاء للتقييم المتبادل في مجالات محددة على غرار الرقابة المالية والرقابة على الأداء وضمان الجودة والاستقلالية وإدارة الموارد البشرية.

- إيجاد صيغة تمكن المنظمة العربية من الاستفادة من الخبرات التي تزخر بها الأجهزة في شتى المجالات وذلك من أجل نقل التجارب فيما بينها وتبادل المعرفة وتقديم الاستشارة لا سيما في المواضيع المستجدة على غرار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة.

- مزيد الارتقاء بالبعد التطبيقي ضمن البرامج التدريبية لا سيما من خلال اعتماد آلية التدقيق التعاوني التي تتميز بمواكبة مختصين لفرق الرقابة وتقديم التوجيه لفائدتهم خلال مختلف مراحل إنجاز الأعمال الرقابية.

- اعتماد المنظمة لمنهج التعلم الإلكتروني على نطاق واسع لما يوفره من ميزات تفاضلية مقارنة بمنهج التعلم الحضوري لا سيما إتاحة التدريب لفائدة أعداد أكبر من منتسبي الأجهزة والترفيح في وتيرة الدورات والاقتصاد في الكلفة.

- المحافظة على مساندة مستقرة لجهود الأجهزة في تطبيق المعايير المهنية وذلك في إطار برامج متكاملة وممتدة لعدة سنوات تشمل تنظيم دورات تدريبية وتنفيذ مهمات رقابية نموذجية على غرار برنامج 3i الذي سبق تنفيذه في إطار التعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي.

- العمل على مزيد دعم عضوية الأجهزة العربية ضمن لجان وفرق عمل منظمة الإنتوساي لما يوفره ذلك من فرص للاطلاع على التجارب الجيدة وخلق فرص للتعاون والشراكة مع الأجهزة المتقدمة.
- العمل على حفز وتنويع التعاون مع الجهات المانحة من خلال إعداد ملفات متكاملة لمشاريع موجهة نحو تغطية الحاجيات الملحة للمنظمة والترويج لها خلال التظاهرات الإقليمية والدولية.

تبرز النتائج التي أفرزها الاستطلاع العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي لسنة 2017 تعدد التحديات أمام إقليم المنظمة العربية مما يستوجب الاستعداد على أحسن ما يكون للتعامل معها بالمهنية المناسبة.
وفي هذا الإطار فإننا نحدد مقترحنا بأن يتم توظيف نتائج الاستطلاع العالمي من قبل لجان المنظمة من أجل الوقوف على نقاط الضعف المشتركة التي مازالت تعيق عمل أجهزتنا ومن ثم اقتراح البرامج المناسبة لمعالجتها في إطار منظمنا العربية بما يسهم في تعزيز قدراتها والرفع من أدائها. وما من شك فإن الارتقاء بمهنية منظمنا سوف ينعكس حتما بالشكل الإيجابي على وضعية الأجهزة الأعضاء ويسهم في معاضدة دورها في حماية المال العام وتكريس مبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة بل وفي تحقيق الفرق في حياة المواطنين.

قائمة المراجع:

- 1- تقرير استطلاع الرأي العالمي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي بتاريخ 29 ديسمبر 2017 والمدرج بالموقع الإلكتروني للمبادرة على العنوان : www.idi.no
- معطيات حول تقدم تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - مجلة الأوروساي - العدد 23.
- دليل لجنة بناء القدرات لمنظمة الإنتوساي حول تحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة.

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز وخدمة الحوكمة الرشيدة

مقال محرر
الجزائر

إعداد: سني اسماعيل
محتسب درجة ثانية بمجلس المحاسبة - الجزائر

مقدمة:

إن غياب المساءلة وانعدام الشفافية وتفشي الفساد وتدني الكفاءة والفعالية وعدم الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمواطنين وعدم الالتزام بالقوانين وغير ذلك من المظاهر التي تعكس غياب مبادئ الحوكمة، يحرم المواطنين من حقوقهم وينتهك حقهم في الحصول على خدمة عمومية بجودة عالية وتكلفة مناسبة وبشكل عادل، ويؤدي إلى انخفاض مؤشرات التنمية في البلاد ويساهم في الأخير في إضعاف درجة ثقة المواطنين في الحكومة (1).

وحسب أحدث الدراسات التي قام بها خبراء من البنك الدولي فإن أكثر من نصف سكان العالم يبدون عدم ثقتهم في المؤسسات الحكومية، كما تؤكد آخر الاستقصاءات لمواقف الرأي العام في مختلف البلدان أن معالجة قضية الحوكمة تحتل الآن موقع الصدارة على قائمة أولويات سياساتها (2).

ويتفق الجميع على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحوكمة والتنمية، كما أن هناك إجماعاً دولياً على ضرورة تحسين مستوى الحوكمة الشاملة كغاية أولى ووسيلة ضرورية للتنمية (3)، ولقد أدى عجز الحكومات عن تحقيق طموحات المواطنين بالتنمية المستدامة بفاعلية وكفاية بالعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى ضرورة البحث عن وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ومنه ظهرت فكرة الحوكمة الجيدة أو الحوكمة الرشيدة.

ومما لا شك فيه أن أجهزة الرقابة المالية العليا أصبحت الآن تولى أهمية بالغة عند ممارستها لصلاحياتها الرقابية لجوانب الحوكمة في مؤسسات وإدارات القطاع العام، ولقد زاد الحديث مؤخراً عن مدى إمكانية مساهمة هاته الأجهزة في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع العام، ويهدف هذا المقال إلى التأسيس الفكري لمفهوم الحوكمة، وذلك بتعريفها واستعراض نشأتها وتطورها ومبرراتها، وكذلك إبراز أهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتوضيح الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية في حوكمة القطاع العام.

وعليه فإن البيئة التي تتسم بضعف الحوكمة سوف تفسح المجال للفساد وتتسبب في اتساع نطاقه وهذا يؤثر بدوره بشكل سلبي على درجة الرخاء في الدولة ويعيق التنمية بزيادة التكاليف على حساب الجودة مما يؤدي إلى ضعف الأداء للاستثمارات العمومية (4).

1- نشأة وتطور مصطلح الحوكمة:

الحوكمة هي كلمة مشتقة من الفعل اليوناني (κυβερνώ, kubernáo) والذي يعني التوجيه، ويعتبر أفلاطون أول من استخدم هذا المصطلح مجازاً ليعبر على توجيه الرجال ومنه ولد المصطلح اللاتيني gubernare والذي يعني بالفرنسية gouvernement الحكومة (5).

وتشير المصادر إلى أن أول حالة موثقة استُعمل فيها مصطلح (حوكمة الشركات) كانت عن طريق ريتشارد ايلس في سنة 1960، وذلك للدلالة على "هيكل وأداء نظام السياسات في الشركات"، إلا أن مفهوم (الحكومة في الشركات) أقدم من هذا، فقد استُعمل في كتب المالية بداية القرن العشرين.

يعد مفهوم (الحوكمة) إطاراً أخلاقياً يستوجب الشفافية في إعلان السياسات التي تصل إلى حد إشراك المواطنين، ليس فقط في معرفة وتقييم السياسات بل في مناقشتها واقتراح سياسات جديدة، والتدخل الإيجابي في تنفيذ السياسات بما يحقق مصلحة المجتمع، وهذا يعني أن حق الناخب لا ينحصر في التصويت فقط، بل يتعداه إلى المشاركة الإيجابية في التشريع ودعم التنفيذ.

وبهذا فقد جمعت الحوكمة كلا من الناخب والمرشح في مركب واحد يحدد مصيره جودة التخطيط والتنفيذ للإستراتيجية أو البرنامج المتعاقد نيابياً عليه وبموجبه. وبهذا يمكن القول أن الحوكمة هي الوجه العقلاني للممارسة الديمقراطية في الحكم، وهي أيضاً ما يقصد به بالحكم الرشيد. وهذا يفسر شمول تطبيق الحوكمة في جميع المؤسسات الخاصة والعامّة.

2- تعاريف المؤسسات الدولية للحوكمة:

هناك عدة تعريفات للحوكمة قدمتها مؤسسات دولية مختصة سنحاول عرض البعض منها فيما يلي:

«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»: عرفت على أنّها "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، بحيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من المساهمين، وتضع الأنظمة والقوانين لتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وتحديد المسؤوليات" (6).

«البنك الدولي»: يعرف البنك الدولي مفهوم "الحوكمة" بأنها الحكم المعتمد على تقاليد ومؤسسات يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة بهدف خدمة الصالح العام، ويشمل هذا التعريف: عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها (7).

«مؤسسة التمويل الدولية»: تعرف الحوكمة بأنها: مجموعة الإجراءات التنظيمية والأنشطة والعمليات التي تعمل على توجيه ومراقبة الشركات. وتتعلق حوكمة الشركات بالعلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة وضبط العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. وتساعد الحوكمة الجيدة الشركات على العمل بكفاءة أكبر، وزيادة رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة. فهي تجعل إدارة الشركات تعمل في أكثر شفافية وبالتالي قابليتها للمساءلة، وتمنح للمستثمرين الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة المشروعة الآخرين. كما تسهم حوكمة الشركات في التنمية وتشجع زيادة فرص الحصول على رأس المال لتمويل الاستثمارات الجديدة، وتعزز النمو الاقتصادي، وتوفر فرص العمل (8). لا بد من التمييز بين مفهومي الحوكمة والحكومة، فالحوكمة ممارسة عملية وسياسة الإدارة، في حين أن الحكومة هي الأداة التنفيذية التي تفعل ذلك؛ وأحياناً يستخدم مصطلح الحكم بطريقة أكثر تجريدية، مرادفاً للحوكمة.

تشير الحوكمة إلى تطور في أساليب الحكم أين تكون الحدود بين القطاعين العام والخاص غامضة وجوهر الحوكمة هو تركيزها على الآليات التي لا تعتمد على اللجوء إلى السلطة. الحوكمة هي أكثر من مجموعة أدوات تسييرية، أنّها تسعى إلى تحقيق أفضل أداء في ظلّ احترام القوانين والتنظيمات الموضوعة، وفي هذه النقطة يرى بيتز وبيير أن الحوكمة تتعلق بالحفاظ على موارد القطاع العام تحت درجة معينة من الرقابة السياسية (9).

ولقياس الحوكمة في القطاع العام قامت العديد من المنظمات الدولية بتطوير معايير في هذا المجال ولعل أهمها هو معايير الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي.

3- معايير الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي:

يقوم معهد البنك الدولي منذ عام 1996 وبشكل دوري بتجميع وتلخيص بيانات متعلقة بالحوكمة في 215 بلداً وإقليماً من 31 مصدراً مختلفاً و441 متغيراً للخبراء من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والشخصيات الفاعلة في المجتمع المدني، ويتم تصنيف البيانات المختلفة على ستة محاور أو مؤشرات للحوكمة، ويطلق عليها كذلك المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، تعكس في مجملها درجة الحوكمة في بلد ما.

«حق التعبير والمساءلة»: وقياس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في الدولة على المشاركة في اتخاذ القرارات واختيار من يمثلهم، وكذا مدى حريتهم في التعبير عن آرائهم، وحقوق الإنسان، وتأطير المجتمع وتكوين الجمعيات وكذا حرية الإعلام، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة والمساءلة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

«السيطرة على الفساد»: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة إلى مدى انتشار أشكال الفساد الصغير والكبير في الجهاز الإداري والمجالس المنتخبة والقضاء، وأخيراً مدى توفر الشفافية واليات المساءلة والمحاسبة.

«الفعالية الحكومية»: يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى جودة الخدمات الحكومية، جودة الخدمة المدنية واستقلاليتها بعيداً عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

«جودة الأطر التنظيمية»: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة من شأنها فتح المجال أمام تنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

«سيادة القانون»: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول ثقة المواطنين في القواعد القانونية بالدولة، ومدى الالتزام بها، وفاعلية الشرطة والمحاكم فضلاً عن احتمالية تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان.

«الاستقرار السياسي وغياب العن»: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في الدولة حول مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة وإسقاطها باستخدام طرق غير دستورية كالعنف والإرهاب والانقلابات... الخ.

يتم حساب كل مؤشر من المؤشرات وفق معادلات معقدة ولحساب المعيار يتم إضافة أوزان بحسب تأثير كل مؤشر، ويتم تقييم المؤشر ضمن المجال $2.5 \pm$.

4- أهداف الحوكمة في القطاع العام:

هدف الحوكمة في القطاع العام هو تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق النقاط التالية:

أ- تحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة للمسؤولين والموظفين وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة.

ب- تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام وإدارة موارد الدولة.

ج- زيادة نسبة رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

د- رفع مستوى الإدارة العامة من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم.

هـ- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

و- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.

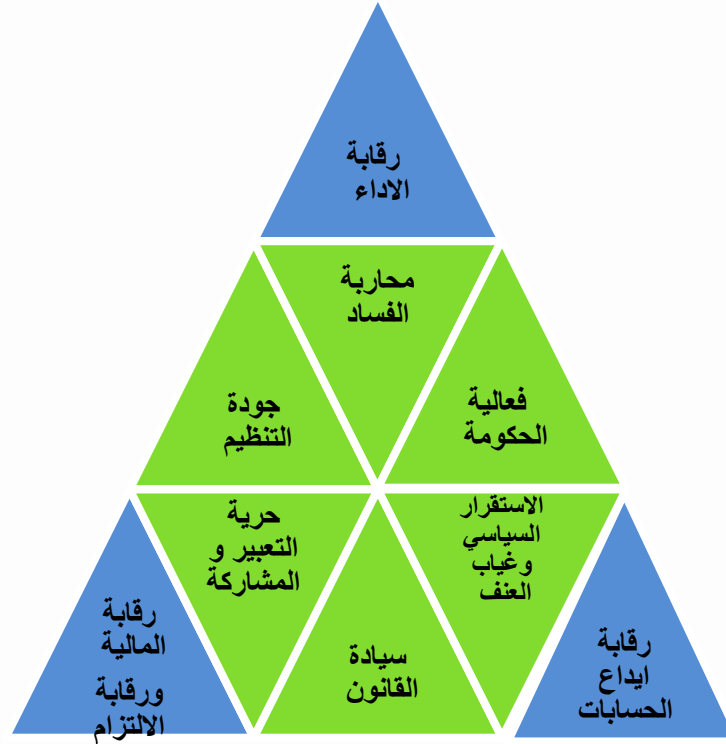
ز- العمل على تحقيق الخطط الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للقطاع العام.

ح- إنشاء أنظمة فعالة للرقابة الداخلية تعمل على التقليل من المخاطر وتخفيف البيروقراطية الإدارية.

ويمكن أن نعتبر الهيئة العمومية ذات الحوكمة الجيدة إذا امتلكت الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تمكنها من إدارة البرامج وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، واتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية وفقاً للقوانين السارية المفعول، بحيث يتم تلبية حاجيات المواطنين في أجواء تطبعها الشفافية والنزاهة وإمكانية المساءلة، كما يترتب عن تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في القطاع العام مجموعة كبيرة من الإيجابيات، والعكس في حال تغييب أحد مبادئها أو تغييبها.

5- دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في حوكمة القطاع العام:

بالإضافة إلى الأدوار التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية في مجال حماية المال العام والمنافع التي تقدمها في مجال تحسين حياة المواطنين، نجد أنّ هناك دور مهم لم يتم تسليط الضوء عليه وهو مساهمتها في حوكمة القطاع العام فمن خلال أنواع الرقابة التي تمارسها والتقارير التي تنتجها، فهي تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد والرفع من الأداء الحكومي، لاسيما عندما تقترب في ممارستها من تطبيق معايير الإنتوساي للحوكمة الرشيدة ISSAIs INTOSAI GOVs وفيما يلي سنتطرق إلى مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال ربط تأثير نتائج أعمالها على المؤشرات السابقة للحوكمة:



من إعداد الباحث بالاعتماد على اثر كل نوع من أنواع الرقابة على حوكمة القطاع العام.

«مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية في المساءلة الوطنية وتوجيه الرأي العام: تساهم الأجهزة العليا في توفير معطيات وبيانات مهمة حول تسيير الأموال العامة، وكذا كشف المخالفات والتجاوزات التي وقعت من خلال التقارير التي تنشرها أو تلك التي تقدمها للهيئات النيابية أو للسلطات العليا في البلاد، مما يساهم بشكل مباشر في تنوير الرأي العام حول ظروف تنفيذ الميزانية العامة للدولة ومقارنة مدى تحقيق الأهداف المسطرة مع الأموال المرصودة، كما تبين مدى احترام السلطة التنفيذية للرخص الممنوحة لها.

هاته التقارير لها تأثير قوي على توجيه الرأي العام واعتبرت في العديد من الدول كدليل على فشل المسؤولين مما عجل برحيلهم، وقد تعدى الأمر ذلك وأصبحت بعض الأجهزة تقوم بتشريك المواطنين في عمليات التدقيق وجمع البيانات ويطلق عليهم المدققين المساندين، مثل البرازيل والفلبين وتعد استونيا الرائدة في هذه التجربة (10).

«ضبط الفساد: مما لا شك فيه بأن الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية تساهم بشكل كبير في التقليل من الفساد وهذا باعتراف من هيئة الأمم المتحدة من خلال النقاط التالية:

- توفر الأرضية القانونية للممارسة الحكومية: إن خبرة المراقبين الحكوميين من خلال ممارستهم اليومية تمكنهم من تحديد الثغرات القانونية التي يستغلها الأشخاص للتلاعب بالمال العام، وبالتنسيق مع الجهات التشريعية يمكن تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالممارسات المالية والإدارية مما يقلل من فرص الغش والفساد من ناحية، وتشديد العقوبات المفروضة على جرائم الغش والفساد من ناحية أخرى.

- تعزيز الشفافية المالية: إن الشفافية المالية بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية يعتبر عنصرا رئيسا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يساهم في تقليل فرص وقوع الفساد.

كما أنّ عملية مراقبة إيداع الحسابات في الجزائر تعتبر من بين الصلاحيات ذات الطابع القضائي وهي تساهم في زيادة الشفافية في تسيير المالية العامة بحيث يلزم القانون الجزائري جميع مسيري القطاع العام على اختلاف مناصبهم وكذا جميع المحاسبين العموميين بإيداع حساباتهم عن التسيير أمام الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الجزائر (مجلس المحاسبة) وهناك عقوبات مالية صارمة للمخالفين.

30 - توفر الأفضية القانونية للممارسة الحكومية: إنَّ خبرة المراقبين الحكوميين من خلال ممارستهم اليومية تمكنهم من تحديد الثغرات القانونية التي يستغلها الأشخاص للتلاعب بالمال العام، وبالتنسيق مع الجهات التشريعية يمكن تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالممارسات المالية والإدارية مما يقلل من فرص الغش والفساد من ناحية، وتشديد العقوبات المفروضة على جرائم الغش والفساد من ناحية أخرى.

-تعزيز الشفافية المالية: إن الشفافية المالية بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية يعتبر عنصرا رئيسا في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بما يساهم في تقليل فرص وقوع الفساد. كما أن عملية مراقبة إيداع الحسابات في الجزائر تعتبر من بين الصلاحيات ذات الطابع القضائي وهي تساهم في زيادة الشفافية في تسيير المالية العامة بحيث يلزم القانون الجزائري جميع مسيري القطاع العام على اختلاف مناصبهم وكذا جميع المحاسبين العموميين بإيداع حساباتهم عن التسيير أمام الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الجزائر (مجلس المحاسبة) وهناك عقوبات مالية صارمة للمخالفين.

-المحاسبة والمساءلة: تشكل المساءلة والمحاسبة أهم أدوار الأجهزة العليا وركيزة أساسية لمحاربة الفساد فلا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة. وبالنظر إلى أن المساءلة والمحاسبة الحقيقية تعني القدرة على مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم دون أي تمييز بسبب مناصبهم، فهي بذلك تساهم بشكل فعال في مكافحة الفساد وتدعيم الشفافية. -تحديث وسائل وأساليب الرقابة: إن التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال واستخدام التقنيات الحديثة وثورة المعلومات تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسة الرقابية واستخدام البرمجيات الحديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة.

«الفعالية الحكومية»: توفر رقابة الأداء تقييما شاملا حول أداء الأجهزة الحكومية ومن خلال التوصيات التي تصدرها الأجهزة العليا في تقاريرها فهي تساهم في الرفع من الأداء الحكومي، كما أن نشر التقارير حول الأنشطة الرقابية يمنح للأجهزة الحكومية فرصة التعلم من أخطائها من خلال الملاحظات المسجلة في تلك التقارير.

«جودة الأطر التنظيمية»: تساعد مختلف أنواع الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا لا سيما رقابة المطابقة(الالتزام) والرقابة المالية على كشف النقائص في القوانين والتنظيمات المحاسبية والمالية وتحسين جودة النظام المالي للدولة على العموم، كما تساعد الأجهزة الحكومية على بناء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الحكومي وتخفيف آثارها (11).

«سيادة القانون»: هو أصل من الأصول الدستورية ويترتب عليه أنه لا يمكن للسلطات العامة القائمة في بلد ما أن تمارس سلطتها إلا وفق قوانين صادرة وفق الإجراءات الدستورية المتفق مع الدستور في بلد معين، إن تطبيق القوانين هو أساس عمل الأجهزة العليا وضمان استقلاليتها عامل أساسي لترسيخ مبدأ سيادة القانون وفرض سلطتها على رقابة المال العام، لذلك فإن الدستور الجزائري ينص على تأسيس الرقابة المالية وهو الضامن لاستقلاليتها.

«الاستقرار السياسي وغياب العنف»: إن أصل نشأة الرقابة المالية هو عدم تخصص المجالس النيابية بالأمر المالية والمحاسبية وعدم ترغها لرقابة الحكومة لذلك تم تفويض الأجهزة العليا للرقابة المالية للقيام بهاته المهمة، لهذا يدعو ليو جيايي مراجع عام الصين (رئيس المجلس التنفيذي للانتوساي 2014) إلى ترك الأجهزة العليا للرقابة تعمل لتطبيق أفكارها ومناهجها لأنها تعتبر بحسبه القوة الحيوية التي تساهم في الحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز كفاءة الحكومة، والنهوض بإدارة نظيفة والحفاظ على الأمن القومي، وتحسين معيشة الشعب (12).

6- انعكاسات مساهمة الأجهزة العليا في حوكمة القطاع العام على أفراد المجتمع:

أ- تساهم رقابة الأجهزة العليا في زيادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، من خلال مساءلة وتطبيق القانون ومكافحة الفساد كل ذلك يجعل المواطن أكثر ثقة بأن هناك من يقف وراء حقوقه.

ب- رضا المواطنين والمستفيدين عن السياسات والخدمات المقدمة لهم، بحيث توجد علاقة مباشرة بين الحكومة الرشيدة وزيادة ثقة المواطن في الحكومة من جانب و رضا المواطنين من جانب آخر.

ج- الحصول على الخدمات الأكثر أولوية والتي تعكس الاحتياجات الحقيقية للمواطنين لأنها مبنية على الشفافية والمشاركة والمعلومات السليمة التي تعكس رؤى الأطراف المختلفة المعنية.

د- الحصول على الخدمات بسعر مناسب وجودة مناسبة نتيجة لغياب الرشوة والوساطة ، وتحري الكفاءة والفعالية ، واحترام القواعد والقوانين المنظمة لجودة الخدمة.

هـ- خلق فرص للمشاركة لكافة الأطراف المعنية في صناعة القرارات والسياسات والخدمات والمساعدة في تنفيذها وصولاً إلى تقييم القرارات والسياسات والخدمات.

و- القضاء على الجرائم المتعلقة بهدر المال العام وخلق فرص أكثر ومكافحة الفساد.

ز- الارتقاء بالسياسات والخدمات العامة المقدمة من خلال رفع كفاءة الإدارة العامة.

ح- العمل على غرس ثقافة الجودة والتوعية بمفهومها ومبادئها من خلال عقد اللقاءات وعمل النشرات المتخصصة وتنظيم الندوات حول إدارة جودة التدقيق.

ط- العمل على تعيين الأفراد ذوي المؤهلات المناسبة وتزويدهم بالتدريب والتطوير المهني وتأهيلهم باستمرار والإستفادة من تجارب الجهات الرائدة وذلك لمواكبة آخر المستجدات في معايير التدقيق الدولية ورفع مستوى الكفاءة المهنية.

6- توفير الحوافز المادية والمعنوية بالقدر اللازم ووضع نظام للترقية والتقدم القائم على الأداء وربط الأداء بالمزايا الممنوحة.

المراجع العربية:

- دليل الأجهزة التوجيهي في إقليم الكاروساي حول ضمان الجودة في أعمال الرقابة المالية.
- دليل ضمان الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة/ لجنة المعايير المهنية والرقابية (ARABOSAI)
- دليل نظام ضبط وضمان جودة التدقيق للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديوان المراقبة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ٢٠١٣.
- بحث الأسوساي السابع (دليل نظم ادارة جودة التدقيق)، ترجمة ديوان المحاسبة الكويت.
- دليل نظام إدارة الجودة الشاملة بديوان المحاسبة، الكويت، ٢٠١٠.
- دراسة حول واقع الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية وآفاقها، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ٢٠١٠.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي)، الملخصات التنفيذية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries.html>
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 40، رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المراجع الأجنبية:

- Quality Assurance Handbook IDI/AFROSAI-E.
- International Standard on Quality Control (ISQC) 1 "Quality Control for Firms that Perform Audits and Reviews of Financial Statements and Other Assurance and Related Services Engagements".
- Quality Assurance Guidelines (Pacific Association of Supreme Audit Institutions).



الرقابة المسبقة وفعاليتها على رقابة الأموال العامة دراسة حالة ديوان المحاسبة الليبي

مقال محرر
ليبيا

إعداد: أية عبد الحفيظ عمار أوحيدة
ديوان المحاسبة الليبي

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على فاعلية إجراءات الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي على رقابة الأموال العامة، وقد استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات بهذه الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها إجراءات الرقابة الفنية والقانونية والمالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة تمتاز بالفاعلية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على زيادة تطوير إجراءات الرقابة المتبعة والعمل على زيادة المواثمة مع معايير المنظمة لأجهزة الرقابة والمحاسبة الدولية الإنتوساي، بالإضافة إلى ضرورة توعية الموظفين العاملين في الجهات العامة بأهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الأموال العامة، والعمل على تقليل الإجراءات الروتينية المبالغ في العمل الحكومي لتفعيل الرقابة على الأموال العامة، وأخيراً العمل على متابعة تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة في الرقابة على الأموال العامة للتأكد من معالجة أية مخالفات قد تظهر أثناء الرقابة.

1- مقدمة:

يعتبر المال العام المورد الأساسي لتحقيق الاستقرار وبناء وتنمية أي دولة، لذا وجب على كافة الدول بذل العناية القصوى لحماية وصيانة ورقابة هذا المورد، وحتى تتمكن من مراقبة أموالها والعمل على حمايتها وصيانتها من الهدر والإفراط والاختلاس والتخريب، وفي سبيل ذلك فقد لجأت الدول إلى إنشاء أجهزة رقابية وأصدرت القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية وبالرغم من إختلاف مسميات الأجهزة الرقابية وإختلاف صلاحياتها والكيفية التي تنفذ بها أعمالها، إلا أن جميع التشريعات والقوانين اتفقت على حتمية وجود الأجهزة الرقابية، لأهمية دورها في حماية مؤسسات الدولة، والتي تهدف بشكل عام إلى تفعيل وتطوير مستوى الأداء المالي والإداري (الفاخري 2013).

ومن هذا المنطلق فقد زاد الاهتمام بالدور الرقابي وتعددت أنواع الرقابة من حيث الجهة التي تسند لها هذه المهمة، إذ توجد رقابة داخلية تمارسها المؤسسات العامة نفسها، ورقابة خارجية من خارج التنظيم الإداري وهي التي تمارسها الأجهزة الرقابية في متابعة أداء جميع أجهزة وإدارات الدولة، ويعد ديوان المحاسبة في ليبيا الجهة المركزية للرقابة المالية العليا والمفوض وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2013م بالقيام برقابة الأداء الحكومي بشكل عام والمؤسسات العامة بشكل خاص من خلال المحافظة على المال العام وحسن استخدامه لاكتشاف الانحرافات والأخطاء والعمل على نصحتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوقوع بها في المستقبل.

ونتيجة لتزايد الحديث عن كثرة الفساد في الفترة الأخيرة، وعدم النزاهة في إدارة الأموال العامة في أغلب دول العالم، والتي لم تكن مؤسسات الدولة الليبية بمنأى عنها، جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم أثر عمليات الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي على المؤسسات العامة بالدولة، والتي تتمثل في إجراءات الرقابة المسبقة وذلك من أجل التعرف على فعاليتها على الإنفاق الحكومي، وجاء اختيار مراجعي ديوان المحاسبة لعلاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تتسم في إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات حول جوانب النجاح أو القصور في الرقابة المسبقة على المؤسسات العامة في البلاد.

2- مفهوم الرقابة المسبقة:

تمثل الرقابة المسبقة نوعاً من رقابة المشروعات والملائمة على المعلومات، والتصرفات المالية وذلك قبل إصدار القرار الخاص بالتصرف المالي أو قبل تنفيذه وقبل إبرام العقد أو قبل تنفيذه وذلك للحيلولة دون الوقوع في المخالفات والأخطاء تختلف بقدر الإمكان من جهة وقبل ترتب الالتزام على الجهة المصدرة للتصرف أو المبرمة للعقد من جهة أخرى (المطيري 2012). كما تمثل الضوابط والقواعد والإجراءات التي تنظم العمل وتمنع التدخلات والتي تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح وهي بذلك تستبِق حدوث الأخطاء والانحرافات.

3- الإجراءات القانونية للديوان في ممارسة الرقابة المسبقة:

تخضع لرقابة الديوان المسبقة أي ارتباط أو تصرف من شأنه أن يوقع التزاماً على الجهة مثل عقود التوريد والمقاولات، والالتزام والالتزامات الأخرى وغيرها، والتي تكون الجهات الخاضعة لرقابة الديوان طرفاً فيها، وتكون من شأنها أن ترتب حقوقاً أو التزامات مالية تزيد قيمة كل منها عن (5,000,000) خمسة مليون دينار أو ما يعادلها من العملات القابلة للتحويل وفق الأسعار والقيم المتفق عليها في تاريخ الارتباط وبراغي في تنفيذ هذه الرقابة الضوابط التالية:

- تكون العبرة في تحديد هذه القيمة بالقيمة الإجمالية للأصناف أو الأعمال موضوع الارتباط أو العطاء.
- العقود المبرمة على أساس شهري (كخدمات الإعاشة والنظافة والإستئجار وغيرها) تحدد القيمة الخاضعة للرقابة المسبقة بإجمالي إثني عشر شهراً.

- القاعدة العامة أن تحسب القيمة في حالة المناقصة على أساس أقل الأسعار بالعطاءات المستوفية للشروط.
- يجب على الجهة في حالة الترسية على غير أقل العطاءات سعراً أن توفر الأدلة الموضوعية القاطنة التي تدعم القرار مثل عرض مواصفات أجود أو مدة أقصر ويجب أن تكون عوامل الأفضلية ظاهرة من حيث الكفاءة والسعة وسابقة التنفيذ.
- لا يجوز تجزئة العقد بقصد إنقاص قيمته إلى الحد الذي ينأى به عن الرقابة وتعتبر من قبيل التجزئة أن تقوم الجهة صاحبة الشأن بطرح مناقصة أخرى عن أصناف أو أعمال من ذات النوع خلال مدة لا تقل عن سنة.
- طبقاً للقانون لا يعد العقد سارياً إلا بعد المصادقة عليه من قبل الديوان.

- العقود التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين دينار جميع ملاحقها تخضع للرقابة المسبقة.
- تخضع ملاحق العقود التي تقل عن (5) ملايين للرقابة المسبقة حتى أدت إلى رفع قيمة الأعمال إلى خمسة ملايين دينار، وفي هذه الحالة على الجهة أن تحيل للديوان كامل العقد وإجراءات التعاقد التي تمت ومبرراتها إصدار الملاحق وأسباب الإنحراف عن القيمة التعاقدية الأصلية.

كما يتعين على الجهات التي تخضع عقودها للرقابة المسبقة أن تقدم إلى الديوان قبل توقيعها من قبل المخول ملفاً متكاملًا بموضوع التعاقد بموجب حافظة تحتوي قائمة بالوثائق اللازمة لإجراءات قبل التعاقد والدراسة الفنية والمقاييس والأسعار والتكاليف التقديرية وكل ما من شأنه أن يساعد في إبداء الرأي في الوقت المناسب من قبل الديوان وتنقسم الوثائق والمستندات إلى:

- الموافقات اللازمة للتعاقد، والرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد.
- كل ما من شأنه الإفصاح عن موضوع التعاقد وتطبيق معايير الشفافية والنزاهة والمنافسة.
- القرارات المتخذة من السلطة المختصة في موضوع التعاقد وفقاً للصلاحيات والاختصاصات.
- الوثائق الفنية المؤيدة لإدراج إعمادات المشروع أو البرنامج التقديرية في الميزانية المعتمدة.
- الوثائق المالية لمشروع التعاقد والملاحق.
- ما يفيد توفر التغطية المالية وإستمرار التدفقات النقدية بالميزانية العامة أو الإضافة أو من خلال أي مصدر من مصادر التمويل بما يتوافق والبرنامج الزمني للتنفيذ.
- الدراسات الفنية والدراسات الأخرى المرتبطة بموضوع التعاقد أو الموضوعات التي يقع في إطارها أية مستندات ووثائق تتطلبها الرقابة المسبقة وفق طبيعة الأعمال موضوع التعاقد.

هدفت دراسة (الفاخري 2013) إلى تحليل وتقييم أساليب العمل الرقابي لديوان المحاسبة في ليبيا، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى تحقيق الديوان للمهام الرقابية التي أنشئ من أجلها، كما أظهرت وجود بعض مظاهر لضعف في أداء الديوان، وأوصت الدراسة، بضرورة العمل على اعتماد معايير العمل الرقابة الدولية لمواكبة التطور في أجهزة الرقابة الدولية والإقليمية، مع ضرورة اعتماد كل من الرقابة الوقائية والرقابة المفاجئة التي تعمل على الحد من الوقوع في الانحرافات، ومعالجة الأخطاء أول بأول حفاظاً على المال العام. كما هدفت دراسة (المطيري 2012م) التي التعرف على اتجاهات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حول الإجراءات المتبعة في الرقابة على القطاع الحكومي، وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات الرقابة المسبقة واللاحقة وإجراءات الرقابة المحاسبية وإجراءات تقويم الأداء التي يمارسها ديوان المحاسبة الكويتي على الإنفاق الحكومي كل على حده تتميز بالفاعلية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تقليل الإجراءات الروتينية المبالغ فيها في العمل الحكومي لتفعيل الرقابية على الإنفاق الحكومي.

وفي دراسة (إشميلة والأريش 2013) فقد هدفت إلى تقييم فاعلية الإجراءات التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي للمحافظة على المال العام، حيث أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن إجراءات المراجعة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة في ليبيا تتفق مع معايير المنظمة الانتوساي للرقابة الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إجراءات المراجعة المتبعة والعمل على زيادة المواءمة مع معايير منظمة الإنتوساي. كما هدفت دراسة (الدبيس 2010) إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الأردني في تحسين أداء المنظمات الحكومية، ولقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها تدني دور الديوان في تحسين مستوى الأداء في أجهزة الحكومية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على كل من الرقابة أثناء التنفيذ بالإضافة للرقابة الوقائية، بالإضافة إلى التركيز على الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق مستوى جيد من الأداء بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

5- مشكلة الدراسة:

مع تنامي المطالب بحسن توظيف المال العام وحمايته من مظاهر الفساد المختلفة، أصبح من المفيد لأي دولة الاهتمام بديوان المحاسبة لتحقيق أهداف التنمية التي تصبو إليها (الباشا 2005) فتعزيز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة في القطاع العام يرتبط بشكل وثيق بوجود بنية مؤسسية سليمة وأجهزة رقابة قوية وفاعلة تتمتع بالاستقلالية والمهنية، وبعبارة أخرى، فإن المحافظة على المال العام في القطاع العام يرتبط بوضع آليات وأدوات رقابة ومحاسبة مهمتها الإشراف والفحص والمراجعة، وإن إتساع القطاع العام، وتعدد مجالاته، وكثرة تنظيماته الإدارية وزيادة عدد العاملين فيه، وتنوع خدماته، كل ذلك يتطلب مراجعة الأنظمة الرقابية والمساءلة القائمة، مما يسهل إنجاز العمل الإداري بكفاءة عالية، وبأقصر وقت، وبأيسر الطرق، ويقدم المساعدة إلى الإدارة العليا في المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية والتشريعية والمجتمع، للتأكد من أن الأهداف المحددة قد أنجزت وفق السياسات والإجراءات المتبعة وأنها قد تحققت بأقل التكاليف وبكفاءة ووفق التشريعات المرعية، وتزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري في الواقع لغايات المساءلة والتطوير (الرحاحلة 2006).

وحتى تتمكن ليبيا من مواكبة تطورات العملية الرقابية والمحافظة على المال العام ظهرت الحاجة لإعادة النظر في قياس فعالية إجراءات الرقابة المعمول بها بديوان المحاسبة للتأكد من مدى فاعليتها في مجال تقديم الخدمات لكافة الأطراف في مختلف القطاعات ومن أجل تحسين نتائج العملية الرقابية الأمر الذي يضعنا أمام التساؤل الرئيس التالي: ما مدى فاعلية إجراءات الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي على رقابة الأموال العامة؟

6- فرضية الدراسة:

لا تتسم إجراءات الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على الأموال العامة بالفاعلية ولاختبار هذه الفرضية سوف تحاول الدراسة الإجابة على الفرضيات الفرعية التالية:

35 - الفرضية الفرعية الأولى: "لا تتسم إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة بالفاعلية".

- الفرضية الفرعية الثانية: "لا تتسم إجراءات الرقابة الفنية والقانونية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الاموال العامة بالفاعلية".

7- أهداف الدراسة:

بيان مدى فاعلية إجراءات الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على الأموال العامة.

8- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الرقابة على الأموال العامة وذلك من أجل تفادي الانحرافات والأخطاء الجسيمة التي قد تؤدي إلى تعرض الأموال العامة إلى متهات وعواقب جد وخيمة لمحاولة تنبيه المسؤولين بالجهاز الرقابي إلى أهمية الرقابة المسبقة على الإنفاق الحكومي، وبالتالي مساعدة الإدارة في سرعة التصرف واتخاذ قراراتها بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أكبر قدر من الأهداف.

9- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات بالإدارات الفنية بالإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي والبالغ عددهم (185) مفردة، أما بالنسبة لعينة الدراسة فإنه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة لعدد (103) مراجع.

10- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلائم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ومن أجل تجميع بيانات الدراسة ثم تصميم استمارة استبيان حيث تم توزيع عدد استبيانات (103)، وكانت الاستبيانات المرجعة والصالحة للتحليل كانت (62) استمارة استبيان أي بنسبة استرجاع (60%). هذا بالإضافة إلي أنه قد تم إجراء مقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات مع مراجعي الحسابات بالإدارة العامة لديوان المحاسبة.

11- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تركزت هذه الدراسة على الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي.
الحدود الزمانية: تم توزيع استمارة الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة خلال العام 2018.
الحدود الموضوعية: فاعلية الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة علي الأموال العامة.

12- الدراسة العملية:

في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان، كما سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: المقياس المستخدم:

تم استخدام مقياس ليكرت Likert Five Point Scale ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي:

البيان	لا - - ق	تعيق بشكل قليلة جدا	تعيق بشكل متوسط	تعيق بشكل كبير	تعيق بشكل كبير جدا
النقاط	1	2	3	4	5
مدى القبول	1.79 – 1.00	2.59 – 1.80	3.39 – 2.60	4.19 – 3.40	5.00 – 4.20
القرار	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول

ثانياً: الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:
 اختبار الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Test لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
 أسلوب النسب المئوية Percentage والمتوسطات الحسابية Means لمعرفة مستوى الصعوبات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر الخريجين.
 اختبار (One-Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة (0.05)

ثالثاً: خصائص مجتمع الدراسة:

تم تخصيص القسم الأول من الاستبيان للمعلومات الشخصية للفئات المشاركة بالدراسة وذلك من أجل التعرف على المؤهلات العلمية التي يتمتعون بها، وكذلك على التخصص العلمي، وسنوات الخبرة التي يحملونها في ديوان المحاسبة، والإدارات الفنية التابعين لها.

1- الوصف حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (2) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بالمؤهل العلمي، حيث كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف المشاركين بالدراسة وفقاً للمؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (2): توزيع المشاركين بالدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الترتيب	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
2	دبلوم عالي	11	7.7 %
3	بكالوريوس - ليسانس	40	4.5 %
4	ماجستير	9	4.5 %
5	دكتوراه	2	3.3 %
6	أخرى	0	%
		62	100 %

يتضح لنا من الجدول رقم (2) توزيع الأفراد المشاركين بالدراسة حسب متغير المؤهل العلمي والتي تشير إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية.

2- الوصف حسب متغير التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (3) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بالتخصص العلمي، حيث كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف المشاركين بالدراسة وفقاً للمؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): توزيع المشاركين بالدراسة حسب متغير التخصص العلمي

الترتيب	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	محاسبة	53	5.5 %
2	تمويل ومصارف	9	4.5 %
3	إدارة أعمال	0	%
4	اقتصاد	0	%
5	أخرى	0	%
	الإجمالي	62	100 %

يتضح لنا من الجدول رقم (3) توزيع الأفراد المشاركين بالدراسة حسب متغير التخصص العلمي حيث كانت نسبة المتخصصين في مجال المحاسبة عالية جدا، فقد بلغت 85.5% وهذه النسبة تعتبر مؤشر إيجابي يدل على حسن تمثيل أفراد المجتمع لطبيعة أعمالهم المتعلقة بمهمة الرقابة المسبقة على العقود التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي.

3- الوصف حسب متغير سنوات الخبرة بالديوان:

يبين الجدول رقم (4) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بسنوات الخبرة بالديوان، حيث كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف المشاركين بالدراسة وفقا للمؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع المشاركين بالدراسة حسب متغير سنوات الخبرة بالديوان

م	سنوات الخبرة بالديوان	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 5 سنوات	8	2.9 %
2	من 5 إلى أقل من 0 سنوات	11	7.7 %
3	من 0 سنوات إلى أقل من 5 سنة	18	29 %
4	من 5 سنة إلى أقل من 20 سنة	11	7.7 %
5	من 20 سنة فأكثر	14	22.6 %
	المجموع	62	100 %

يتضح لنا من الجدول رقم (4) توزيع الأفراد المشاركين بالدراسة حسب متغير سنوات الخبرة بالديوان حيث تبين أن نسبة الأفراد المشاركين بالدراسة الذين تتراوح خبراتهم من 10 سنوات فما فوق (69.3%) من إجمالي المشاركين بالدراسة فقد كانت على التوالي من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة 29%، ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبراتهم من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة بلغت حوالي 17.7%، أما الأفراد المشاركين الذين خبراتهم أكثر من 20 سنة بلغت 22.6%، وهذه النسب تنعكس ايجابا على اجابات المشاركين بالدراسة من خلال خبرتهم وقدرتهم على اجراء الرقابة المسبقة للحفاظ على الاموال العامة داخل الدولة.

4- الوصف حسب متغير الإدارة التابع لها:

يبين الجدول رقم (5) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة بالإدارة التابع لها، حيث كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف المشاركين بالدراسة وفقا للمؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): توزيع المشاركين بالدراسة حسب متغير الإدارة التابع لها

م	الإدارة التابع لها	العدد	النسبة المئوية
1	الإدارة العامة لفحص حسابات الشركات	10	16.1 %
2	الإدارة العامة لفحص حسابات الطاقة	5	8 %
3	الإدارة العامة لفحص حسابات ومتابعة المشروعات .	19	30.6 %
4	الإدارة العامة لفحص الحسابات العامة	12	19.4 %
5	الإدارة العامة لفحص الحسابات العسكرية والأمنية	16	25.8 %
	الإجمالي	62	100 %

يوضح الجدول رقم (5) توزيع الأفراد المشاركين بالدراسة حسب متغير حسب متغير الإدارة التابع لها، حيث تبين أن نسبة الأفراد المشاركين المنتسبين في الإدارة العامة لفحص حسابات الشركات تساوي 16.1%، والمنتسبين بالإدارة العامة لفحص حسابات الطاقة بلغت نسبتهم حوالي 8.1%، ونسبة الأفراد المشاركين المنتسبين بالإدارة العامة لفحص حسابات العقود ومتابعة المشروعات بلغت حوالي 30.6%، ونسبة الأفراد المنتسبين بالإدارة العامة لفحص الحسابات العامة بلغت حوالي 19.4%، أما الأفراد المشاركين المنتسبين بالإدارة العامة لفحص الحسابات العسكرية والأمنية بلغت حوالي 25.8%.

رابعاً: ثبات الاستبيان:

تم استخدام اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة حيث يشير (Miller, 1995) إلى أنها من أكثر الطرق الإحصائية شيوعاً لقياس ثبات الاختبار، كما أفاد (Hair; et al., 2006) أن جودة الأداة تتحقق إذا زاد معامل الفا كرونباخ عن (0.60)، والجدول رقم (6) يوضح أن معاملات الثبات لفقرات الاستبيان كان 85% وهي أعلى من النسبة المطلوبة 60%، وهذا يشير إلى أن أداة البحث (الاستبيان) تتمتع بدرجة عالية من الثبات وتعتبر عن الظاهر المدروسة بنسبة 85%.

Reliability Statistics الجدول رقم (6)

Cronbach's Alpha	N of Items
85	15

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One Sample T-Test وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات وكذلك مناقشتها ومقارنتها مع نتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة.

المحور الأول: فاعلية إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة. تهتم الفرضية الفرعية الأولى بإجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة، حيث تتضمن الاستبيان عدد 5 من الأسئلة الموجهة إلى الأفراد المشاركين بالدراسة لتقييم هذه الإجراءات. تنص الفرضية الأولى على: "لا تتسم إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة بالفاعلية". من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مجموع التوزيع النسبي (فعال بدرجة كبير وفعال بدرجة كبير جداً) لجميع فقرات هذا المحور وهي إجراءات الرقابة المالية المسبقة على رقابة الأموال العامة تتراوح من 75.80% إلى 90.30% وأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان أكبر من 3.60 وهو أيضاً أكبر من متوسط القبول المحدد 3.40 مما يشير إلى أن جميع الفقرات تعتبر من الإجراءات والعناصر التي تؤثر بشكل كبير على رقابة الأموال العامة، كما يؤكد ذلك نتيجة اختبار T والتي كانت أكبر من 41.460 لجميع الفقرات وهي أكبر من 1.965 وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000).

ت	البيان	فعال بدرجة كبيرة جداً	فعال بدرجة كبيرة	فعال بدرجة متوسطة	فعال بدرجة قليلة	غير فعال	المتوسط الحسابي	Sig. (2-tailed)	t
س 1	العدد النسبة	19 30.60%	33 53.20%	10 16.10%	0 0.00%	0 0.00%	4.145	0.000	48.441
س 2	العدد النسبة	12 19.40%	39 62.90%	10 16.1%	1 1.6%	0 0.00%	4.000	0.000	48.243
س 3	العدد النسبة	26 41.90%	30 48.40%	4 6.50%	2 3.20%	0 0.00%	4.290	0.000	46.088
س 4	العدد النسبة	10 16.10%	37 59.70%	12 19.4%	3 4.8%	0 0.00%	3.871	0.000	41.461
س 5	العدد النسبة	18 29%	35 56.50%	9 14.50%	0 0%	0 0%	4.145	0.000	50.291

وبشياء أكثر تفصيلاً: فيما يتعلق بالسؤال الأول والذي يتعلق بالتحقق من أن الاعتمادات الواردة بالميزانية تسمح بالارتباط أو التعاقد أشارت النتائج إلي أن 83.80% من المشاركين بالدراسة اتفقوا على أنه فعال بدرجة كبيرة وبدرجة كبيرة جداً ويحقق فاعلية على رقابة الأموال العامة، ولقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 4.145 وهو ما أكدته قيمة اختبار $T_{48.441}$ ، أما السؤال الثاني إخضاع جميع ملاحق العقد التي تتجاوز قيمة خمسة ملايين دينار للرقابة المسبقة، فإن اتجاه آراء الافراد المشاركين بالدراسة يشير إلي أنه فعال بشكل كبير فقد تراوحت نسبته 48.441%، وقد أكدت نتائج الدراسة أنه ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة اختبار T أكبر من 1.964 كما أن المتوسط الحسابي (4.000) أكبر من قيمة القبول التي حددتها الدراسة وفق مقياس ليكرات الخماسي.

السؤال الثالث إخضاع أي تصرف من شأنه أنه يرتب حقوقاً أو التزامات مالية تزيد قيمة كل منها عن خمس ملايين دينار للرقابة المسبقة، فقد كان من الإجراءات الفاعلة جداً من وجهة نظر الأفراد المشاركين بالدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.290 وهو في نطاق الفعال بدرجة كبيرة جداً، وهو ما أكدته قيمة اختبار $T_{46.088}$ التي تدل على أنه عامل فعال على رقابة الأموال العامة وذو دلالة إحصائية حيث اتفق على ذلك 90.30% من المشاركين في الدراسة على أنه إجراء فعال بدرجة كبيرة جداً.

وفيما يتعلق بالسؤال الرابع منع تجزئة العقد بقصد إنقاص قيمته إلي الحد الذي ينأى عن الرقابة حيث أكد 75.80% من آراء حجم العينة أن هذا الإجراء إما فعال بدرجة كبيرة أو بدرجة كبيرة جداً ولقد بلغ المتوسط الحسابي 3.871 كما أن اختبار T كان ذو دلالة إحصائية (41.461)، وأخيراً فيما يتعلق بالسؤال الخامس التحقق من كافة الوثائق الفنية لإدراج اعتمادات المشروع أو البرنامج التقديرية في الميزانية المعتمد فقد كان اتجاه آراء 86% من الافراد المشاركين بالدراسة على أنه إجراء فعال بدرجة كبيرة ولقد بلغ المتوسط الحسابي 4.145 وقيمة اختبار $T_{50.291}$ وهو يؤكد على أنه عامل ذو دلالة إحصائية. مما سبق نخلص إلي أن جميع فقرات هذا المحور تمثل إجراءات رقابة مالية مسبقة تمتاز بالفاعلية يقوم أو يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة ويجب على إدارة الديوان وضع آلية للحفاظ والاهتمام بهذا القدر على الأقل وذلك للرقابة على الأموال العامة.

وبالتالي رفض فرضية الدراسة الفرعية الأولى: "لا تتسم إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة بالفاعلية".

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المطيري 2012، وإشميلة والارباش 2013)، حيث أظهرت بشكل عام أن إجراءات المراجعة التي يمارسها ديوان المحاسبة في ليبيا تتفق مع معايير المنظمة الانتوساي للرقابة الحكومية وتمتاز بالفاعلية.

المحور الثاني: خصص هذا القسم للتعرف على فاعلية إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة حيث تتضمن الاستبيان عدد 10 فقرات من الأسئلة الموجهة إلي مشاركين بالدراسة الأفراد لتقييم فاعلية هذه الاجراءات.

تهتم الفرضية الفرعية الثانية: "لا تتسم إجراءات الرقابة الفنية والقانونية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الاموال العامة بالفاعلية"

ومن خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن مجموع التوزيع النسبي (فعال بدرجة كبيرة و فعال بدرجة كبيرة جداً) لجميع فقرات هذا المحور وهي إجراءات الرقابة الفنية والقانونية المسبقة على رقابة الأموال العامة كانت تتراوح ما بين 74.20% و95.20%، وأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان أكبر من 4.046 وهو أيضاً أكبر من متوسط القبول المحدد سابقاً 3.40، كما يؤكد ذلك نتيجة اختبار T والتي كانت أكبر من 38.93169 لجميع الفقرات وهي أكبر من 1.965 وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000).

ت	البيان	فعال بدرجة كبيرة جدا	فعال بدرجة كبيرة	فعال بدرجة متوسطة	فعال بدرجة قليلة	غير فعال	Sig. (2-tailed)	t	المتوسط الحسابي
س 1	العدد	21	25	15	1	0	0.000	39.65017	4.064
	النسبة	33.9	40.30%	24.2	1.6	0			
س 2	العدد	22	28	9	3	0	0.000	38.93169	4.112
	النسبة	35.50%	45.20%	14.50%	4.80%	0			
س 3	العدد	21	28	13	0	0	0.000	44.22465	4.129
	النسبة	33.90%	45.20%	21%		0			
س 4	العدد	19	32	9	2	0	0.000	42.33333	4.096
	النسبة	30.60%	51.60%	14.50%	3.20%	0			
س 5	العدد	37	16	9	0	0	0.000	47.40223	4.451
	النسبة	59.70%	25.80%	14.5		0			
س 6	العدد	31	28	2	1	0	0.000	54.29258	4.435
	النسبة	50.00%	45.20%	3.2	1.6	0			
س 7	العدد	25	30	6	1	0	0.000	47.72175	4.274
	النسبة	40.30%	48.40%	9.7	1.6	0			
س 8	العدد	25	32	5	0	0	0.000	54.78016	4.322
	النسبة	40.30%	51.60%	8.1		0			
س 9	العدد	28	25	8	1	0	0.000	44.7427	4.29
	النسبة	45.20%	40.30%	12.9	1.6	0			
س 10	العدد	27	29	6	0	0	0.000	52.44205	4.338
	النسبة	43.50%	46.80%	9.7		0			

من خلال الجدول رقم (8) فإنه يمكن تقسيم هذه المجموعة في أربع مجموعات حسب التوزيع النسبي لإجابات الأفراد المشاركين بالدراسة حيث تظم المجموعة الأولى الإجراءات الفعالة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً وهما: (إعتبار الديوان طرح مناقصة أخرى عن أصناف أو أعمال من ذات النوع خلال مدة لا تقل عن سنة من ضمن تجزئة العقد ، التحقق من كافة الموافقات اللازمة للتعاقد والرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد، التحقق من كافة الموافقات اللازمة للتعاقد والرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد) حيث كانت نسبة إجابات أفراد العينة 95.20% و91.90%، 90% على التوالي وهما أعلى نسبة في هذا المحور الحالي مما يدل على أهمية هذه الإجراءات من وجهة نظر أراء الأفراد المشاركين بالدراسة، وهذا ما أكده المتوسط الحسابي الذي بلغ على التوالي 4.435 و4.322 و4.338 وهي في مدي الفعال بدرجة كبيرة جداً حسب مقياس ليكارت كما أن نتيجة التحليل الإحصائي كانت ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة اختبار T على التوالي 54.292 و54.780 و52.442.

أما المجموعة الثانية فتشمل ثلاثة إجراءات فعالة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً وهي: (التحقق من القرارات المتخذة من 41 السلطة المختصة في موضوع التعاقد وفقاً للصلاحيات والإختصاصات، التحقق من كافة الدراسات الفنية والدراسات الأخرى المرتبطة بموضوع التعاقد، التحقق من أي مستندات تتطلبها الرقابة المسبقة وفقاً لطبيعة الأعمال موضوع التعاقد) فلقد كانت نسبة آراء الأفراد المشاركين بالدراسة العينة بين 85.50% و88.70% ويتراوح المتوسط الحسابي لهم بين 4.274 و4.451 وهي تقع في مدي الفعال بدرجة كبيرة جداً كما أن اختبار T كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته لجميع الإجراءات أكبر من الحد المطلوب 1.964. وبالتالي تدل هذه النتيجة على أهمية هذه الإجراءات والعناصر وعلى إدارة ديوان المحاسبة الحفاظ عليها وزيادة الإهتمام بها. وتتضمن المجموعة الثالثة الاجراءات والعناصر الفعالة بدرجة كبيرة جداً: (لا يعتبر الديوان العقد سارياً إلا بعد الموافقة عليه، التحقق من أن كافة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها قبل التعاقد قد روعيت وتم إستيفائها) حيث كانت نسبة آراء الأفراد المشاركين بالدراسة حول هذه الإجراءات والعناصر تتراوح بين 80.70% و82.20% كما يتراوح المتوسط الحسابي بين 4.096 و4.112 وهو في نطاق الفعال بدرجة كبيرة وفق لمقياس ليكارت كما دلت نتائج اختبار T على أن هذه الإجراءات ذات دلالة إحصائية حيث كانت أكبر من 1.964 وهي تقابل 0.000 Sig. أما المجموعة الأخيرة فكانت مكونة من الإجراءات الأقل فاعلية حسب وجهة نظر الأفراد المشاركين بالدراسة وهي: (البحث في موضوع العقد المعروض عليه من الجهة الحكومية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تلقيه أوراق المناقصة كاملة، قيام الديوان بالطلب من الجهة الحكومية موافاته بأية أوراق أو بيانات أو إيضاحات يرى أنها ضرورية ولازمة لعملية الفحص والمراجعة) حيث كانت نسبة آراء المشاركين بالدراسة حول هذه الإجراءات والذين أجابوا بفعال بدرجة كبيرة وكبيرة جداً 74.20% و79.10% على التوالي كما كانت نتيجة اختبار T أكبر من 1.964 أي ذات دلالة إحصائية. مما سبق يمكن القول أن إجراءات الرقابة الفنية والقانونية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة في سبيل الرقابة علي الأموال العامة تتسم بالفاعلية، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة ورفضها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المطيري 2012، وإشميلة والأريش 2013)، حيث أظهرت بشكل عام أن إجراءات المراجعة التي يمارسها ديوان المحاسبة في ليبيا تتفق مع معايير المنظمة الانتوساي للرقابة الحكومية وتمتاز بالفاعلية.

النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

- * إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة على رقابة الأموال العامة بالفاعلية حيث تمثلت أهم هذه الإجراءات في الآتي:
 - يتم التحقق من أن الاعتمادات الواردة بالميزانية تسمح بالارتباط أو التعاقد.
 - يتم إخضاع جميع ملاحق العقد التي تتجاوز قيمة خمسة ملايين دينار للرقابة المسبقة.
 - يتم إخضاع أي تصرف من شأنه أنه يرتب حقوقاً أو التزامات مالية تزيد قيمة كل منها عن خمس ملايين دينار للرقابة المسبقة.
- * إجراءات الرقابة الفنية والقانونية المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة في سبيل الرقابة علي الأموال العامة تتسم بالفاعلية، حيث تمثلت أهم هذه الإجراءات في الآتي:
 - يعتبر الديوان طرح مناقصة أخرى عن أصناف أو أعمال من ذات النوع خلال مدة لا تقل عن سنة من ضمن تجزئة العقد.
 - التحقق من كافة الموافقات اللازمة للتعاقد والرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد.
 - التحقق من كافة الموافقات اللازمة للتعاقد والرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد.

- * العمل على زيادة تطوير إجراءات الرقابة المتبعة والعمل على زيادة الموازنة مع معايير المنظمة لأجهزة الرقابة والمحاسبة الدولية الإنتوساي.
- * ضرورة توعية الموظفين العاملين في الجهات العامة بأهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الأموال العامة.
- * العمل على تقليل الإجراءات الروتينية المبالغ في العمل الحكومي لتفعيل الرقابة على الأموال العامة.
- * العمل على متابعة تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة في الرقابة على الأموال العامة للتأكد من معالجة أية مخالفات قد تظهر أثناء الرقابة.
- * إجراء دراسات أخرى عن موضوع الدراسة لإبراز أهميته في الجهات العامة.

قائمة المراجع:

- 1- العفاسي، علي محمد محسن (2014)، رقابة ديوان المحاسبة الادارية والمالية على الاجهزة الحكومية ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان الأردن.
- 2- المطيري، أحمد مانع صهيب (2012) مدي فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 3- الديببس، فضل (2010)، تقويم دور الرقابة المالية والتفتيش الاداري في تحسين الاداء في الدوائر الحكومية في الاردن ،دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- 4- الفاخري، جمعة محمد يونس (2013) تقييم أساليب العمل الرقابي ودراسة العوامل المؤثرة في تطويرها بديوان المحاسبة الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، جامعة المرقب، ليبيا.
- 5- الباشا، عوني راغب (2005)، سبل تفعيل دور الرقابة على المدفوعات العامة في ضبط الاداء المالي لمؤسسات السلطة الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
- 6- الاربش، منصور محمد وإشميلة، ميلاد رجب (2013) تقييم فاعلية إجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي في المحافظة على المال العام،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، ليبيا.
- 7- حرارة، ساجدة أحمد عاطف (2016) أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق الحكومي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان الاردن.

ترجمة: حسين بلفوضيل
محتسب رئيسي - مجلس المحاسبةTHE ROLE OF SUPREME AUDIT INSTITUTION
IN DISASTER RISK REDUCTIONwritten by: Arife Coşkun
Principal Auditors at Turkish
Court of AccountInternational Burdur Earthquake &
Environment Symposium (IBEES2015)
<http://ees2015.maku.edu.tr>

نبذة مختصرة:

أيقظت الكوارث التي حدثت مؤخراً، اهتمام المجتمع الدولي. وأحدثت تغييراً جذرياً في تجاوب الدول معها فأصبحت السياسات الجديدة الموجهة نحو الحد من مخاطر الكوارث تستدعي تغييراً كبيراً في المجتمع وفي هياكل الحوكمة والمساءلة. إن إطار المساءلة الحالي يشمل مساءلة الحكومة والإدارة والسياسيين أمام الشعب والمجالس التشريعية. من ناحية أخرى اهتم القطاع الخاص والمواطنون والمجتمع الدولي بشكل مباشر بمسألة الحد من مخاطر الكوارث. ومن الواضح أن إطار المساءلة الحالي في هذا المجال لا يشمل جميع الأطراف.

ومما لا شك فيه فإن الأجهزة العليا للرقابة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز المساءلة والشفافية، ولذلك أصبح من الضروري تعزيز قدراتها بهدف تحسين المساءلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا الإطار تسلط هذه الورقة البحثية الضوء حول الحوكمة والمساءلة الحالية، مع الإشارة إلى أهمية تعزيز مساءلة القطاع العام في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وللقيام بذلك سنتطرق إلى المسائل التالية:

أولاً: دراسة الإطار القانوني والأنشطة الرئيسية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، ونتائج التدقيق الدولي الموازي والمنسق. ثانياً: تقييم إطار المساءلة الحالي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

ثالثاً: مساهمة التدقيق في تعزيز المساءلة، ولفت الانتباه إلى دور الأجهزة العليا للرقابة للحد من مخاطر الكوارث. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى كفاية إطار المساءلة الحالي ومساهمة الأجهزة العليا للرقابة للحد من مخاطر الكوارث في ضوء المؤلفات وخبرات الأجهزة العليا للرقابة. الكلمات المفتاحية: المساءلة، الحوكمة، التدقيق.

المقدمة:

شهد العالم على مدى قرون عدة كوارث. وبسبب العوامل الاجتماعية والديموغرافية والسياسية والبيئية والمناخية، ازداد التأثير العالمي بالكوارث خلال العقود الأخيرة. خصوصاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما استدعى المطالبة بالتقليل من تلك الآثار وبناء مجتمع مرّن. ولهذا الغرض، تم وضع سياسات جديدة موجهة نحو الحد من مخاطر الكوارث تم تطويرها وتعميمها بموجب قرارات الأمم المتحدة.

ولاشك أن البرلمانات والحكومات الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف لمواجهة الكوارث. وللحكومات دور هام في هذا المجال بتحديد السياسات واتخاذ التدابير وضمان التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة. ولهذا السبب، فإن بناء قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة، وعلى الصمود والتعافي من كوارث يعتمد على ضمان الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة وفقاً للنهج الجديد لإدارة الكوارث على المستويات المحلية، الوطنية، والدولية.

وتتطلع الأجهزة العليا للرقابة بدور حاسم، ضمن إطار الحكم الرشيد ومبدأ المساءلة، باعتبارها أجهزة رئيسية، للتدقيق ومراقبة الإنفاق العام. كما أنها تتبوأ مكانة خاصة للمساهمة في بناء واستدامة آليات مساءلة أقوى وأكثر فعالية بين الحكومات ومواطنيها.

لقد أثارت الكوارث الكبرى التي حدثت مؤخراً اهتمام الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي، كونها كانت دائماً مهتمة باستخدام الأموال المرتبطة بالكوارث كما هو الحال في جميع الأموال العامة. وفي إطار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI)، تحول هذا الاهتمام إلى عمل، أين خاضت الأجهزة العليا للرقابة تجربتها في هذا المجال بعد وقوع كارثة جنوب شرق آسيا في عام 2004.

واستجابت منظمة الإنتوساي أولاً بإنشائها فرقة عمل سنة 2005 ثم الفريق العامل المعني بالمساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث سنة 2007. وقام هذا الأخير بمعالجة القضايا الشاملة المتعلقة بالكوارث بما في ذلك الحد من المخاطر والمساهمة في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد من خلال تجربته الجماعية في مجال الكوارث. وفي هذا السياق، تم إعداد المعيار الدولي لأجهزة الرقابة رقم 5510 للحد من مخاطر الكوارث بهدف توجيه الأجهزة العليا للرقابة وتحسين أعمال التدقيق في المجال. إلى جانب ذلك، تم إجراء التدقيق الدولي الموازي والمنسق بشأن الحد من مخاطر الكوارث (سنة 2014) بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة لكل من أذربيجان وشيلي والهند واندونيسيا وهولندا وباكستان والفلبين، ورومانيا، وأوكرانيا وتركيا وهي البلدان التي واجهت مؤخراً العديد من الكوارث المدمرة بما في ذلك الزلازل والتسونامي والفيضانات والعواصف وغيرها.

الإطار المفاهيمي: الحكم الرشيد، المساءلة والتدقيق:

الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والتدقيق كلها جوانب مهمة لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وتنطوي في الوقت ذاته على مجموعة من العلاقات بين مختلف مستويات الحكم وبين الأطراف الفاعلة. لقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، الحكم على أنه "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات".

وتعني الحوكمة حسب وثيقة الحكم الأوروبي white paper، "القواعد والعمليات والسلوك التي تؤثر على الطريقة التي تمارس بها السلطات عند أي مستوى، لا سيما فيما يتعلق بالانفتاح والمشاركة والمساءلة والفعالية والانسجام"، واستناداً إلى هذه التعريفات يمكن القول أن الحوكمة في مجال الحد من مخاطر الكوارث تشمل الآليات والعمليات الرسمية وغير الرسمية، وتشمل بشكل أساسي الحوكمة وجميع الأطراف ذات الصلة مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث، مهما كانت المستويات بدءاً من الأفراد والمجتمع المحلي وصولاً إلى المستوى الدولي كالحكومات والمانحين الدوليين والمؤسسات المالية، كلها قد تلعب دوراً في صنع القرار أو في التأثير على عملية صنع القرار.

أما فيما يتعلق بالمساءلة، فإن الوصف الأكثر شمولاً وإيجازاً لهذا المصطلح هو: "الالتزام بتفسير وتبرير السلوك". وهذا يعني وجود علاقة بين الفاعل والمجموعة، حيث يكون على الفاعل الالتزام بشرح وتعليل سلوكه وتحمل العواقب. ومن جانب آخر يمكن للمجموعة طرح أسئلة وإصدار أحكام. ويشمل إطار المساءلة الحالي، المساءلة السياسية، والمساءلة الإدارية، فالأولى تتعلق بمسؤولية الحكومة والموظفين الحكوميين والسياسيين تجاه الشعب والمجالس التشريعية عن جميع الأفعال المتخذة لإدارة الموارد والشؤون العامة. أما الثانية فإنها تلك القواعد والمعايير الداخلية إلى جانب بعض اللجان المستقلة التي تهدف إلى تقديم الموظف الحكومي للمساءلة في إطار الإدارة الحكومية.

وفضلاً عن إطار المساءلة الحالي -سواء كانت سياسية أو إدارية- الساري في مجال الحد من مخاطر الكوارث، هناك وحدات "مراقبة" مستقلة للتدقيق ومساءلة المؤسسات. وفي هذا السياق يقول الأمين العام بان كي مون إن الأجهزة العليا للرقابة هي "رقيب" تساعد على تحسين أداء وفعالية استخدام الموارد العامة. وسوف تلعب دوراً حاسماً في دعم تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2013).

وقد جاء ضمن الوثيقة التي أعدتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA/ INTOSAI, 2013:16) أن عملية المساءلة تبدأ بتفويض المواطن السلطة للبرلمان. وفي الأنظمة الديمقراطية، يعهد المواطن إدارة الموارد العامة لممثليها لمنتخبين. وتوضع لفائدة البرلمانات أو المجالس المنتخبة آليات مؤسسية مختلفة تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الأقلية وآراء الخبراء والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية التشريع. هؤلاء الممثلون بدورهم يفوضون الوظيفة الإدارية للجهاز التنفيذي للحكومة من أجل تطوير الديمقراطية وسيادة القانون، لتعزيز الحكم الرشيد وتقوية القدرة التنفيذية للحكومة وثقة الشعب. ومع نهاية كل سنة مالية، تلتزم السلطة التنفيذية بتقديم بيان السياسة العامة إلى البرلمان. وبسبب عدم قدرة هذا الأخير التحقق من الحسابات المقدمة، فإن الأجهزة العليا للرقابة مكلفة بموجب القانون بتدقيق تلك الحسابات والإبلاغ عن نتائجها إلى أجهزة الدولة، حيث تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراقبة الأداء لإعلام أصحاب المصلحة والحكومة والبرلمان والمواطن حول اقتصاد وكفاءة وفعالية المشاريع المنفذة لتتيح للحكومة فرصة لتحسين أدائها. كما تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً في ترقية دولة القانون.

الحكم الرشيد في مجال الحد من مخاطر الكوارث:

تعد إعادة هيكلة الحكم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، أمراً حاسماً من أجل بناء القدرة على الصمود بسبب تبني مجموعة كاملة من المنظمات والسياسات والعمليات العامة والخاصة والرسمية وغير الرسمية التي تعمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية والتي تؤثر على سبل العيش أو التأهب للكوارث أو القدرة على التكيف مع الأخطار المحتملة. إلا أن الجهات الفاعلة وذات الصلة باستثناء المؤسسات العامة لم تشارك مشاركة كافية في عملية إعادة الهيكلة. أما هيكل الحوكمة الحالي على المستوى الوطني داخل المؤسسات الحكومية فلم يتغير كثيراً عن سابقه. ونتيجة للتدقيق الموازي والمنسق المنجز في إطار فريق العمل المعني بالمساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث، تم التوصل إلى أن تغيير السياسات الدولية للكوارث لا يعكس بشكل جيد هيكل الإدارة موازاة مع إطار المساءلة. ومن الواضح أن الانتقال نحو مجتمع أكثر مرونة لن يكون سهلاً مثله مثل جميع التغييرات الأساسية. لذلك أصبح من اللازم أن يستند تحليل الحوكمة لبناء القدرة على مواجهة الكوارث، على الخصائص الرئيسية للحكومة الرشيدة: المشاركة والمساءلة والفعالية والانفتاح والشفافية وينبغي التركيز على الجهات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع القرار وتنفيذه.

سياسات الحد من مخاطر الكوارث في ظل الترتيبات القانونية الجديدة:

لاشك في أن قانون إدارة الكوارث يعد أساساً لإعادة تنظيم إدارة الكوارث وتحديد العلاقات بين مختلف المستويات الحكومية ومشاركة جميع الأطراف المعنية وضمان المساءلة. لقد سنت معظم البلدان التي شاركت في التدقيق الموازي والمنسق، مع بداية القرن الحادي والعشرين، قانوناً إطارياً يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. وعلى سبيل المثال، صدر القانون الوطني لإدارة الكوارث في الهند عام 2005 وفي اندونيسيا سنة ٢٠٠٧ وفي باكستان وفلبين سنة 2010 وفي تركيا عام 2009. وتفرض القوانين الجديدة لإدارة الكوارث بشكل عام إنشاء مؤسسات جديدة، مع تحديد دور تلك المؤسسات ووظيفتها، بدلا من تركها فقط تقوم بعمليات التنسيق وضمان مشاركة الجهات الفاعلة. وقد أظهرت نتائج التدقيق أن الإطار القانوني الحالي غير كافٍ فيما يتعلق بإدارة وتنسيق الحد من مخاطر الكوارث، حيث لم تتعد هيئات مثل المجالس الاستشارية واللجان التنفيذية الوطنية التي تحدد سياسات الحد من مخاطر الكوارث. وإضافة لذلك، لم يتم إعداد خطط وطنية شاملة للوقاية من الكوارث (الوقاية، الطوارئ)، وهي أدوات مهمة لضمان التنسيق وتحديد دور ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.

كفاية الهيكل التنظيمي للحد من مخاطر الكوارث:

لقد أعيد تنظيم السلطات المسؤولة عن إدارة الكوارث بالتوازي مع إصدار قوانين جديدة لإدارة الكوارث في البلدان المشمولة بالتدقيق. ويمكن تلخيص مسؤولياتها بشكل أساسي على النحو التالي:

- * إعداد ووضع حيز لتنفيذ السياسات العامة في مجال إدارة الكوارث ومرحلة ما قبل الكارثة.
- * اتخاذ الاحتياطات اللازمة وتقديم الخدمات الفعالة المتعلقة بالكوارث والطوارئ وكذلك الدفاع المدني.
- * ضمان التنسيق بين المؤسسات والمنظمات المشرفة على عمليات التأهب قبل الكوارث والحد من المخاطر والاستجابة لأنشطة التعافي من الكوارث وما بعد الكوارث.

لقد أدى هذا الإطار الجديد إلى تحول نموذجي في إدارة الكوارث، حيث انتقلت الحكومات من نهج يركز على الإغاثة إلى نظام أكثر استباقية يركز بشكل أكبر على التأهب والوقاية والتخفيف. ورغم هذا التقدم الإيجابي، تشير نتائج التدقيق إلى أنه لم يتم حتى الآن إعداد هيكل مؤسسي يستوفي جميع الواجبات والمهام. ولا زالت سلطات إدارة الكوارث مرتبطة بالنهج السابق، ناهيك عن وجود تداخل وغموض في ترسيم الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف الفاعلة. أما بالنسبة للقدرة المؤسسية، فهي لاتزال غير كافية للاضطلاع بمسؤولياتها؛ خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق والمراقبة. إذ ينبغي لسلطة إدارة الكوارث إعداد الإستراتيجية العامة والخطط والتنسيق بين الأطراف الفاعلة ومراقبة التنفيذ وضمان مشاركة جميع الأطراف. وإلى جانب ذلك، فإن هيكل الحوكمة المصمم في نطاق سياسات الكوارث الجديدة لا يؤدي وظائفه بشكل جيد حسبما تقتضيه الخصائص الرئيسية للحكم الرشيد، مما يستوجب متابعة الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ونشر تقارير عن التقدم المحرز في كل مرحلة من مراحل تنفيذًا لخطة الإستراتيجية لإطلاع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المواطنين.

الخطط الاستراتيجية أداة من أدوات القيادة:

تعد خطة مواجهة الكوارث الوطنية من أهم الأدوات في قيادة وتقييم الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وتحدد خطط الكوارث الوطنية الوظائف الأساسية لإدارة الكوارث والمؤسسات المسؤولة عن أداء هذه الوظائف، فضلاً عن توجيه استجابة الحكومة المركزية للكوارث. ووفقاً لأحكام قانونية جديدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، فإن وضع استراتيجية وخطة عمل وطنية لإدارة الكوارث وخطط أخرى تتعلق بمراحل إدارة الكوارث من أجل تحسين التنفيذ على المستوى الوطني والمحلي، توضيح طريقة العمل وتحديد العلاقات العمودية والأفقية وتصحيح أوجه القصور الملحوظ، المنوطة بسلطة إدارة الكوارث وهي أهداف رئيسية لضمان الإدارة الفعالة للكوارث.

وقد أظهرت نتائج التدقيق الموازي والمنسق مايلي: الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الكوارث وخطط العمل ذات الصلة غير معدة و/أو لم تستكمل باعتبارها جزء من الاستراتيجية الشاملة وعملية الإعداد للخطة الاستراتيجية لم تسمح بوضع خطة سليمة وأن مشروع الخطط الاستراتيجية لم يعتمد على التقييم السليم للمخاطر وعدم دمج الاستراتيجيات والبرامج والخطط مع الاستراتيجيات الأخرى مثل استراتيجية تغير المناخ وخطط التنمية وعدم وجود ترابط بين الخطط وعلى مستويات مختلفة أو عدم توضيح أدوار ومسؤوليات الوكالات المختلفة المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث ومحدودية الخطط التوجيهية للقطاع الخاص والمجتمع المدني وعدم الأخذ بعين الاعتبار مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية بالكوارث. الأهم من ذلك، عدم تنصيب آلية لمراقبة الأعمال التي سبق وأن اتخذتها جهات أخرى.

أدوات إدارة الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر:

إن نظام المعلومات الجغرافية (GIS) هو أداة مهمة يمكن استخدامها في جميع أنواع الكوارث لجمع وتحليل أنواع مختلفة من البيانات. وبفضله يمكن تحسين عمليات تحليل المخاطر وتحقيق جهود التخطيط وصنع القرار وزيادة التواصل وتحسين التعاون بين مستخدمي المعلومات وتسهيل وصول المجتمع المدني إلى المعلومات. لذلك فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجيولوجية ونظام المعلومات الإدارية بطريقة جيدة سيساعد على إدارة الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ويساهم في تعزيز المساءلة العامة من خلال جعل المعلومات أكثر شفافية.

ورغم تسجيل بعض الجهود في هذا المجال، أظهرت نتائج التدقيق أن تلك الأنظمة لم يتم تنفيذها ولم تستخدم بكفاءة في العديد من البلدان بسبب نقص الخبرة الفنية والموارد المالية الكافية لإعداد التكاليف التشغيلية. في حين لم تعتمد معظم البلدان على تكنولوجيا المعلومات الجغرافية باعتبارها جزءاً من الاستراتيجيات العامة. ويبقى تكامل ومشاركة نظم المعلومات بين مختلف الجهات محدود للغاية.

صعوبة تحقيق المساءلة في مجال مضطرب: الوعي العام/ التدريب:

تحتل مسألة خلق الوعي العام للمجتمع مكانة هامة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ففي معظم الدول التي شاركت في التدقيق الموازي والمنسق، تعد السلطة الوطنية لإدارة الكوارث المسؤول الرئيسي على التدريب والتوعية، لاسيما بعد الأحكام والترتيبات القانونية الجديدة. وفي هذا الشأن فهي مكلفة كذلك بإعداد خطط ووثائق التدريب.

وفي جميع هذه البلدان، سجلت بعض الجهود المحدودة لنشر المفهوم الجديد لنظام التعليم بشأن الحد من مخاطر الكوارث ورفع الوعي العام للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، خصوصاً للكوارث الأكثر خطورة. وقد تم تنفيذ تلك الأنشطة من قبل منظمات غير حكومية. غير أنه لم يتم إنشاء نظام سليم لمراقبة وتقييم لأنشطة التدريب والتوعية. ولا تزال المساءلة في هذا المجال محدودة. وفي نفس السياق فإن تخطيط أنشطة التدريب والتوعية تمت بصفة منفردة، بدلاً من اعتبارها جزءاً من الإستراتيجية العامة، ما من شأنه مضاعفة احتمال حدوث ازدواجية في هذه المواضيع، ويصعب من تقييم أثر التدريب على المنظمات والأفراد ومدى اكتسابهم للمهارات اللازمة للاستجابة بفعالية وكفاءة للتعافي من مختلف أنواع الكوارث.

جعل المناطق الحضرية أكثر مرونة وأقل عرضة للمخاطر الحضرية:

يستقر عدد متزايد من الناس في المدن أو المراكز الحضرية، لذلك فإن المنشآت التي تكون قادرة على تحمل قوة الكوارث والتخطيط الحضري السليم للمدن المبنية بشكل جيد يعد من الاهتمامات الرئيسية للمناطق المعرضة للكوارث. غير أنه اتضح من التدقيق الدولي الموازي والمنسق أن خطط البناء لم تراعى مخاطر الكوارث بما فيه الكفاية رغم التزام الدول بذلك؛ أن الدراسات المتعلقة بخريطة المخاطر في جميع البلدان تقريباً، والتي تم مباشرتها بداية من عام 2000 لازالت لم تكتمل بعد؛ لقد تم تولى الأنشطة المتعلقة بالتجديد وإعادة التعمير والتحول العمراني على أنها مشاريع فردية، في حين أنها تعد جزءاً من الإستراتيجية الشاملة للتحويل العمراني التي تأخذ في الاعتبار المخاطر الرئيسية ودمج جميع الجهود المتعلقة بالتنمية الحضرية. لم تكتمل الدراسات على مدار العقد الماضي في معظم الدول المشاركة مثل أطلس المناطق الأكثر عرضة للكوارث وخريطة المخاطر والدراسات الأرضية والتقسيم الجزئي للمناطق ومواصفات المباني القائمة وعدد المباني التي تحتاج إلى إعادة التهيئة التي خلقت البنية التحتية للتحويل الحضري.

ولن يكون من الخطأ التوصل إلى نتيجة مفادها أن الأنشطة المتعلقة بجعل المدن مرنة لا تحظى بالأولوية ولم يتم بناؤها على أساس سليم ولم تخصص لها الاعتمادات المالية الكافية. وبدلاً من ذلك تم تمويلها بموارد خارجية. وهذه الأنواع من المشاريع الشاملة ضرورية لضمان مشاركة المجموعات الوطنية والدولية. ومن الواضح أن تنفيذ البرامج والمشروعات - طويلة الأجل الممولة بمبالغ كبيرة من قبل مختلف الأطراف الفاعلة، على وجه التحديد الحكومات والمؤسسات الدولية والبلديات والأفراد بطريقة شفافة، وتضمن ثقة جميع الأطراف - يستوجب المساءلة بمعناها الأوسع.

تعقب الموارد المالية:

في مجال الحد من مخاطر الكوارث هناك العديد من الممولين وعدد كبير من المستفيدين/ المستخدمين. ويتم توفير الموارد اللازمة لأنشطة الحد من أخطار الكوارث من ميزانية الدولة والقروض والمنح الممنوحة من طرف البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية. وتستخدم مجموعة واسعة من الهيئات والمنظمات غير الحكومية هذه الموارد. وبسبب انعدام صورة مكتملة عن الأنشطة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث وكذا تمويلها. يصعب تعقب الموارد المستخدمة في مثل هذه الأنشطة التي لم يتم التخطيط لها والتنسيق فيما بينها. وفي بعض الحالات، قد يؤدي هذا إلى عدم كفاءة أو ازدواجية الأنشطة وإلى طرح النفقات والاحتيايل والفساد. ويزيد عدم المساءلة من خطر إساءة إدارة الموارد أو عدم توزيعها بفعالية.

وأهمّ من ذلك، فإن سلطات إدارة الكوارث لا تملك معلومات عن تمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث بسبب عدم كفاية آلية متابعة الأموال المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث و/أو ضعف العلاقة بين الخطة/ البرنامج والميزانية و/أو عدم وجود خطة وطنية. بالتالي، فإن تعقب وتدقيق وضمان المساءلة عن هذه الأموال/ الحسابات المخصصة للحد من مخاطر الكوارث أمر صعب بل مستحيل.

وفي نطاق التدقيق الموازي والمنسق، فحصت الأجهزة العليا للرقابة فقط بعض المشاريع أو نفقات البرامج، وقامت بعض الأجهزة بمراجعة المعاملات السنوية لسلطة إدارة الكوارث (سلطة حكومية) في إطار التدقيق المالي السنوي. ويشير هذا الواقع إلى أنه حتى المساءلة بالنسبة للأموال العامة سيئة للغاية ويجب تعزيزها. ومما لاشك فيه أن الإشكالية الرئيسية في هذه القضية سوف يتمحور حول كيفية ضمان وتعزيز المساءلة في بيئة تتطلب مشاركة معظم المؤسسات العامة وشراكات استثنائية متعددة القطاعات وتعاون متعدد الأطراف ومنظمات تطوعية. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية للتدقيق الموازي والمنسق والمفصلة أعلاه على النحو الآتي:

- * إطار قانوني غير ملائم من حيث إدارة وتنسيق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.
- * انعدام مقارنة متعددة المخاطر ومتعددة المراحل وغياب تقييم سليم للمخاطر.
- * إطار غير ملائم للمسؤوليات ولأدوار الهيئات ولكيفيات التنسيق
- * عدم الإحاطة بجميع جوانب الحد من مخاطر الكوارث التي وجهت في معظمها إلى مرحلة الطوارئ.
- * علاقة غير محددة بدقة بين السلطات الوطنية والمحلية.
- عدم استكمال إستراتيجية الكوارث الوطنية والاستراتيجيات والمخططات طويلة الأمد ذات الصلة باعتبارها جزءاً من الإستراتيجية الشاملة للحد من مخاطر الكوارث ومرتبطة ببعضها البعض.
- * عدم كفاية الترتيبات التي تسمح بتحديد إطار المساعدة الدولية والوطنية ومشاركة المجتمع المدني.
- * عدم كفاية نظام معلومات إدارة الكوارث لتخطيط وتنسيق الحد من مخاطر الكوارث.
- * عدم تتبع استخدام الموارد وتدقيقها وعدم وجود نظام يضمن مراقبة الأنشطة على أساس الوقت/ التكلفة/ أصحاب المصلحة.

ويمكن إضافة العديد من الأمثلة في هذا الصدد مثل إعادة التهيئة والتعمير وأنشطة التحول الحضري التي لم تجر باعتبارها جزءاً من إستراتيجية التحول الحضري الشاملة. في الواقع، هذه هي الأسباب المحددة والصريحة. وعندما نتتبع الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل، فمن المرجح أن نجد النطاق الضيق للمساءلة والمحتوى غير الكافي للتوعية العامة. وفي هذا الإطار، يتعين علينا إعادة وصف إطار المساءلة على المستويين الوطني والدولي. واعتماداً على هذا الإطار الجديد، يجب إعادة تصميم كل شيء بدءاً من السياسة وهيكل الإدارة إلى التنفيذ، حتى إعادة التدقيق. وإلى جانب ذلك، يجب توسيع الوعي العام بطريقة تغطي جميع جوانب الحد من مخاطر الكوارث.

إطار المساءلة بمعناه الضيق:

إذا تم قبول تعريف المساءلة العامة بـ"التزامات الأشخاص بتقديم تقرير عن إدارة الموارد العامة" فإن المساءلة السياسية والإدارية تمتد إلى المستويين القاعدي والوطني. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن هذا غير كافٍ لتلبية متطلبات الحد من مخاطر الكوارث، لاسيما من حيث المساءلة عن الأداء. فكل مؤسسة حكومية لها واجبات وأدوار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تكون مسؤولة أمام الحكومة عن استخدام وإدارة الموارد المخصصة لها. وبالمقابل فإن الحكومة تخضع للمساءلة أمام البرلمان عن مدى تحقيق الأهداف.

إن دور الأجهزة العليا للرقابة كهيئة خارجية مستقلة هو ضمان البيانات المالية والمساهمة في تحسين أداء المؤسسات العامة وتقديم معلومات غير متحيزة وموثوق بها وتعزيز المساءلة. ففي المجال الذي يوجد فيه الكثير من الجهات الفاعلة والقضايا المتشعبة، فإن التقارير السنوية التي تركز على جميع الأنشطة لن تكون كافية لضمان المساءلة.

ذلك أن الأجهزة العليا للرقابة غير قادرة لوحدها على توفير المعلومات حول جميع المؤسسات وأنشطتها، وبالتالي، في ظل هذه الظروف ستظل تلك التقارير محدودة بسبب صعوبة تحديد وتعقب جميع الإجراءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

وقد أظهرت نتائج التدقيق الموازي والمنسق أن سلطات إدارة الكوارث تواجه صعوبات كبيرة لتنسيق الأنشطة. ونظراً لتعدد الأطراف وشساعة المساحة واختلاف طرق اتخاذ القرارات ووضع السياسات، فإنه يصعب تحديد الأطراف المسؤولة عن النتائج. فتعدد المتدخلين يخلق معضلة للمساءلة. ومن الطبيعي أن كل طرف أو صاحب مصلحة يركز على أولوياته ووظائفه الرئيسية، بعيداً عن الاستراتيجية الشاملة. وفقاً لذلك، فإن مسؤولياته في مجال الحد من مخاطر الكوارث تأتي في مقام متأخر كونه يقوم بأنشطة غير مرئية في نظر السياسيين والمواطنين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجالس التنفيذية المعنية بالكوارث - المسؤولة عن الموافقة على الخطط والبرامج والتقارير وتحديد الأولويات واتخاذ الإجراءات الإصلاحية، لم تنعقد بانتظام حتى الآن. تلك المجالس تعد الجهة الوحيدة المخول لها حل المشاكل المتعلقة بالتنسيق وتوفير المساءلة الإدارية.

إن إطار المساءلة هذا لا يشمل المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وفي الوقت نفسه هناك حجم كبير من النفقات المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث تتولاها تلك الهيئات. فرغم ضمان المساءلة المالية على مستوى المشروع والهيئات القاعدية، إلا أن تقييم تحقيق الأهداف الرامية لخلق مجتمع من لم يكن كاف. ويمكن أن تكون المعاملات والقوائم المالية لكل مشروع صحيحة وواضحة في حد ذاتها إلا أن هذا لا يدل على تنفيذ الأعمال الصحيحة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تدعم عدة مؤسسات ومنظمات غير حكومية نفس أنشطة التدريب والتوعية، لكن من الصعب تحديد ذلك داخل بيئة ينخرط فيها العديد من المانحين والمستفيدين.

لذلك، هناك حاجة لضمان وتعزيز مساءلة الأداء لمنع الاحتيال والفساد وتوفير كفاءة استخدام الموارد. وبالنظر إلى هيكل إدارة مخاطر الكوارث المشتمل على العديد من الشركاء، ينبغي إعادة رسم إطار مساءلة الأداء.

ومن المعلوم أن أنشطة إدارة الكوارث، بما في ذلك الأنشطة التي تنطوي على الحد من مخاطر الكوارث، تتم على مستويات مختلفة ولذلك، يتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تقدم تأكيدات بشأن ما إذا كانت الأنشطة المنجزة تسهم في الحد من مخاطر الكوارث وما إذا كانت الموارد المالية المخصصة تُستخدم بكفاءة وفعالية.

ومن الواضح كذلك أن تعزيز المساءلة والشفافية في هذا المجال سوف يعلمان على المساهمة في تحقيق السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وزيادة المشاركة العامة.

ويمكن للدولة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الأجنبية توفير الموارد لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث وفي نفس الوقت استخدامها. وفي العلاقة بين المانح والمتلقي للموارد، يتم تحديد إجراءات التشغيل والتحكم وأنظمة التدقيق من قبل الطرفين. وإلى جانب كفاية إطار المساءلة المالية، تؤثر مختلف الآراء والمقاربات في تلك العلاقة.

وخلافاً للمساءلة المالية، فإن مساءلة الأداء بين الممول المستفيد تشغل جميع الأطراف الرسمية وغير الرسمية المشاركة في الجهود المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، لأن الإجراءات الذي يتم الوفاء به يمكن أن يؤثر على قرارات وأولويات وأفعال باقي الشركاء، بل حتى على حياة الأفراد.

وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى تطوير الإرشادات والأدوات والممارسات الجيدة في المساءلة عن الأداء لأصحاب المصلحة مثل منظمات الإعانة غير الحكومية ومتعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص وهيئات التدقيق الخارجية.

وتظهر نتائج التدقيق الموازي والمنسق أن المشاركة الطوعية غير كافية لضمان التزام المؤسسات والأطراف ذات الصلة وضمان التنسيق الجيد فيما بينها. لذلك، يستوجب في المسائل الدولية مثل الحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي، توسيع نطاق المساءلة وخاصة المساءلة عن الأداء، إلى خارج الإطار الأساسي.

لاشك أن المساءلة مكفولة بشكل أساسي بين الهيئات المنفذة أي الحكومات الوطنية والأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من الجهات العامة والخاصة. حالياً وفي مجال الحد من مخاطر الكوارث، لدى هيئات التنفيذ المختلفة عدة شروط ومتطلبات لإعداد التقارير التي تكون محل مراجعة من قبل هيئات تدقيق مختلفة. وتخضع تلك الهيئات في الغالب لمراجعة مالية، خصوصاً مراجعة النفقات المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث. وتعد رقابة الأداء العملية الملائمة من أجل معالجة أفضل لجوانب محددة من الأنشطة المتعددة السنوات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

وتعد الأجهزة العليا للرقابة الهيئة الوحيدة التي لديها تفويض لمراقبة جميع المؤسسات الحكومية وأنشطتها، لاسيما أنها يمكن أن تحصل على لمحة عامة جيدة عن هذا المجال، بما في ذلك الأنشطة والمنظمات التي قد تقع خارج نطاق رقابتها. وبسبب استقلاليتها، يمكن لها لفت انتباه الحكومات والشعوب بما في ذلك المجتمع الدولي بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

دور الأجهزة العليا للرقابة في إطار المساءلة الجديد:

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً حاسماً في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الحكومة. غير أنه ينبغي تعزيز قدراتها وفق الإطار الواسع للمساءلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة تفسير وظيفتها بطريقة تؤدي إلى تحسين المساءلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمهام التدقيق الموكلة إليها، ليس باعتبارها فقط كشريك للبرلمان، ولكن أيضاً كشريك ووكيل عن المواطنين والمجتمع الدولي. وقد أصبح من الضروري من أجل تعزيز المساءلة العامة، إقامة علاقة متبادلة بين الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين.

وجاء في قرار ندوة الأمم المتحدة/ الإنتوساي الحادية والعشرين؛ على أنه ولكي تكون فعالة في دورها كشريك ووكيل للمواطنين في مجال الحد من مخاطر الكوارث، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى:

* إدراج اهتمامات المواطنين ضمن نشاطها وتبليغهم بذلك

* إعلام المواطنين بنتائج التدقيق وتمكينهم من المطالبة بتنفيذ التوصيات.

ومن المؤكد أنه ينبغي إضافة اهتمامات المجتمع الدولي إلى هذا الإطار من أجل تعزيز الوعي العام والمساءلة. و بفضل ذلك سوف يتم تعزيز هذا الوعي بطريقة تغطي جميع القضايا المهمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

خاتمة:

في مجال الحد من مخاطر الكوارث يوجد إطار مساءلة متعدد الأطراف. وبسبب هذا الهيكل، فإن كل صاحب مصلحة يكون مسؤولاً فقط عن مموله، مما يستدعي القول أنه يمكن أن يكون إطار المساءلة المالي الحالي كافٍ لأنه يلبي متطلبات كلا الطرفين.

وفي إطار بناء مجتمعات المرنة، فإن كل خطوة تعد مصدر اهتمام خاص لجميع الأطراف. ولهذا السبب وضمن إطار الحوكمة والمساءلة الحاليين، ينبغي تعزيز مساءلة الأداء، وبالتالي، ينبغي أن تكون جميع الشؤون والأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ماثية وفي متناول الجميع لبناء القدرة على التكيف. إلا أن مجرد إتاحة المعلومات لا يكفي لتحقيق الشفافية، حيث توفر حجماً كبيراً من المعلومات الأولية حول الحد من مخاطر الكوارث قد تولد التعقيم بدلاً من الشفافية، الأمر الذي يستدعي الإبلاغ عن المعلومات بطريقة سهلة الاستخدام وموجهة للمواطنين ومراجعتها لضمان الثقة لجميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، عما إذا كانت الأنشطة تسهم في الحد من مخاطر الكوارث وما إذا كانت الموارد المالية المخصصة لها قد استخدمت بكفاءة وفعالية.

ومن أجل إطار مساءلة سليم يشارك فيه جميع الأطراف في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ينبغي توسيع نطاق إطار المساءلة عن الأداء وإعادة رسمه على المستوى المحلي والوطني والدولي نظراً لأن الحد من مخاطر الكوارث يعد مسألة دولية.

- ASOSAI 1986. Asian Organisation of Supreme Audit Institutions, Tokyo Declaration of Guidelines on Public Accountability. http://www.asosai.org/R_P_accountability_control/appendix1.htm. November 2013.
- Bovens, M. 2007. Analysing and Assessing Accountability: a Conceptual Framework, European Law Journal. Vol.13, No. 4: 447-468.
- Bovens, M. 2010. Two Concepts of Accountability: Accountability as a Virtue and as a Mechanism. West European Politics. Vol. 33, No. 5: 946-967.
- COM 2001. Commission of the European Communities 25.07.2001, European governance white paper, Brussels, 428 final.
- INTOSAI WG-AADA (INTOSAI Working Group on Accountability for and the Audit of Disaster-related Aid.) 2013. Brochure on ISSAIs and IFAF for INCOSAI. <http://eca.europa.eu/portal/pls/portal/docs/1/23114895.PDF>. 15.02.2014.
- INTOSAI WG-AADA. 2013. Introduction to the 5500 series of ISSAIs and INTOSAI GOV 9250, Annex 1: Historical note on the INTOSAI Working Group on Accountability for and the Audit of Disaster-related Aid. <http://www.issai.org/media/79450/issai-5500-e.pdf>. 25.01.2014.
- INTOSAI WG-AADA 2014. Brief information about International Parallel/Coordinated Audit on Disaster Risk Reduction conducted within the scope of INTOSAI WG-AADA, http://www.intosaiksc.org/default_a.php?syn=2&e=0#0, results of paralel audits, 28.02.2014.
- INTOSAI 2007. The Activity Report Task Force on the Accountability for and Audit of Disaster-related Aid, the XIXth INCOSAI 2007, meeting in Mexico City, Mexico. <http://eca.europa.eu/portal/pls/portal/.../1897652>.
- INTOSAI 2013. ISSAI 5510 Audit of Disaster Risk Reduction, <http://www.issai.org/4-auditing-guidelines/guidelines-on-specific-subjects/>, November 2013.
- OECD 2014. Good Practices in Supporting Supreme Audit Institutions,

أولاً: الاجتماع الثاني عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية:

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الثاني عشر بمدينة تونس (الجمهورية التونسية) خلال الفترة من 5 إلى 2018/02/8 بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية، لاستضافة الاجتماع المذكور، وبمشاركة الأجهزة الأعضاء في اللجنة والأمانة العامة وهي أجهزة الرقابة في كل من المملكة العربية السعودية (رئيساً) وجمهورية العراق (نائباً للرئيس) والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت ودولة قطر والمملكة المغربية بالإضافة الى ممثل مبادرة تنمية الانتوساي.

وافتح الاجتماع معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية، بكلمة ترحيبية بأعضاء اللجنة.

كما ألقى الأستاذ محمد النفيعي رئيس اللجنة كلمة بهذه المناسبة تقدم فيها لمعالي الأمين العام بالشكر والتقدير على تفضله برعاية وافتتاح هذا الاجتماع وشكر منسوبي الأمانة العامة على حسن الإعداد والترتيب له. وقد ناقشت اللجنة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها واتخذت بشأنها التوصيات التي رأتها مناسبة.

وتشتمل هذه المواضيع على ما يلي:

- إقرار مشروع جدول الأعمال.
- تقييم نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 وورش العمل واللقاء التدريبي للذين نفذوا في إطار تنفيذ قراري المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين.
- إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2018.
- النظر فيما تم التوصل إليه بخصوص إعداد المنظمة العربية دراسة حول التعلم الإلكتروني بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي.
- النظر في الموضوع المتعلق بإعداد الأجهزة تقارير حول إطار قياس الأداء (SAIPMF).
- متابعة تنفيذ مشروع الرقابة التعاونية: تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول "التدقيق على أداء المشاريع التنموية".
- دراسة وثيقة منظمة اليوروساي المتعلقة بإطار تنظيم المتقنيات الدورية المشتركة.
- مناقشة دور الأجهزة الأعضاء في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على ما قدمه رئيس اللجنة في الاجتماع التشاوري مع لجنة المخطط الاستراتيجي، وكذلك اقتراح الأمانة العامة وديوان المحاسبة بدولة الكويت حول الموضوع.
- متابعة تنفيذ اتفاقيات التدريب المبرمة بين الأجهزة الأعضاء ومبادرة تنمية الإنتوساي والأمانة العامة.
- متابعة نشاط منتدى المنظمات الإقليمية حول تنمية القدرات.
- تنظيم ندوة علمية مع ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-E على هامش المجلس التنفيذي المقبل للمنظمة.

- تنظيم دورتين تدريبيتين يتولى تقديمهما خبراء من منظمة الأفروساي- E حول إطار قياس أداء الأجهزة SAIPMF، والتنمية المستدامة.

- تطبيق المنظمة العربية لإطار تقييم أداء المنظمات الإقليمية (المنهجية والإطار المؤسسي).

- مشاركة المنظمة في فريق عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية.

تحديد إطار إعداد قاعدة بيانات تخص تسجيل الخبراء وأخصائيي التدريب وحاجيات التدريب والإنجازات التي تقوم بها الأجهزة في مجال التدريب والبحث العلمي والمجالات الأخرى المتعلقة بتنمية القدرات.

- ضبط محاور موقع المنظمة المفتوحة للعموم وتلك التي توضع على ذمة أعضاء المنظمة فقط.

- ما يستجد من أعمال:

* النظر في المقترح المقدم من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بخصوص دعم المنظمة على استخدام آلية التقييم الذاتي للنزاهة.

* العرض المقدم من ممثل مبادرة تنمية الإنتوساي حول محفظة برامج المبادرة المتعلقة بتنمية القدرات المؤسسية ومجالات التعاون مع المنظمة العربية.

- تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

ثانياً: الاجتماع الثاني للجنة الرقابة البيئية للمنظمة:

عقدت لجنة الرقابة البيئية للمنظمة اجتماعها الثاني بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 25 إلى 28/02/2018 وذلك استجابة للدعوة الكريمة الموجهة من معالي المستشار الدكتور/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

وقد حضر هذا الاجتماع بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة وفود الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهي أجهزة الرقابة في كل من الكويت (رئيساً) والاردن وفلسطين والعراق وسلطنة عمان ومصر وموريتانيا.

وافتححت الاجتماع السيدة المحاسبة/ منى توحيد، نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، بكلمة ترحيبية بممثلي الوفود المشاركة وتمنت للاجتماع النجاح والتوفيق. كما ألقى السيد/ عادل الكوت، رئيس اللجنة،

كلمة تقدم فيها بالشكر إلى الجهاز المركزي للمحاسبات على استضافة هذا الاجتماع. ثم تلاه ممثل الأمانة العامة، السيد/ فيصل ماني، الذي عبر باسم معالي الأمين العام للمنظمة، عن شكره للجهاز المركزي

للمحاسبات على الجهود الكبيرة التي بذلت لإعداد وتنظيم الاجتماع.

وقد ناقشت اللجنة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ومن بينها

- استعراض واعتماد خطة عمل اللجنة للسنوات 2016 - 2018.

- مقترح برنامج عمل اللجنة للسنوات 2018 - 2020 والبرنامج السنوي لسنة 2018.

- عرض مشاركة اللجنة في أعمال مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة.

- تطوير الصفحة الالكترونية للجنة ضمن موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

كما تمّ عرض مجموعة الأوراق البحثية المعدّة من عدد من الأجهزة الأعضاء وهي الأردن، مصر، تونس، سلطنة عمان.

وقد ضمنّت اللجنة نتائج أعمالها ضمن محضر الاجتماع الذي عرضته على المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين.

ثالثا: الاجتماع التاسع للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة:

بدعوة كريمة من معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، استضاف ديوان المراقبة العامة الاجتماع التاسع للجنة المخطط الاستراتيجي خلال الفترة من 11 إلى 15 فبراير 2018 بمشاركة وفود الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهي أجهزة الرقابة في كل من دولة الكويت والسعودية ولبنان إلى جانب ممثل الأمانة العامة للمنظمة. كما شارك في هذا الاجتماع ممثل عن مبادرة تنمية الانتوساي.

وافتح الاجتماع من قبل سعادة نائب رئيس ديوان المراقبة العامة السيد/ عثمان بن عبد الرحمن اليحيا، حيث ألقى نيابة عن معالي رئيس الديوان، كلمة ترحيبه بالوفود المشاركة وأثنى على جهودهم في رسم الخطط الإستراتيجية للمنظمة وتمنى لأعمال الاجتماع النجاح والتوفيق.

كما ألقى كل من السيد/ عبيد الدوسري، ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئيس اللجنة والسيد/ المنجي الحمادي، ممثل الأمانة العامة، كلمة تضمنت الشكر والتقدير لديوان المراقبة العامة على استضافة هذا الاجتماع.

وقد درست اللجنة الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمالها والتي اشتملت على الإطلاع على تنفيذ الأجهزة الأعضاء ولجان المنظمة لأهداف الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي لسنة 2017 وإبداء الملاحظات بشأنها وإعداد التقرير الذي يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين وكذلك مناقشة الإطار العام للتقرير الشامل حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة خلال الفترة 2013 - 2017 والعرض المرئي المقترح تقديمه في شأنه إلى المجلس بالإضافة إلى دراسة مقترحات الأجهزة الأعضاء ولجان المنظمة حول مشروع المخطط الاستراتيجي للفترة 2018 - 2022 والاستعانة بمبادرة الانتوساي للتنمية لإعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي سالف الذكر ومتابعة تنفيذها وتقديم التقارير بشأنها والنظر في إعادة انتخاب أعضاء اللجنة.

وقد تضمنت اللجنة نتائج أعمالها ضمن تقريرها الذي رفعته إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين.

رابعا: الاجتماع الحادي عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة:

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ / ادريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، استضاف المجلس الاجتماع الحادي عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة خلال الفترة من 19 إلى 2018/02/23 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهي أجهزة الرقابة في كل من الأردن والكويت ومصر والمغرب والعراق والسعودية بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة وممثل مبادرة الانتوساي للتنمية.

وافتح الاجتماع السيد / محمد الصوابي، نائب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حيث ألقى كلمة نقل فيها ترحيب معالي الرئيس الأول للمجلس بالوفود المشاركة متمنيا لهم النجاح والتوفيق في أعمالهم. كما ألقى السيد الدكتور/ سعود الزمانان، ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئيس اللجنة، كلمة توجه فيها بالشكر إلى الجهاز المغربي على استضافة اجتماع اللجنة وعلى الجهود التي بذلت للإعداد له.

وقد ناقشت اللجنة الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمالها والتي اشتملت على مناقشة المقالات والأوراق البحثية ذات العلاقة بالمعايير ومناقشة مشروع دليل المراجعة المالية الحكومية العربي (مرحلة التخطيط) وكذا ما تم بشأن التنسيق مع ممثل مبادرة الانتوساي للتنمية حول أولويات مشاريع وبرامج مبادرة الانتوساي للتنمية في المنطقة العربية وإعداد مشروع برنامج عمل اللجنة لسنة 2018 والتواصل مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير التابعة للانتوساي. كما استعرضت آخر المستجدات في أعمال اللجنة والتنسيق مع اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة لمنظمة الانتوساي والمشاريع التي تنوي اللجنة القيام بها قبل المؤتمر القادم للانتوساي المقرر عقده سنة 2019 وتجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول موضوع الموسوعة الرقابية (نظام ادارة العمليات الرقابية الالكترونية) وفكرة تعميم هذه التجربة على بقية الأجهزة العربية لتبنيها ومشاركة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجموعات وفرق العمل التي لها علاقة بالمعايير مثل الرقابة على المشتريات العامة وعلى البيانات الضخمة وتجربة ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية لقياس أداء الجهاز وتجربة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بشأن المعايير الرقابية. وقد ضمنت اللجنة نتائج أعمالها ضمن التقرير الذي رفعته إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين.

خامسا: اللقاء العلمي المشترك بين المنظمة العربية والأمانة العامة لمنظمة الافروساي الناطقة بالانكليزية:

في إطار تفعيل التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الافروساي الناطقة بالانكليزية، عقد لقاء علمي يوم 2018/03/27 بين المنظمة والأمانة العامة لمنظمة الافروساي حول موضوع "أهداف التنمية المستدامة (اجندة 2030) والمهنية". وقد شارك في هذا الملتقى ممثل عن الأمانة العامة للمنظمة الافروساي وأجهزة الرقابة في كل من الأردن والجزائر والسعودية والعراق والكويت وتونس وقطر ولبنان وليبيا وسلطنة عمان وفلسطين والسودان والمغرب ومصر بالإضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة وممثل عن مبادرة الانتوساي للتنمية وممثلين عن محكمة الحسابات الهولندية. وتناول الملتقى المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: مجابهة المتطلبات الناجمة عن تطبيق اجندة 2030 فيما يتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة:



- عرض تجربة منظمة الافروساي.

- عرض تجربة المنظمة العربية.

المحور الثاني: مجابهة المتطلبات الناجمة عن تطبيق

اجندة 2030 فيما يتعلق بالرقابة على أهداف التنمية

المستدامة. وجهة نظر الأجهزة العليا للرقابة

- نقاش واستنتاج أهم التوصيات.

المحور الثالث: كيف يمكن للمنظمات الاقليمية

المساهمة في تدعيم مهنية الاجهزة.

- عرض تجربة منظمة الافروساي.

- عرض تجربة المنظمة العربية.

المحور الرابع: وجهة نظر الاجهزة العربية المشاركة في الملتقى حول تدعيم مهنية الاجهزة .

- المراحل القادمة والاستنتاجات والتوصيات.

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه السادس والخمسين بمدينة تونس (الجمهورية التونسية) يومي 10 و11 رجب 1439هـ الموافق لـ 28 و29 مارس 2018م برئاسة معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، وبحضور معالي الأستاذ/ عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، وسعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي ومعالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية وحضور رؤساء وأعضاء وفود الأجهزة الاعضاء في المجلس.

وقد انتظم حفل افتتاح الاجتماع بحضور السيد/ خميس الجهيناوي، وزير الخارجية للجمهورية التونسية وعدد من السفراء والقائمين بالأعمال لعدد من الدول العربية المعتمدين بتونس.

وقبيل الافتتاح، تقدم معالي الأستاذ/ عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بالتهنئة إلى الشعب التونسي وإلى معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة وكافة منتسبي الدائرة بمناسبة احتفالها بمرور خمسين سنة على تأسيسها، وأهدى لمعاليه درعا تذكارية.

واستهل حفل الافتتاح بكلمات ألقاها كل من معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، ومعالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، ومعالي السيد/ خميس الجهيناوي، وزير الشؤون الخارجية الذي عبر عن اعتزاز تونس باستضافة الاجتماع السادس والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة.

وقبيل انطلاق الجلسة الأولى للمجلس، تقدم سعادة الشيخ/ ناصر بن هلال بن ناصر المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، إلى معالي الأستاذ/ نجيب القطاري وإلى كافة منتسبي دائرة المحاسبات التونسية بالتهنئة بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة على تأسيس هذه الدائرة وسلم معاليه درع تذكارية لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة الموضوعات التي تضمنها جدول أعماله والتي اشتملت على:

- إقرار جدول الأعمال.
- تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له.
- تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس.
- تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها العاشر.
- تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر.
- تقرير لجنة الرقابة البيئية للمنظمة في اجتماعها الثاني.
- تقارير لجنة المخطط الاستراتيجي واعتماد المخطط الاستراتيجي 2018 - 2022.
- إعادة تشكيل لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

- مواصلة المهام الموكلة إلى الفريق المكلف باقتراح تعديل النظام الأساسي للمنظمة.
- اعتماد الحساب الختامي لسنة 2017.
- اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2018.
- تسمية الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التدريبية التي تعقدها المنظمة سنة 2018.
- التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الإفروساي الناطقة باللغة الانجليزية.
- حول تقارير الأجهزة العربية والأمانة العامة حول مشاركتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الإنتوساي.
- اعتماد مقترحات لجنة مجلة الرقابة المالية للمنظمة.
- تطبيق آلية التقييم الذاتي للنزاهة.
- حول تحديد مكان وموعد الاجتماع السابع والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية.
- إعداد وتوجيه برقية شكر إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة.





* ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية:

1- لجنة النزاهة والشفافية النيابية تزور ديوان المحاسبة: قال رئيس ديوان المحاسبة الأستاذ الدكتور/ عبد خرابشه أن الديوان يقوم بمهامه الرقابية للحفاظ على المال العام كما يركز على التدريب والتعليم المستمر لموظفي الديوان من أجل الارتقاء بمستوى الأداء الرقابي المهني إضافة إلى التركيز على النزاهة في العمل بالديوان من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين وأخلاقيات الوظيفة العامة، وتجنب تضارب المصالح أثناء تأدية الوظيفة.

وأضاف الخرابشه خلال اجتماعه مع لجنة النزاهة

والشفافية النيابية برئاسة النائب زيد الشوابكة في ديوان المحاسبة أن تواصل الديوان المستمر مع مجلس النواب يعزز أعماله الرقابية ويدعم آليات المحافظة على المال العام. وأكد الخرابشة على ضرورة تبادل الآراء والمشورة حول كيفية تعزيز النزاهة في مؤسسات القطاع العام.

وأشار إلى أن الديوان يقوم بالتدريب المستمر لموظفيه على الأنظمة والقوانين والعمل الرقابي، موضحاً أن هناك 33 وحدة رقابية في الميدان تغطي جميع مؤسسات الدولة.

وقال الخرابشه أن ديوان المحاسبة يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلسي الأعيان والنواب يتضمن آراءه وملحوظاته ويبين المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك.

وأكد أن ديوان المحاسبة يقوم بدوره في مكافحة الفساد المالي والإداري موضحاً أن رؤية الديوان تتمثل بالتميز الرقابي المستدام ومساعدة القطاع العام على العمل بكفاءة وفاعلية وتعزيز المساءلة العامة.

من جانبه أكد رئيس اللجنة النيابية النائب زيد الشوابكة على دعم مجلس النواب لعمل ديوان المحاسبة وتعزيز مفهوم الرقابة المالية في مؤسسات القطاع العام، من خلال إقرار التشريعات التي تخدم العمل الرقابي.

ورد الخرابشه على أسئلة واستفسارات السادة النواب حيث أوضح أن ديوان المحاسبة يقوم بمهامه في المحافظة على المال العام بالتعاون مع الجهات المعنية ويعمل على متابعة أية مخالفات مالية وإدارية لمعالجتها ويتعاون مع إدارة السير والأمن العام في الرقابة على السيارات الحكومية بهدف الحفاظ على المال العام وصيانتته من الهدر والضياع.

2- خلال افتتاحه دورة في ديوان المحاسبة:

بدأت أعمال دورة حول التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية في ديوان المحاسبة ينظمها الديوان لموظفيه ضمن خطته التدريبية السنوية لعام 2018.

وأكد رئيس ديوان المحاسبة الأستاذ الدكتور/ عبد خرابشه خلال افتتاحه دورة تدريبية حول التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية على أهمية التعليم والتدريب المستمر لموظفي الديوان من أجل مواكبة التطورات الحديثة في مجال التدقيق والرقابة المالية لتعزيز جودة المخرجات الرقابية والمحافظة على المال العام من الهدر والضياع.

وقال الخرابشه إن هذه الدورة التدريبية تعرف المشاركين فيها على الإطار العام للتدقيق وفق منهجية التدقيق الحديث ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية وتزيد من قدرتهم على فهم مرحلة التخطيط والتنفيذ واستكمال العمل الرقابي وفق منهجية متطورة وتمكن المشاركين من فهم وتطبيق حالات عملية للتدقيق.

وأكد على أهمية دور مدققي ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام والاستخدام الأمثل للمال والوقت والجهد في القطاع العام والمساهمة بفعالية في تطوير الأداء المؤسسي في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية.

59

3- الخرابشه يفتتح دورة التدقيق على الأنظمة المحوسبة لكوادر الديوان:

أكد عطفة الأستاذ الدكتور عبد خرابشه على أن التدريب والتعليم المستمرين وتطبيق ما تم تعلمه يعد الأسلوب الأمثل في ترسيخ المعلومة للوصول إلى الإحترافية في إتقان عمل مدقق ديوان المحاسبة وفق أفضل الممارسات الدولية في علم الرقابة والتدقيق.



وقال الخرابشه خلال إفتتاح الدورة الثانية للتدقيق على الأنظمة المحوسبة أن تركيز ديوان المحاسبة على تدريب موظفيه على التدقيق على الأنظمة المحوسبة أو ما يعرف بـ "Audit IT" جاء وفق الخطط التي وضعها الديوان لمواكبة التطورات التي تجري على الساحة المحلية وللإرتقاء في العمل الرقابي وفق المتطلبات والمعايير الدولية التي تركز على هذا الجانب.

وأضاف الخرابشه بأن تفرغ المتدربين من أعباء وضغوط العمل اليومي والروتين للتفرغ للتعلم وتبادل الأفكار والخبرات بين الزملاء يعد بحد ذاته فرصة كبيرة

ومهمة يلتقي الزملاء من مراقبات الوسط والشمال مع بعضهم بعضاً وتبادل الرأي والمشورة عرض للمشكلات الرقابية التي تواجههم في الميدان وكيفية الإستفادة من التدريب في حل هذه المشكلات.

وشدد الخرابشه على أهمية تطبيق ما تم تعلمه مشيراً إلى أن المجموعة السابقة وبعد الإنتهاء من تدريبها شكلت منها فرق حيث تم إنجاز خمسة تقارير رقابية حتى الآن وذلك بالإعتماد على تدقيق الأنظمة المحوسبة وإستخدام برنامج الـ (IDEA) وسوف يتم تشكيل عدة فرق من المشاركين في هذه الدورة للقيام بالمهام الرقابية بإستخدام برنامج (IDEA).

4- ديوان المحاسبة ينجز سبعة أدلة تدقيق وينشرها على موقعه الإلكتروني:

أعلن رئيس ديوان المحاسبة الأستاذ الدكتور عبد خرابشه انجاز الديوان سبعة أدلة تدقيق مهنية متخصصة تضمنت الدليل الإرشادي لتدقيق مؤشرات الأداء ودليل التدقيق البيئي والدليل الإرشادي لتدقيق الدين العام ودليل الرقابة المالية ودليل الرقابة على الأداء ودليل تقييم النزاهة ومكافحة الفساد ودليل ضبط وتوكيد جودة التدقيق وذلك بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة.

وقال الخرابشه أن هذه الأدلة نشرت على موقع ديوان المحاسبة الإلكتروني www.ab.gov.jo من شأنها خدمة العمل الرقابي وعمليات التدقيق والرقابة المالية والإدارية والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية.

وأضاف إن الدليل الإرشادي لتدقيق مؤشرات الأداء اعد في ضوء سعي الديوان لتعزيز المفاهيم المرتبطة بترشيد الإنفاق الحكومي ومنها أسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وتحديد فرص التحسين الممكنة لتطبيق نظام لإدارة الأداء في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، حيث تم إعداد هذا الدليل متضمناً إجراءات تدقيق مؤشرات قياس الأداء.

وأوضح الخرابشه إن إعداد هذا الدليل يأتي من رؤية ديوان المحاسبة المتمثلة في التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة والمزيد من الفعالية في ترشيد الإنفاق الحكومي إيماناً من الديوان بأنه شريك في نجاح مؤسسات الدولة.

وأشار إلى انه تم إعداد هذا الدليل المتخصص في تدقيق مؤشرات الأداء من قبل كوادر الديوان وبالتعاون مع خبراء متخصصين بمساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

وقال الخرابشه انه تم إعداد دليل التدقيق البيئي في ظل تزايد الاهتمام المحلي والدولي بالاهتمام بالأداء البيئي للوحدات الاقتصادية وتحقيقاً لرسالة الديوان المتمثلة في المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة مستقلة على القطاع العام.

وأضاف أن هذا الدليل يعد احد ثمار مشروع التوأمة الثاني ما بين ديوان المحاسبة وائتلاف الأجهزة الرقابية لكل من إسبانيا وهولندا واستونيا وبما يتوافق مع البيئة المحلية ومعايير الرقابة وأفضل الممارسات في هذا المجال.

كما لفت الخرابشه إلى إعداد الدليل الإرشادي لتدقيق الدين العام لما لموضوع الدين العام من أهمية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حيث تم إعداده بما يتواءم مع البيئة المحلية ومعايير التدقيق الدولية من خلال مشروع التوأمة الثاني ما بين ديوان المحاسبة وائتلاف الأجهزة الرقابية لكل من إسبانيا وهولندا واستونيا.

وقال الخرابشه انه تم إعداد دليل الرقابة المالية في ضوء التطورات التي شهدتها المملكة نتيجة تطور نظم العمل وأساليب الإدارة العامة ونمو نشاطات القطاع العام وتزايد الإنفاق الحكومي.

وأضاف انه تم إعداد هذا الدليل المتخصص بجهود موظفي الديوان ومن خلال مشروع التوأمة الثاني ما بين ديوان المحاسبة وائتلاف الأجهزة الرقابية لكل من إسبانيا وهولندا واستونيا وذلك لتطوير آليات العمل وضبط عملية الرقابة على المال العام وحمايته من الهدر والضياع.

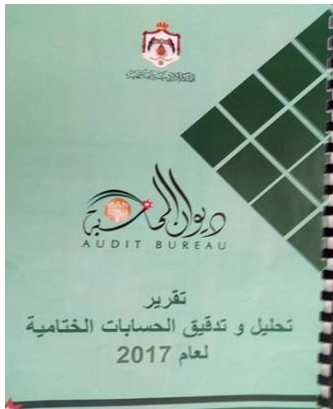
كما أوضح الخرابشه أنه تم إعداد دليل الرقابة على الأداء نظرا لأهمية رقابة الأداء في بيان مدى فعالية الأنشطة المالية للدولة بهدف تحقيق الأهداف والخطط المرسومة بكل كفاءة وفعالية واقتصاد.

وأشار إلى أن هذا الدليل يعتبر احد ثمار جهود موظفي الديوان ومن خلال مشروع الإصلاح المالي الثاني الذي مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبما يتوافق مع البيئة المحلية ومعايير التدقيق الدولية.

وأما دليل تقييم النزاهة ومكافحة الفساد فقد تم إعداده تماشيا مع معايير التدقيق والرقابة الدولية واستنادا إلى ما ورد في منظومة النزاهة الوطنية ودور الأجهزة الرقابية في ترجمة ميثاق النزاهة الوطنية وخطتها إلى واقع ملموس بما في ذلك تطوير آليات الشفافية والمساءلة والرقابة والتدقيق، حيث تم إعداد هذا الدليل بالاستفادة من تجارب أجهزة الرقابة العليا في كل من إسبانيا وهولندا واستونيا لتعزيز النزاهة في القطاع العام وتعزيز الوعي للنزاهة وإصلاح الأنظمة المالية والإدارية في الجهات الحكومية.

وقال الخرابشه انه تم إعداد دليل ضبط وتوكيد جودة التدقيق استجابة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والخاصة بجودة التدقيق والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها على النحو الأمثل.

ويهدف تطبيق هذا الدليل إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية في أداء أعمال التدقيق والتطوير المستمر لجودة التدقيق بهدف ضمان تقديم مخرجات رقابية ذات جودة عالية.



4- ديوان المحاسبة ينجز تقرير تحليل وتدقيق الحسابات الختامية لعام 2017:

أعلن رئيس ديوان المحاسبة الأستاذ الدكتور/ عبد خرابشه عن انجاز الديوان تقرير تحليل وتدقيق الحسابات الختامية لعام 2017 في وقت مبكر من السنة بعد إعداد وزارة المالية الحسابات الختامية في وقت مبكر هذا العام.

وقال الخرابشه إن ديوان المحاسبة يواكب التطورات المالية والمحاسبية حيث اعد هذا التقرير الهام قبل موعده من كل عام وأرسل إلى وزارة المالية قبل نهاية شهر أيار الماضي كما أدرج في تقرير ديوان المحاسبة السنوي لعام 2017 الذي سيسلم في موعده الدستوري.

وأضاف أن هذا التقرير يتكون من تحليل وتدقيق الحساب الختامي والمركز المالي للخرزينة لقانون الموازنة العامة (الحكومة المركزية) لعام 2017 وتحليل الدين العام للأعوام 2014-2017 وتحليل الحسابات الختامية للوحدات الحكومية (المؤسسات والهيئات المستقلة) للعام 2017.

وأوضح الخرابشه انه إضافة لهذا التقرير، فقد أصدر ديوان المحاسبة تقرير مدقق الحسابات الخارجي (المستقل) باعتبار أن الديوان هو المدقق الخارجي للدوائر والمؤسسات الحكومية.

وأشار إلى أنه قد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ووفقاً لأفضل الممارسات المهنية في هذا المجال.

وقال الخرابشه أن هذا التقرير يعبر عن مدى التزام الحكومة بما اعتمده السلطة التشريعية في قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية المستقلة لعام 2017 من حيث المخصصات ويكشف الملاحظات التي اعترها تنفيذ الموازنة ليستفاد منها في تحسين تخصيص الموارد المالية وتقليل الانحرافات عما هو محدد في الموازنة عند إعداد تقديرات الموازنة العامة في الأعوام المقبلة.

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين:

1- تيم يؤكد أهمية التعاون الفلسطيني الهولندي في مجال مراجعة جاهزية الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:



أكد رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم، أهمية استفادة الديوان من تجارب الأجهزة الرقابية الدولية في كافة المجالات الرقابية. جاء ذلك خلال لقائه وفداً من محكمة المحاسبات الهولندية في مقر الديوان بمدينة رام الله يوم 2018/03/15.

وبحث تيم مع الوفد الهولندي الذي ضم مدراء المشاريع الدولية في محكمة المحاسبات الهولندية السيد/ عبد العباسي والسيد/ يان فان دام، مدى أهمية التقرير الذي سيصدر عن فريق الديوان والمتعلق بمدى جاهزية الحكومة الفلسطينية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثنياً الدعم المستمر لديوان الرقابة من قبل محكمة المحاسبات الهولندية، مؤكداً على الالتزام بالعمل ضمن مشروع شراكة بالتعاون مع محكمة المحاسبات الهولندية.

هذا وأشاد تيم بعمل الحكومة في مختلف القطاعات وجاهزيتها في تنفيذ الخطط والبرامج رغم الإمكانيات والظروف المحيطة. وفي نفس السياق عقد الفريق الهولندي الفلسطيني سلسلة لقاءات مع عدة جهات محلية كبلدية رام الله، التي قدم مديرها أحمد أبو لبن عرضاً تضمن طبيعة عمل البلدية والخطة الإستراتيجية لها وآلية ربطها بأهداف التنمية المستدامة. كما التقى الفريق في مدينة جنين مع رئيس وأعضاء الهيئة الاستشارية الفلسطينية (PCS) لنقاش مساهمة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ضمن مشروع (شراكة) الذي يهدف لمراجعة مدى جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

ويشار إلى أن هذه المهمة تهدف إلى دعم ديوان الرقابة في تقديم تقارير حول جاهزيته لمراجعة أهداف الأمم المتحدة 62 للتنمية المستدامة، حيث قام الديوان في هذه المراجعة بتقييم جاهزية الحكومة الفلسطينية في هذه المرحلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 باستخدام نموذج الخطوات السبع الذي وضعته منظمة الإنتوساي، كما عمل الديوان إضافة إلى التقييم العام على موضوع محدد لأهداف التنمية المستدامة وهو إنهاء الفقر (الهدف 1). كما تم مناقشة النتائج والنقاط الأساسية لكل من مراجعة الجاهزية العامة ونتائج العمل فيما يتعلق بالهدف (رقم 2)، وما يريد ديوان الرقابة تحقيقه من خلال التقرير ومتى وأين سينشر ومن ستكون الفئات المستهدفة.

2- ديوان الرقابة ينظم ورشة عمل حول الاتصال والتواصل:

نظم ديوان الرقابة بتاريخ 2018/05/06 ورشة عمل لموظفي وحدة العلاقات العامة ومدراء الإدارات الرقابية وموظفي الإدارات في ديوان الرقابة حول تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام بالتوازي مع العمل الرقابي وأبرز التحديات في هذا المجال، والتي يُقدمها خبراء اتصال وتواصل من السويد، وذلك ضمن مشروع التعاون التنموي المؤسسي بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق الوطني السويدي.



3- فلسطين والسويد توقعان اتفاقية حول التعاون التنموي المؤسسي:

وقع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيمّ ونائب رئيس مكتب التدقيق الوطني السويدي ماجنوس ليندل مشروع التعاون التنموي المؤسسي بين ديوان الرقابة في فلسطين ومكتب التدقيق الوطني السويدي 2018-2021. وقال تيمّ خلال توقيع الاتفاقية في مقر الديوان في مدينة رام الله يوم 2018/01/31، إن الهدف طويل المدى لهذا التعاون يتمثل في عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا، وذلك من خلال سلسلة من الجهود والنتائج المتوقعة ضمن خمسة مجالات أساسية تم اختيارها للتعاون، وهي رقابة الأداء، والقضايا الرقابية الإستراتيجية، والإدارة، والاتصال والتواصل والموارد البشرية، والدعم الإنمائي. وأضاف أن النتائج المتوقعة من هذا المشروع تتمثل في مؤسسة إدارة رقابة الأداء الجديدة في ديوان الرقابة وتحسين نوعية التقارير من خلال تعزيز المهارات الفنية لدى مدققي الأداء، وتحسين الموارد الفنية في الديوان لتنفيذ مهام رقابية بصفة سنوية، والعمل على إنشاء شبكة داخلية سهلة الاستخدام لتسهيل تبادل المعلومات الداخلية والنماذج المتعلقة بالموظفين، وتزويد جميع المدراء الرقابيين بأدوات حول كيفية التفاعل مع وسائل الإعلام.

بدوره، أشاد ليندل بالتطور الحاصل في التقارير الرقابية الخاصة برقابة الأداء، مؤكداً أن فلسطين إحدى الدول ذات الأولوية في التعاون التنموي السويدي، حيث كانت فلسطين عام 2016 خامس أكبر متلقي للمساعدات الثنائية السويدية من خلال مؤسسة سيديا، ويأتي التعاون التنموي السويدي المقدم إلى ديوان الرقابة في دولة فلسطين بهدف المساهمة في الشفافية والتنمية الديمقراطية.

يشار إلى أن النقاش بين مكتب التدقيق الوطني السويدي وديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بدأ عام 2012 لوضع



رؤية حول دعم ثنائي، ووقع الشريكان مذكرة تفاهم في شهر مايو 2013، حيث بدأت الشراكة رسمياً في شهر يونيو 2013، إذ قام مكتب التدقيق الوطني السويدي بدعم ديوان الرقابة الفلسطيني بين عامي 2013 و2017 من أجل تطوير رقابة الأداء وتقديم تدريب أولي في مجال الإدارة على نحو محدود أكثر.

وجاء المشروع الجديد بعد قرار الشركاء خلال اجتماع اللجنة التوجيهية في مدينة رام الله بداية عام 2017 التحضير لتمديد محتمل للمشروع لفترة ثانية، حيث كان الوقت مثالياً لاستشراف إمكانيات توسيع نطاق التعاون لسنوات مقبلة، نظراً لانتهاج الدعم طويل الأمد المقدم من الاتحاد الأوروبي لديوان الرقابة في منتصف عام 2017. هذا، وتم تفصيل خطة التعاون هذه بشكل يتوافق مع الخطة الإستراتيجية لديوان الرقابة 2017-2021، ووضعت من خلال مناقشات جرت في رام الله وستوكهولم.

4- ديوان الرقابة يُطلق أولى نشاطات مشروع التعاون التنموي الفلسطيني السويدي:

أطلق ديوان الرقابة المالية والإدارية أولى نشاطات مشروع التعاون التنموي المؤسسي بين الديوان ومكتب التدقيق الوطني السويدي، في مقر الديوان بمدينة رام الله بتاريخ 2018/03/19. وافتتح رئيس الديوان المستشار إياد تيم هذا المشروع بدورة التوعية التمهيديّة حول رقابة الأداء، والتي حضرها نائب رئيس الديوان أمل فرج والمدراء العامون. وتهدف هذه المهمة من المشروع إلى تقديم دورة تمهيدية حول التوعية برقابة الأداء للمدراء والطواقم الفنية من مختلف الإدارات، لإيجاد وعي عام في الديوان حول ماهية رقابة الأداء وسبب الحاجة إليها والنتائج المتوقعة منها، وعملية رقابة الأداء وتحدياتها مقارنة بالرقابة المالية ورقابة الامتثال، ودعم ضبط جودة مهام رقابة الأداء وتعزيز القدرة على تحديد موضوعاتها المحتملة. يشار إلى أن ديوان الرقابة في دولة فلسطين ومكتب التدقيق الوطني السويدي، وقعا مؤخراً على اتفاقية التعاون التنموي المؤسسي والتي تستمر حتى ديسمبر 2021.



* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية:

- أولاً: في إطار العلاقة مع منظمة الانتوساي للتنمية IDI شارك الديوان في ورشة عمل حول رقابة الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد من 08 ولغاية 17/04/2018 في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ثانياً: في إطار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي تم تنظيم لقاء تدريبي بإدارة فريق عمل Sigma حول موضوع "الانتقال من رقابة التقييم إلى رقابة الأداء" وذلك أيام 30-31/01 و 01/02/2018 في مقر ديوان المحاسبة - بيروت.
- ثالثاً: في إطار العلاقة مع وزارة التنمية الإدارية شارك الديوان في مؤتمرين حول التحول الرقمي يومي 12 و13/03/2018 وتحديث القطاع العام وإدارة الموارد البشرية في 23/03/2018.
- وشارك أيضاً في دورات تدريبية حول:
- التخطيط الاستراتيجي للصفقات العمومية ووضع خطة الشراء من 26 ولغاية 29/03/2018.
 - تأهيل المتنافسين في صفقات الأشغال واللوازم والخدمات يومي 16 و17/04/2018.
 - إعداد المواصفات الفنية مع شمولها الاعتبارات البيئية والاجتماعية يومي 19 و20/04/2018 .
 - إعداد دفاتر الشروط استناداً إلى دفاتر نموذجية يومي 07 و08/05/2018.
 - إجراءات ومنهجيات تقييم العروض في مناقصات توريد اللوازم والأشغال والخدمات من 09 ولغاية 11/05/2018.
- رابعاً: في إطار العلاقة مع المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت شارك الديوان في دورات حول:
- مهارات تحديد الاحتياجات التدريبية والتخطيط الوظيفي من 11 ولغاية 15/02/2018.
 - تطبيقات الحوكمة والإصلاح المؤسسي في القطاع الحكومي من 15 ولغاية 19/04/2018.

* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

- أولاً: أنشطة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا (الانتوساي): تم ما يلي:
- 1- المشاركة في اجتماع فريق مشروع تعديل معيار رقم (ISSAI 200) المبادئ الأساسية للتدقيق المالي التابع للجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FASS) الذي عقد في لوكسمبورغ خلال الفترة من 03 إلى 05/01/2018.
 - 2- المشاركة في الاجتماع الرابع لفريق العمل التابع للجنة الرئيسية لمشروع "جمع بيانات التدقيق - PC 295 الايزو ISO" الذي عقد في تيلند يوم 17/01/2018.
 - 3- المشاركة في الاجتماع الثالث للجنة الرئيسية لمشروع "جمع بيانات التدقيق - PC 295 الايزو ISO" الذي عقد في تيلند يوم 19/01/2018.
 - 4- استضافة خبراء من مكتب التدقيق الوطني الأستوني لعقد جلسة نقاشية حول موضوع "التدقيق البيئي على استنزاف الطاقة الكهربائية والمصادر البديلة لإنتاج الطاقة المتجددة" وموضوع "أثر انبعاثات المصانع النفطية على جودة الهواء" في نطاق تفعيل اتفاقية التعاون المشترك وذلك يومي 05 و06/01/2018.
 - 5- المشاركة في اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FASS) الذي عقد في بوتان خلال الفترة من 27 إلى 29/03/2018.
 - 6- استضافة الملتقى العلمي حول "التدقيق المبني على المخاطر" في نطاق تفعيل اتفاقية التعاون مع الجهاز اللبناني وذلك خلال الفترة من 09 إلى 11/04/2018.
 - 7- المشاركة في الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة عمل الانتوساي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) الذي عقد في استراليا يومي 17 و18/04/2018.
 - 8- المشاركة في الحلقة النقاشية حول "ضمان البيانات لتعزيز كفاءة وجودة التدقيق" الذي عقد في استراليا يوم 19/04/2018.
 - 9- المشاركة في الحلقة النقاشية حول "تدقيق البيانات الضخمة" والاجتماع السنوي الثاني لفريق عمل الإنتوساي المعني بالبيانات الضخمة والذي تم عقدهما يومي 19 و20/04/2018.

ثانياً: أنشطة المنظمة الآسيوي لهيئات الرقابة المالية العليا (الاسوساي): تم ما يلي:

- 1- استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت الحلقة النقاشية "فحص الجوانب الفنية المتخصصة للمشاريع الإنشائية والمناقصات ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP" في نطاق اتفاقية التعاون مع الجهاز الكوري خلال الفترة من 14 إلى 2018/01/18.
- 2- المشاركة في البرنامج التدريبي حول "تدقيق الحوكمة الالكترونية" الذي عقد في الهند خلال الفترة من 01/08 إلى 2018/02/02.
- 3- المشاركة في الاجتماع السادس لمجموعة عمل الأسوساي للتدقيق البيئي والندوة السابعة حول "التدقيق البيئي" اللذان عقد في تيلند خلال الفترة من 29 إلى 2018/01/31.
- 4- المشاركة في البرنامج التدريبي حول "التدقيق البيئي" الذي عقد في الهند خلال الفترة من 02/12 إلى 2018/03/09.
- 5- زيارة معالي السيد/ حسن زياث - المدقق العام لجهاز الرقابة الأعلى بالمالديف والوفد المرافق له لديوان المحاسبة للإطلاع على تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجال بناء القدرات وذلك يومي 21 و22/03/2018.
- 6- استضافة خبراء من مكتب مدقق ومراجع عام الهند لتقديم البرنامج التدريبي "تدقيق تكنولوجيا المعلومات" وذلك خلال الفترة من 03 إلى 2018/04/16.
- 7- استضافة ورشة عمل حول "تفعيل الانظمة الآلية في زيادة فعالية التدقيق والأداء الرقابي" في نطاق تفعيل اتفاقية التعاون مع الجهاز الصيني التي عقدت خلال الفترة من 07 إلى 2018/05/09.
- 8- المشاركة في البرنامج التدريبي حول "التدقيق البيئي، تدقيق تكنولوجيا المعلومات ونظامه وأفضل ممارساته" في نطاق تفعيل اتفاقية التعاون مع الجهاز الكوري الذي عقد خلال الفترة من 09 إلى 2018/05/11 في كوريا.

ثالثاً: أنشطة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الارابوساي): تم ما يلي:

- 1- المشاركة في ورشة "رقابة الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد" بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي التي عقدت خلال الفترة من 08 إلى 2018/04/17 في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- المشاركة في الدورة التدريبية الالكترونية حول "نظام إدارة التعليم" بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي وذلك خلال الفترة من 05/02 إلى 2017/07/03.
- 3- المشاركة في ورشة عمل في إطار برنامج "التعامل مع الأطراف ذات العلاقة" بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي التي عقدت خلال الفترة من 08 إلى 2018/05/12 في الجمهورية التونسية.

رابعاً: تحقيقاً لشعار منظمة الإنتوساي "التجربة المتبادلة تفيد الجميع"

- قام ديوان المحاسبة بدولة الكويت بتوقيع مذكرة تعاون جديدة مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بجمهورية بولندا.
- خامساً: تم إصدار العددين الثاني والخمسون والثالث والخمسون من مجلة الرقابة: التي يصدرها ديوان المحاسبة فصليا كل ثلاثة شهور وتضم العديد من المواضيع الرقابية والمحاسبية والإدارية ذات العلاقة بعمل الديوان وعلاقاته بالأجهزة الأخرى، بالإضافة إلى أبواب أخرى متنوعة، وقد تم توزيعها على جميع الأجهزة الشقيقة والصديقة.

* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

- 1- شارك الجهاز في اجتماع حوكمة الأفروساي الذي عقد خلال الفترة من 22 إلى 2018/01/25 في برينوريا- جنوب افريقيا، حيث يعد الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع هو مناقشة عدة أمور منها الوقوف على أفضل الممارسات لكيانات الأفروساي والتحديات التي تواجهها ومناقشة نقاط القصور بالنسبة للعملية التشغيلية لكل كيان، بالإضافة إلى تناول موضوع حجم اشتراكات الأجهزة الأعضاء في الأفروساي ومناقشة خطة عمل الأفروساي لعام 2018.

66 كما تم طرح الوضع الحالي للمجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة التي تصدرها الإفروساي ويتولى الجهاز رئاسة هيئة تحريرها، وما تواجهه من تحديات وكيفية التغلب عليها من خلال نشرها إلكترونياً والتواصل الفعال مع كافة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لتداول المعلومات والأخبار.

2- شارك الجهاز في اجتماع الجهات الوطنية الذي عقد بديوان عام وزارة الخارجية في 14/02/2018 والذي ضم ممثلين عن مختلف الوزارات والجهات الوطنية بالدولة بهدف استعراض نتائج أعمال قمة الاتحاد الإفريقي في دورتها الثلاثين والتي انعقدت بأديس أبابا يومي 29 و30/01/2018. والتي تم فيها انتخاب مصر بالإجماع لرئاسة الاتحاد الإفريقي لعام 2019، بالإضافة وضع تصور مبدئي لمقترحات كل جهة إزاء تلك الرئاسة، وقد تناول السادة الحضور، كل في مجاله، الطرق التي يمكن بها تعظيم الاستفادة المتبادلة بين مصر من جهة ودول الاتحاد الإفريقي وشعوبها من جهة أخرى، وما لذلك من أثر على التنمية الشاملة لأفريقيا، وقد حرص ممثلو الجهاز، في هذا الاجتماع، على إبداء أهمية إيجاد حلول، أثناء رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، لبعض المشكلات الزمنية التي تواجهها منظمة الإفروساي في عملها ومنها ارتفاع تكلفة الطيران وعدم توافر رحلات مباشرة فيما بين الدول الإفريقية وارتفاع تكلفة الترجمة التي تعد وسيلة التواصل الرئيسية فيما بين الأعضاء وكذلك عدم احراز نتائج ملموسة من عضوية مفوضية الاتحاد الإفريقي كمنتسب في منظمة الإفروساي.

3- شارك الجهاز في اجتماع المراجعين العموميين للدول الأعضاء بمنظمة الكوميسا الذي عقد خلال الفترة من 26 إلى 28/03/2018 في بريتوريا - جنوب أفريقيا، حيث يعد الهدف الرئيسي من عقد هذا الاجتماع هو اتفاق أعضاء اللجنة على إرساء خطة عمل مزعم تنفيذها عام 2018 لتنفيذ الأولوية الإستراتيجية الثانية للأفروساي.

وارتكز نشاط هذا الاجتماع على تقسيم الأعضاء الحاضرين لمجموعات عمل لإعطاء تصور كل مجموعة عن آلية تنفيذ الأولوية الإستراتيجية الثانية وعن الأنشطة المتوقعة تنفيذها والوقت الزمني المحدد لها وتكلفتها، واستتبع ذلك الأمر أن اللجنة توصلت إلى ضرورة إنشاء مجموعات فرعية وهي (المجموعة الفرعية للرقابة التنسيقية، المجموعة الفرعية للمنصة الإلكترونية والمجموعة الفرعية للبحث العلمي) مع اختيار جهاز أعلى للرقابة من بين الأجهزة العليا المشاركة في تلك المجموعات الفرعية باعتباره المسئول المنسق بين الأعضاء وبين الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا.

وجير بالذكر أن جهاز مصر تم إدراجه بالمجموعتين الفرعيتين للمنصة الإلكترونية والبحث العلمي. فضلا عن ذلك تمت الإشارة إلى وضع مجلة الإفروساي وكيفية تسهيل موافاة جهاز مصر رئيس هيئة التحرير بالمقالات والمواد العلمية لنشرها بالمجلة وتم اقتراح التنسيق مع جهاز كينيا (رئيس لجنة إدارة وتقاسم المعرفة) لمخاطبة بقية الأجهزة العليا لإرسال المقالات.

4- شارك الجهاز في الاجتماع العشرين للجنة الفرعية للمراجعة وشئون الموازنة لمنظمة الكوميسا الذي عقد خلال الفترة من 17 إلى 20/04/2018 في لوساكا- زامبيا حيث تمت فيه مناقشة حالة متحصلات تمويلات الدول الأعضاء وصندوق الاحتياط، وإعادة تخصيص الميزانية والميزانية التكميلية (الموارد الإضافية من شركاء التنمية)، وكذلك تم مناقشة تقرير المراجعين العموميين بشأن مراجعة صندوق الاحتياط والتقرير المرحلي بشأن فحص إطار المراجعة الخارجية لأجهزة الكوميسا ومؤسساتها والبيانات المالية التي تم مراجعتها لنظام الكوميسا لتيسير التجارة الافتراضية، بالإضافة إلى استعراض تشكي اللجنة الفرعية للمراجعة وشئون الموازنة في ضوء إنشاء مجلس المراجعين الخارجيين من المراجعين العموميين للدول الأعضاء بالكوميسا وحالة تنفيذ قرارات المجلس الوزاري بشأن نتائج المراجعة الداخلية لعام 2018، والجدير بالذكر انه يتم رفع توصيات تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والموازنة.

5- شارك الجهاز في اجتماع لجنة الإفروساي لبناء القدرات الذي عقد خلال الفترة 26 و27/04/2018 في أكرا - غانا، حيث ناقش الاجتماع خطة عمل اللجنة عن عام 2018 والتي تتلخص في تكثيف العلاقات بين الإفروساي ومنظمات التكامل الإقليمي مثل: الاتحاد الإفريقي AU، مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية SADC، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEAC، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC، والاتحاد الاقتصادي والنقد لغرب إفريقيا UEMOA، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO...

وبين الافروساي والانتوساي ومجموعاتها الإقليمية، وكذلك بين الافروساي والشركاء الفنيين والماليين، بالإضافة إلى تناول موضوع زيادة مستوى الامتثال والمواءمة مع معايير الإنتوساي عن طريق تقديم الدعم للمجموعات الفرعية اللغوية بالافروساي وإنشاء آليات ضمان الجودة.

6- شارك الجهاز في الاجتماع رفيع المستوى حول إدارة المالية العامة في دول إفريقيا والمائدة المستديرة الخاصة بإستراتيجية مجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSASB للفترة 2019-2023 وذلك على هامش اجتماع لجنة وزراء المالية الأفارقة F15 في أديس أبابا بأثيوبيا يومي 03 و04/03/2018، علما بأن بالمائدة المستديرة المشار إليها يسهم وزراء المالية الأفارقة والمنظمات المتخصصة في إعداد إستراتيجية للمجلس المذكور وذلك للمرة الأولى بما يعد اعترافا لدور إفريقيا في إدارة المالية العامة على المستوى الدولي.

7- شارك الجهاز في الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة الشؤون الإدارية والموازنة لمنظمة الكوميسا الذي عقد خلال الفترة من 09 إلى 11/03/2018 في لوساكا - زامبيا، تمت فيه مناقشة المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية من حيث خارطة الطريق المعنية بأعمال الانتهاء من نظام معادلة المؤهلات بالكوميسا وكذلك خارطة الطريق المعنية بأعمال الانتهاء من مراجعة الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للكوميسا، كما تم مناقشة التقرير الصادر عن الاجتماع العشرين للجنة الفرعية للمراجعة وشؤون الموازنة الذي عقد خلال الفترة من 18 إلى 20/04/2018.

* ديوان المحاسبة بدولة قطر:

1- زيارة الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية الأمين العام للمنظمة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر: بدعوة كريمة من سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر، أدى معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية الأمين العام للمنظمة زيارة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر خلال الفترة من 12 إلى 20/04/2018. وقد جرى خلال هذه الزيارة استعراض المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الزيارة والتي تمحورت حول عمليات التطوير والتحديث التي يشهدها ديوان المحاسبة القطري ومقترح انضمامه إلى لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة والترتيبات الخاصة باستضافته ديوان المحاسبة الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة خلال شهر نوفمبر 2019 والجهات التي يقترح دعوتها كضيوف ومراقبين في هذه الدورة والمجالات التي يمكن أن يساهم الديوان من خلالها في تطوير أعمال المنظمة.

2- ديوان المحاسبة يحتفل باليوم الرياضي بأنشطة رياضية وترفيهية متنوعة:

في إطار الاحتفال باليوم الرياضي للدولة، أقام ديوان المحاسبة يوم الثلاثاء الموافق 13 فبراير عدداً من الفعاليات والأنشطة الرياضية والترفيهية، وقد شارك في هذه الفعاليات معالي السيد/ نجيب القطاري الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خلال زيارته التي تزامنت مع هذه الاحتفالات.

3- ديوان المحاسبة يشارك في الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الانتوساي:

شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات التابعة للإنتوساي والذي أقيم في مدينة سيدني الأسترالية يومي 17 و18 ابريل 2018. وقد نظم جهاز الرقابة الأسترالي على هامش الاجتماع ندوة علمية حول ترسيخ ضمان جودة البيانات لتحقيق كفاءة التدقيق وأهمية وجود سياسات لتنظيم البيانات ومنهجيات التحليل وطرق تطوير الرقابة عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

-الديوان ينشر تقريره العام لعام 2017م:

نشر ديوان المحاسبة مطلع مايو 2017م تقريره العام عن 2017م وذلك وفقاً لمقتضيات المادة (53) من القانون رقم 19 لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وقد تضمن التقرير نتائج أعمال الديوان وأهم ملاحظاته حول الجهات الخاضعة لرقابته وتوصياته بشأنها. ويمكن الإطلاع على التقرير من خلال الموقع الرسمي للديوان على شبكة المعلومات الدولية: <http://audit.gov.ly/home/pdf./larbre.2017.pdf>

ثانياً: الأنشطة الدولية:

1- ديوان المحاسبة يشارك في المائدة المستديرة حول الأولويات الوطنية لمحاربة الفساد وغسل الأموال في ليبيا:

شارك ديوان المحاسبة الليبي بوفد رسمي في المائدة المستديرة حول الأولويات الوطنية لمحاربة الفساد وغسل الأموال والتي عقدت بالجمهورية التونسية يومي 07 و08/05/2018م والذي نظّمته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس التطوير الاقتصادي الليبي وبمشاركة ممثلين عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة العدل ومكتب النائب العام ووزارة التخطيط وهيئة الرقابة الإدارية.

وقدم خلالها ممثلي الديوان ورقة عمل بعنوان "دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة غسل الأموال" تناول فيها في محورها الأول قراءة للاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية المنظمة لمكافحة غسل الأموال وفي محورها الثاني دور الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال في ليبيا وفق القوانين المنظمة بالخصوص والمتمثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية بالإضافة إلى التدابير والجزاءات التي تتخذها تلك الجهات في هذا الشأن، فيما تناول المحور الثالث دور الديوان في مكافحة هذه الجرائم من خلال التعرض للظواهر التي تكشفته له في السنوات الأخيرة ومنها ظاهرة التلاعب بالاعتمادات وبالمقاصة الإلكترونية والصكوك المصدقة واستعمال في غير أغراضها وتهريب الأموال وإعادة غسلها والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

2- ديوان المحاسبة يشارك في المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب:

شارك ديوان المحاسبة الليبي بوفد رسمي برئاسة الأستاذ خالد شكشك رئيس الديوان في المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب والذي عقد بتاريخ 26/04/2018م بالعاصمة الفرنسية باريس والذي نظّمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونوقش خلاله سبل تعزيز فعالية النشاط الهادف لمكافحة تمويل الإرهاب استناداً للأعمال التي أنجزت منذ اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999م وقرار مجلس الأمن رقم 1373، وقد تم الاتفاق فيه على متابعة تعزيز الإطار المحلي القانوني والمعلوماتي ومكافحة المعاملات المشبوهة وتعزيز الشفافية في المنظمات وتعزيز فعالية التعاون الدولي. وقد جاءت مشاركة الديوان باعتباره أحد المؤسسات المعنية بالرقابة على المعاملات المالية.



3- الديوان يشارك في احتفالية تأسيس دائرة المحاسبات التونسية:

شارك الديوان بوفد رسمي برئاسة الأستاذ/ خالد شكشك رئيس الديوان وعضوية مدير مكتب ضمان الجودة ومدير مكتب حوكمة الشركات في الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس دائرة المحاسبات التونسية والتي عقد على هامشها ندوة علمية حول دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة الرشيدة خلال يومي 08 و 09/03/2018م. والتي شهدت حضور عدد من الرؤساء والأعضاء من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة واستعرض خلالها أحدث التجارب في مجال تحديث الإدارة العمومية من خلال تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة ودعم الشفافية والمساءلة في التصرف العمومي.



4- الديوان يشارك في المؤتمر الليبي التركي للاستثمار:

شارك الديوان في المؤتمر الليبي التركي للاستثمار والذي عقد بالجمهورية التركية خلال يومي 08 و 09/03/2018م ومثل الديوان خلالها وفد رسمي برئاسة الأستاذ/ خالد شكشك رئيس الديوان. ونوقش خلال المؤتمر آلية تجاوز العقبات المالية والقانونية أمام الاستثمارات التركية المعطلة في ليبيا والمشاريع المتوقفة وقدم ممثلي الديوان التحديات والمشاكل التي تواجه إدارة المشاريع في ليبيا ومن ضمنها المشاريع المتوقفة التي تخص الجانب التركي وذلك من واقع المتابعة الفعلية لها من قبل الديوان من الجوانب القانونية والفنية.



5- اختيار ديوان المحاسبة لعضوية لجنة المخطط الاستراتيجي للاربوساي :

أصدر المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العربية العليا للرقابة المحاسبة في اجتماعها (56) الذي عقد بتاريخ 28 و2018/03/29م بالجمهورية التونسية القرار رقم 2018/253 أعيد بموجبه تشكيل لجنة المخطط الإستراتيجي 2018-2022 والذي تم فيه ضم ديوان المحاسبة الليبي لعضوية اللجنة والذي تستضيف دولة الكويت اجتماعها المقبل.

مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

<http://www.esaaegypt.com>

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

<http://www.ascasociety.org>

منتدى المحاسب العربي

<http://www.accdiscussion.com>

الحكومية الالكترونية المصرية

<http://www.egypt.gov.eg>

مجلس معايير المحاسبة البريطاني

<http://www.frc.org.uk>

جمعية الرقابة ومراجعة نظم المعلومات

<http://www.isaca.org>

مجلس معايير المحاسبة المالية بأمريكا

<http://www.fasb.org>

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

<http://www.helwan.edu.eg/commerce>

جامعة عين شمس

<http://www.asu.edu.eg>



شروط ومعايير النشر في مجلة الرقابة المالية

أ- شروط النشر:

- ١- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- ٢- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- ٣- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- ٤- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- ٥- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- ٦- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- ٧- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (١٠) صفحات وألا يقل عن (٣) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين ٢٥ و ٢٨ سطرا والسطر الواحد ما بين ١٢ و ١٥ كلمة.

ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- ١- المواد المرسلّة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- ٢- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- ٣- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- ٤- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- ٥- تخصص مكافأة مالية لعدّ المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

نشریات ودراسات وأدلة رقابية 232_111 http://www.arabosai.org/Ar/

العربية | بحث Q

من أجل تدعيم العمل الرقابي العربي

الرئيسية < نشریات ودراسات وأدلة رقابية

نشریات ودراسات وأدلة رقابية

مجلة الرقابة المالية | مجلة الانتوساي | الأدلة الرقابية | دراسات

كلمات مفاتيح

يوم / شهر / عام

العدد الأخير من المجلة

مجلة الرقابة المالية عدد 60

الأعداد السابقة

الجمعية العامة

المجلس التنفيذي

لجنة تنمية القدرات المؤسسية

لجنة المعايير المهنية والرقابية

لجنة المخطط الاستراتيجي

لجنة البيئة

الدورات التدريبية واللقاءات العلمية

نشریات ودراسات وأدلة رقابية

الرئيسية | إتصل بنا | خارطة الموقع | نشریات ودراسات وأدلة رقابية

© المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 6503333) - الفاكس: (00962 65033019) - العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau.gov.jo - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26309999) - الفاكس: (00971 6359998) - العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: www.nao.gov.bh - البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh.
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية - تونس - الهاتف: (00216 71 831033) - الفاكس: (00216 71 831409) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn.
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 650016) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz - البريد الإلكتروني: cabinet@ccomptes.org.dz.
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 250144) - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (00966114029200) - الفاكس: (00966114043887) - العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa - البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa / gab@gab.gov.sa.
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (0024911778231) - الفاكس: (002491177034) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com / nationalaudit@gmail.com.
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آبار - دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013) - العنوان الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com / zewarteba@hotmail.com.
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادية في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (00964 15372623) - العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com / bsa@bsairaq.net.
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om.
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (0097022972289) - الفاكس: (0097022972293) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps / scj@facb.gov.ps.
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (0097444020000) - الفاكس: (00974440200200) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني.
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 7161 - الهاتف: (0096265490777) - الفاكس: (0096524907700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: training@sabq8.org.
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (0096137983009611) - الفاكس: (009613773040) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهر - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218214449748) - الفاكس: (00218214440630) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (002024013906) - الفاكس: (002024017086) - العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com.
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (002123706374) - الفاكس: (0021237063717) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: courdescomptes.ma.
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (0022240250249) - الفاكس: (0022240250249) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: courdescomptes@cc.gov.mr.
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009671443143) - الفاكس: (009671443147) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: tech_coop2007@yahoo.com.



مقر الأمانة العامة للمنظمة: شارع الطيب
المهيري، عدد 87، الطابق الأول - البلفدير، 1002 تونس
الهاتف: 71780040 (00216) - الفاكس: 71780029 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org